



دولة ليبيا
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة الأسمرية الإسلامية

كلية الاقتصاد والتجارة زليتن

قسم التمويل والمصارف

تقييم مؤشرات ربحية المصارف التجارية الليبية قبل وبعد التحول للمصرفية

الإسلامية - دراسة مقارنة

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التمويل

والمصارف

إعداد الطالب : عبد العظيم محمد عمر العجيل

إشراف الدكتور

د. فرج سليم الجندي

العام الجامعي 2025 / 2026

ربيع 2026

نموذج د.ع. (31)
التاريخ: / /
الموافق: 2026 / 5 / 25م



الجامعة الأسمرية الإسلامية
الإدارة العامة
إدارة الدراسات العليا والتدريب

قرار لجنة مناقشة رسالة الإجازة العالية (الماجستير)

عملاً بقرار السيد/ رئيس الجامعة رقم (308) لسنة 2026م، الصادر في 2026/05/18م، القاضي بتشكيل لجنة لمناقشة رسالة علمية للحصول على درجة الإجازة العالية (الماجستير) في تخصص: التمويل والمصارف، المقدمة من الطالب: عبد العظيم محمد عمر العجيل، كلية: الاقتصاد والتجارة وعنوانها: (تقييم مؤشرات ربحية المصارف التجارية الليبية قبل وبعد التحول للمصرفية الإسلامية-دراسة مقارنة) وتتكون اللجنة من الأساتذة:

- | | | |
|------------------------|-----------------------------|--------------|
| 1. د. فرج سليم الجندي | الجامعة الأسمرية الإسلامية | مشرف ومقرر. |
| 2. د. عمر محمد بشينه | الجامعة الأسمرية الإسلامية | ممتحن داخلي. |
| 3. د. وليد حسين الفقيه | الهيئة الليبية للبحث العلمي | ممتحن خارجي. |

عقدت اللجنة جلسة علنية على تمام الساعة: العاشرة من صباح يوم: الاثنين الموافق: 2026/05/25م، بمدرج الكلية لمناقشة الرسالة وتقويم مستواها العلمي والمنهج الذي اتبعه الباحث والمصادر التي استخدمها في دراسته، وقررت ما يلي:

بعد إتمام الطالب: عبد العظيم محمد عمر العجيل، لمتطلبات الدراسات العليا واجتياز امتحاناتها ومناقشة رسالتها وتقويمها تقرر:

1. إجازتها بدون ملاحظات () .
2. إجازتها بملاحظات (✓) ويمنح الطالب فرصة للتعديل والأخذ بالملاحظات خلال: شهر من تاريخ المناقشة.
3. عدم إجازتها () .

توقيعات أعضاء لجنة المناقشة:

- | | | |
|------------------------|-----------------------------|----------------|
| 1. د. فرج سليم الجندي | الجامعة الأسمرية الإسلامية | التوقيع: |
| 2. د. عمر محمد بشينه | الجامعة الأسمرية الإسلامية | التوقيع: |
| 3. د. وليد حسين الفقيه | الهيئة القومية للبحث العلمي | التوقيع: |

توقيعات أعضاء اللجنة بعد التعديل والأخذ بالملاحظات - بتاريخ 2026/07/06م.

- | | | |
|------------------------|-----------------------------|----------------|
| 1. د. فرج سليم الجندي | الجامعة الأسمرية الإسلامية | التوقيع: |
| 2. د. عمر محمد بشينه | الجامعة الأسمرية الإسلامية | التوقيع: |
| 3. د. وليد حسين الفقيه | الهيئة القومية للبحث العلمي | التوقيع: |

بمعدل

أ. د. محمد سليمان عبد الحفيظ
رئيس الجامعة الأسمرية الإسلامية



بمعدل

أ. د. التهامي عثمان الكشر
عميد كلية الاقتصاد والتجارة



بعد من عشرة (10) نسخ

الإقرار

أقر أنا: **عبد العظيم محمد عمر العجيل** بأن ما شملت عليه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة علمية، أو بحث علمي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى، وللجامعة حق توظيف الرسالة والاستفادة منها مصدراً مرجعياً للمعلومات، لأغراض الإطلاع أو الإعارة أو النشر بما لا يتعارض مع حقوق الملكية الفكرية المقررة بالتشريعات النافذة

التوقيع: -.....

التاريخ: -.....\.....\20.....م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾

سورة آل عمران: الآية 130

الإهداء

الحمد لله أولاً وأخيراً، حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، حمداً على التوفيق، وعلى القوة
حين ضعفت، وعلى النور حين أظلمت الطرق
إلى من رحلتكم عن الدنيا وبقيتم في قلبي أحياء لا يموتون
إلى من كانوا داعمين لي، مؤمنين بنجاحي، ونورا لي في عتمة الطريق
إلى أبي وأمي الغاليين.....
رحمكما الله بقدر ما أحببتكما، وجمعني بكما في الفردوس الأعلى
هذا العمل ثمرة من دعواتكما، ودعائي أن يكتب في صحيفتكما نوراً لا ينطفئ
إلى إخوتي وأخواتي
رمز المحبة والدعم الدائم، فبكم يزهر العمر وتطيب الأيام
إلى زوجتي الحبيبة....
رفيقة دربي وشريكة نجاحي، التي منحتني القوة والصبر والتشجيع المستمر
فلها خالص الشكر والعرفان
إلى أطفالي الأعزاء
مصدر سعادتي وفخري، كنتم الدافع الأكبر لتحقيق هذا الحلم
إليكم جميعاً
أهدي ثمرة جهدي، عرفاناً وامتناناً لكل لحظة دعم ومحبة وعطاء

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتحقق التوفيقات، وبتوفيقه تختتم الجهود والإنجازات أحمدته سبحانه وتعالى على ما أنعم به من فضل، وما يسر من أسباب، وما وفقني إليه من إتمام هذه الرسالة وبعد.

أتقدم بخالص الشكر إلى الدكتور فرج سليم الجندي لما قدمه من توجيه علمي سديد كان له الأثر البالغ في إنجاز هذا العمل.

كما أترحم على أستاذي الفاضل علي خليفة العلاقي الذي كان سنداً لي في مسيرتي العلمية، وحثني على مواصلة دراستي، رحمه الله تعالى رحمة واسعة، ونسأل الله العليّ القدير أن يغفر له ويدخله الجنة بلا حساب.

ولا يفوتني إلا أن أعبر عن خالص الشكر إلى لجنة المناقشة الدكتور عمر محمد بشينه والدكتور وليد حسين الفقيه الذين تكرموا بقبول مناقشة هذا البحث المتواضع، وأحسب أنه سيزدان تألقاً بملاحظاتهم القيمة.

كما يطيب لي أن أتقدم بموفور الشكر لأساتذة قسم التمويل والمصارف بكلية الاقتصاد والتجارة بالجامعة الأسمرية الإسلامية، والشكر موصول لكل من قدم لي يد العون ولو بكلمة سواء أثناء كتابة هذه الرسالة، أو خلال فترة دراستي بمرحليتي الدراسة الجامعية والعليا.

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى تقييم مؤشرات ربحية المصارف التجارية الليبية قبل وبعد تطبيق قانون رقم (1) لسنة 2013م بشأن التحول للمصرفية الإسلامية، حيث ركزت الدراسة على اثنين من المصارف التجارية الليبية كعينة لها: مصرف الجمهورية، مصرف الوحدة، وتتمثل أهمية الدراسة في كون المصارف هي الداعم المهم في الاقتصاد الوطني، والحاجة إلى ضرورة فهم أثر تطبيق هذا القانون على مؤشرات الربحية باعتبارها مقياساً للإداء المالي أثناء التحول إلى النظام المصرفي الإسلامي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المقارن وذلك من خلال جمع البيانات من التقارير السنوية والقوائم المالية للمصارف المعنية للفترة من (2008-2022)، وركزت الدراسة باستخدام البرنامج الإحصائي Spss على المؤشرات الرئيسية للربحية وهي العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، والعائد على الودائع، والعائد على الأموال المتاحة، وتوصلت الدراسة إلى أن تأثير تطبيق القانون كان متفاوتاً على مؤشرات الربحية، حيث كان هناك تراجعاً ملحوظاً في بعض مؤشرات الربحية لمصرف الجمهورية بينما سجلت تلك المؤشرات تحسناً خلال فترة ما بعد التحول لمصرف الوحدة بعد تطبيق القانون مقارنة بالفترة التي سبقتها، وأوصت الدراسة بضرورة تطوير أدوات مالية تتوافق مع أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية لدعم الربحية وتنويع صيغ التمويل المقدمة وعدم الاكتفاء بصيغ المداينات وتجاوزها إلى صيغ تتوافق وجوهر التمويل الإسلامي على غرار صيغ المشاركات، وتأهيل العناصر البشرية لكي تكون قادرة على التعامل مع هكذا صيغ، وتحقيق التوازن داخل المصارف الليبية .

Abstract

This study aimed to evaluate the profitability indicators of Libyan commercial banks before and after the implementation of Law No. (1) of 2013 concerning the transition to Islamic banking. The study focused on two Libyan commercial banks as a sample: Al-Jumhouria Bank and Al-Wahda Bank. The study's significance lies in the fact that banks are a crucial pillar of the national economy, and there is a need to understand the impact of this law on profitability indicators, which serve as a measure of financial performance during the transition to an Islamic banking system. The study employed a descriptive, analytical, and comparative methodology, collecting data from the annual reports and financial statements of the banks concerned for the period from 2008 to 2022. The study focused on the main profitability indicators, namely return on assets, return on equity, return on deposits, and return on available funds. The study concluded that the impact of applying the law was mixed on profitability indicators, as there was a noticeable decline in some of the profitability indicators of the Republic Bank, while those indicators recorded an improvement during the period after the transition to the Unity Bank after applying the law compared to the period before it. The study recommended the necessity of developing financial instruments that comply with the provisions and controls of Islamic Sharia to support profitability, diversifying the financing formulas provided, not being satisfied with debt formulas, and moving beyond them to formulas that comply with the essence of Islamic finance, such as partnership formulas, and training human resources to be able to deal with such formulas, and achieving balance within Libyan banks.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
آية قرآنية	ج
الإهداء	د
شكر وتقدير	هـ
المستخلص	و
قائمة: المحتويات	ح
قائمة الجداول	ك
قائمة الأشكال	ل
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
1.1 المقدمة	2
2.1 مشكلة الدراسة	3
3.1 أهداف الدراسة	3
4.1 فرضيات الدراسة	3
5.1 أهمية الدراسة	5
6.1 منهج الدراسة المستخدم	5
7.1 مجتمع الدراسة وعينتها	5
8.1 أدوات جمع البيانات	6
9.1 نموذج الدراسة	6
10.1 معالجة البيانات وتحليلها	7
11.1 حدود الدراسة	8
12.1 التعريفات الإجرائية للدراسة	8

9	الدراسات السابقة	13.1
18	ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	14.1
الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة		
20	تمهيد	
20	المبحث الأول: الربحية	
20	مفهوم الربح	1.1.2
21	مفهوم الربحية	2.1.2
21	تعريف الربحية	3.1.2
22	اهداف الربحية	4.1.2
23	خصائص الربحية	5.1.2
23	أهمية الربحية	6.1.2
24	العوامل المؤثرة على الربحية	7.1.2
27	طرق تعظيم الربحية	8.1.2
28	أنواع الربحية	9.1.2
29	مؤشرات الربحية	10.1.2
30	المبحث الثاني: التحول للمصرفية الإسلامية	
30	تعريف التحول	1.2.2
32	دوافع تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية	2.2.2
34	أسباب التحول	3.2.2
34	أشكال التحول	4.2.2
35	معوقات عملية التحول	5.2.2
36	الصيغ التي يقوم عليها المصرف في عملية التحول	6.2.2
37	متطلبات التحول وفقا للمعيار الشرعي رقم (6) الصادر عن الأيوبي	7.2.2
38	مبادئ التحول	8.2.2

40	أهم التحديات التي تواجه عمل المصارف الإسلامية	9.2,2
41	آثار تحول المصارف التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية	10.2.2
الفصل الثالث: الإطار التطبيقي للدراسة		
45	تمهيد	
45	نبذة مختصرة عن مصرف الوحدة	1.3
45	نبذة مختصرة عن مصرف الجمهورية	2.3
51	المعالجات الإحصائية	3.3
51	توزيع البيانات	4.3
52	الاحصاء الوصفي	5.3
57	اختبار الفرضيات	6.3
الفصل الرابع: الخاتمة العامة		
75	النتائج	1.4
77	التوصيات	2.4
79	المصادر والمراجع	3.4
88	الملاحق	4.4

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
46	تطور بعض بنود القوائم المالية لمصرف الوحدة للفترة (2008-2022)	1.3
48	تطور بعض بنود القوائم المالية لمصرف الجمهورية للفترة (2008-2022)	2.3
49	تطور مؤشرات الربحية لمصرف الوحدة خلال فترة الدراسة	3.3
50	تطور مؤشرات الربحية لمصرف الجمهورية خلال فترة الدراسة	4.3
51	تطور متوسطات مؤشرات الربحية ما قبل وما بعد التحول	5.3
52	توزيع البيانات لمصرفي الوحدة والجمهورية	6.3
53	الاحصاء الوصفي لمصرف الوحدة	7.3
55	الاحصاء الوصفي لمصرف الجمهورية	8.3
58	اختبار وجود فروق بين العائد على الأصول للمصارف قبل وبعد التحول	9.3
60	اختبار وجود فروق بين العائد على حقوق الملكية للمصارف قبل وبعد التحول	10.3
61	اختبار وجود فروق بين العائد على الودائع للمصارف قبل وبعد التحول	11.3
63	اختبار وجود فروق بين العائد على الأموال المتاحة للمصارف قبل وبعد التحول	12.3
65	اختبار وجود فروق بين العائد على الأصول قبل سنة التحول لمصرف الوحدة والجمهورية	13.3
66	اختبار وجود فروق بين العائد على الأصول بعد سنة التحول لمصرف الوحدة والجمهورية	14.3
67	اختبار وجود فروق بين العائد على حقوق الملكية قبل سنة التحول لمصرف الوحدة والجمهورية	15.3
69	اختبار وجود فروق بين العائد على حقوق الملكية بعد سنة التحول لمصرف الوحدة والجمهورية	16.3
70	اختبار وجود فروق بين العائد على الودائع قبل سنة التحول لمصرف الوحدة والجمهورية	17.3
71	اختبار وجود فروق بين العائد على الودائع بعد سنة التحول لمصرف الوحدة والجمهورية	18.3
72	اختبار وجود فروق بين العائد على الأموال المتاحة قبل سنة التحول لمصرف الوحدة والجمهورية	19.3
74	اختبار وجود فروق بين العائد على الأموال المتاحة بعد سنة التحول لمصرف الوحدة والجمهورية	20.3

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
54	التمثيل البياني لمؤشرات مصرف الوحدة	1.3
57	التمثيل البياني لمؤشرات مصرف الجمهورية	2.3
62	تمثيل حركة مؤشر العائد على الأصول القبلي والبعدي للمصارف	3.3
62	تمثيل حركة مؤشر العائد على الودائع القبلي والبعدي للمصارف	4.3
64	تمثيل حركة مؤشر العائد على الأموال المتاحة القبلي والبعدي للمصارف	5.3
65	تمثيل حركة مؤشر العائد على الأصول قبل سنة التحول للمصرفين	6.3
67	تمثيل حركة مؤشر العائد على الأصول بعد سنة التحول للمصرفين	7.3
68	تمثيل حركة مؤشر العائد على حقوق الملكية قبل سنة التحول للمصرفين	8.3
69	تمثيل حركة مؤشر العائد على حقوق الملكية بعد سنة التحول للمصرفين	9.3
70	تمثيل حركة مؤشر العائد على الودائع قبل سنة التحول للمصرفين	10.3
72	تمثيل حركة مؤشر العائد على الودائع بعد سنة التحول للمصرفين	11.3
73	تمثيل حركة مؤشر العائد على الأموال المتاحة قبل سنة التحول للمصرفين	12.3
74	تمثيل حركة مؤشر العائد على الأموال المتاحة بعد التحول للمصرفين	13.3

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة:

تُعد ربحية المصارف التجارية من أهم المؤشرات التي تعكس كفاءة أدائها وقدرتها على تحقيق أهدافها واستدامتها في المدى الطويل؛ فالربحية ليست فقط ضرورية لتغطية تكاليف التشغيل وتحقيق عوائد للمساهمين، بل إنها أيضاً مؤشر على قدرة المصرف على تحمل المخاطر، وتوسيع نطاق خدماته، والمساهمة بفاعلية في النمو الاقتصادي (الشيخ، 2019، ص77) وفي ظل التحول نحو المصرفية الإسلامية، يصبح تقييم تأثير هذا التحول على ربحية المصارف التجارية أمراً بالغ الأهمية لفهم مدى نجاح هذه التجربة وتحديد التحديات والفرص المصاحبة لها. إن دراسة هذا التأثير يمكن أن توفر رؤية قيمة للمسؤولين في المصارف المركزية والتجارية حول كيفية إدارة هذا التحول بشكل فعال وتعزيز الأداء المالي للمصارف في البيئة التشغيلية الجديدة.

في هذا السياق، يبرز مصرفا الوحدة والجمهورية كونهما من أكبر وأعرق المصارف التجارية في ليبيا، ويتمتعان بحصة سوقية كبيرة وشبكة واسعة من الفروع والعملاء. وقد شهدا هذان المصرفان مراحل مختلفة من التكيف مع متطلبات قانون التحول للمصرفية الإسلامية، مما يجعلهما عيّنتين مثاليّتين لإجراء دراسة مقارنة حول تأثير تطبيق القانون على مؤشرات ربحيتهما.

إن مقارنة أداء هذين المصرفين، اللذين يمثلان جزءاً هاماً من النسيج المصرفي الليبي، يمكن أن يوفر فهماً أعمق للتحديات والفرص التي تواجه المصارف التجارية الليبية في سعيها نحو تطبيق مبادئ الصيرفة الإسلامية، والكشف عن أفضل الممارسات التي يمكن أن تساهم في تعزيز ربحيتها واستدامتها.

انطلاقاً من الأهمية المذكورة أعلاه، تسعى هذه الدراسة إلى تقييم تأثير التحول للمصرفية الإسلامية على مؤشرات ربحية المصارف التجارية الليبية، وذلك من خلال إجراء دراسة مقارنة بين مصرفي الوحدة والجمهورية. وتهدف الدراسة إلى تحديد التغيرات التي طرأت على مؤشرات الربحية في كلا المصرفين قبل وبعد تطبيق القانون، وتحليل الفروق بينهما في هذا التأثير، والكشف عن العوامل المحتملة التي ساهمت في هذه التغيرات. إن نتائج هذه الدراسة من شأنها أن تقدم مساهمة علمية وعملية قيمة لفهم وتحسين أداء القطاع المصرفي الليبي في ظل التحول نحو المصرفية الإسلامية.

2.1 مشكلة الدراسة:

تعد مؤشرات الربحية من أهم الأدوات المستخدمة لتقييم كفاءة أداء المؤسسات المالية، وخصوصاً المصارف التجارية، حيث تعكس قدرتها على توليد الأرباح من أصولها وحقوق مساهميتها. لذلك، فإن دراسة تأثير هذا التحول على ربحية المصارف تمثل خطوة هامة لفهم تداعيات هذه السياسة المصرفية الجديدة، وتحديد مدى نجاحها أو التحديات التي رافقتها. وهو ما يستدعي التساؤل حول تداعيات هذا التحول على مؤشرات هذا الأداء. وبالتالي تنطلق مشكلة الدراسة من التساؤلات الرئيسية الآتية:

هل ثمة فروق بين مؤشرات ربحية المصارف التجارية الليبية محل الدراسة بين فترتي ما قبل التحول وما بعده؟ وهل هناك أثر للتحول على هذه المؤشرات؟

هل توجد فروق ذات دلالة بين هذه المؤشرات في فترتي ما قبل التحول وما بعده؟ وهل أسفر التحول عن تأثير ملموس على تلك المؤشرات؟

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الآتي:

1. الوصول إلى قياس أهم مؤشرات الربحية المستخدمة في تقييم أداء المصارف التجارية الليبية.
2. معرفة وتحليل تقييم مؤشرات ربحية مصرفي الوحدة والجمهورية قبل وبعد التحول للمصرفية الإسلامية.
3. تقديم توصيات تساهم في تعزيز ربحية المصارف التجارية الليبية في ظل التحول نحو المصرفية الإسلامية.

4.1 فرضيات الدراسة:

بناء على مشكلة الدراسة يمكن صياغة فرضيات الدراسة كالتالي:

H1- الفرضية الرئيسية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الربحية لفترتي قبل وبعد التحول للمصرفية الإسلامية.

وينبثق منها الفرضيات الفرعية التالية:

H1-01- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العائد على الأصول لمصرفي الوحدة والجمهوريّة لفترتي قبل وبعد التحوّل للمصرفيّة الإسلاميّة.

H1-02- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية لمصرفي الوحدة والجمهوريّة لفترتي قبل وبعد التحوّل للمصرفيّة الإسلاميّة.

H1-03- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العائد على الودائع لمصرفي الوحدة والجمهوريّة لفترتي قبل وبعد التحوّل للمصرفيّة الإسلاميّة.

H1-04- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العائد على الأموال المتاحة لمصرفي الوحدة والجمهوريّة لفترتي قبل وبعد التحوّل للمصرفيّة الإسلاميّة.

H2- الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمؤشرات ربحية لفترتي قبل وبعد التحوّل للمصرفيّة الإسلاميّة بين مصرف الجمهوريّة ومصرف الوحدة.

وينبثق منها الفرضيات الفرعية التالية:

H2-01- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العائد على الأصول قبل سنة التحوّل للمصرفيّة الإسلاميّة بين مصرف الجمهوريّة و مصرف الوحدة.

H2-02- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العائد على الأصول بعد سنة التحوّل للمصرفيّة الإسلاميّة بين مصرف الجمهوريّة و مصرف الوحدة.

H2-03- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية قبل سنة التحوّل للمصرفيّة الإسلاميّة بين مصرف الجمهوريّة و مصرف الوحدة.

H2-04- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية بعد سنة التحوّل للمصرفيّة الإسلاميّة بين مصرف الجمهوريّة و مصرف الوحدة.

H2-05- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العائد على الودائع قبل سنة التحوّل للمصرفيّة الإسلاميّة بين مصرف الجمهوريّة و مصرف الوحدة.

H2-06- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العائد على الودائع بعد سنة التحوّل للمصرفيّة الإسلاميّة بين مصرف الجمهوريّة و مصرف الوحدة.

H2-07- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العائد على الأموال المتاحة قبل سنة التحول للمصرفية الإسلامية بين مصرف الجمهورية و مصرف الوحدة.

H2-08- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العائد على الأموال المتاحة بعد سنة التحول للمصرفية الإسلامية بين مصرف الجمهورية و مصرف الوحدة.

5.1 أهمية الدراسة:

1. توفير معلومات قيمة للمصرفيين وصناع القرار في القطاع المصرفي الليبي حول الآثار الفعلية للقانون.
2. المساهمة في فهم التحديات والفرص المرتبطة بالتحول نحو المصرفية الإسلامية وتأثيره على الأداء المالي للمصارف.
3. إثراء الأدبيات المتعلقة بالتحول المصرفي الإسلامي في سياق الاقتصاد الليبي.
4. المساعدة في توجيه السياسات والإجراءات المستقبلية لتطوير القطاع المصرفي الليبي بناء على نتائج الدراسة.

6.1 منهج الدراسة المستخدم:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال:

جمع البيانات المالية من التقارير السنوية والقوائم المالية لمصرفي الجمهورية و الوحدة خلال الفترة من (2008 – 2022م).

1. حساب مؤشرات الربحية الرئيسية مثل:

- العائد على الأصول (ROA)
 - العائد على الودائع (ROD)
 - العائد على حقوق الملكية (ROE)
 - العائد على الأموال المتاحة (RAF)
2. تحليل الفروق بين فترتي ما قبل (2008–2014) وما بعد تطبيق القانون (2015–2022) باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة مثل اختبار (T-Test) وتحليل الاتجاهات.
 3. التحليل المقارن، لتحليل البيانات المالية واستخلاص النتائج ومن ثم مقارنة أداء مصرفي الوحدة والجمهورية.

7.1 مجتمع الدراسة وعينتها :

- مجتمع الدراسة: المصارف التجارية الليبية.
- عينة الدراسة: تم اختيار مصرفي الجمهورية و الوحدة كدراسة مقارنة. يعتمد هذا الاختيار على اعتبارات مثل حجم المصرفين وحصتهما السوقية وتاريخهما.

8.1 أدوات جمع البيانات

- البيانات الثانوية: سيتم الاعتماد بشكل أساسي على البيانات المالية المنشورة للمصرفين (مثل التقارير السنوية، القوائم المالية) قبل وبعد التحول للمصرفية الإسلامية. سيتم جمع البيانات لفترة زمنية مناسبة (على سبيل المثال، 3-5 سنوات قبل و 3-5 سنوات بعد تطبيق القانون).

- المؤشرات المالية: سيتم استخدام مجموعة من المؤشرات المالية لتقييم الربحية، مثل :
العائد على الأصول (ROA) ، العائد على حقوق الملكية (ROE) ، العائد على الودائع،
والعائد على الأموال المتاحة.

9.1 نموذج الدراسة:

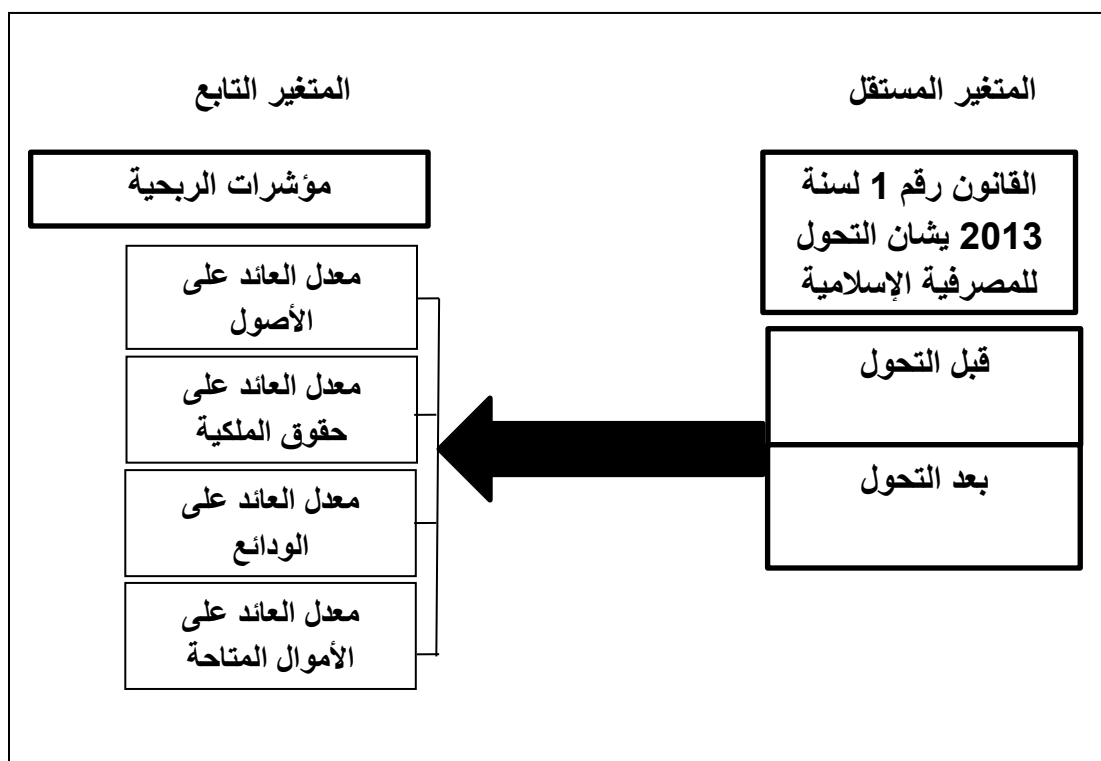
اعتمدت هذه الدراسة على تحليل العلاقة بين المتغير المستقل (القانون رقم 1 لسنة 2013م بشأن التحول للمصرفية الإسلامية) والمتغير التابع (مؤشرات الربحية).

1. المتغير المستقل: تطبيق القانون رقم 1 لسنة 2013م بشأن التحول للمصرفية الإسلامية، حيث يمثل هذا القانون التحول الرئيسي الذي حدث في النظام المصرفي الليبي وسيتم دراسة الفترة قبل وبعد تطبيق هذا القانون لتحديد تأثيره على المصارف التجارية الليبية.

2. المتغير التابع:

- مؤشرات الربحية
 - معدل العائد على الأصول
 - معدل العائد على حقوق الملكية
 - معدل العائد على الودائع
 - معدل العائد على الأموال المتاحة

والشكل رقم (1.1) يوضح ملخصاً للعلاقات المتوقعة بين هذه المتغيرات وأداء المصارف معبراً عنه بالربحية.



شكل (1.1): نموذج الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى دراسة (الجندي، وآخرون، 2024) و(ققب، 2023)

10.1 معالجة البيانات وتحليلها:

الأساليب المستخدمة في تحليل البيانات:

1. اختبار Kolmogorov-Smirnov للعينة الواحدة: يستخدم في اختبار مدى تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي من عدمه.
2. اختبار Independent Samples Test: يستخدم في اختبار وجود فروق بين عيّنتين مستقلتين.
3. اختبار تحليل التباين: يستخدم لاختبار وجود فروق بين متوسطات عدة عينات مستقلة.

11.1 حدود الدراسة:

تتقيد هذه الدراسة بعدد من الحدود التي يجب أخذها في الاعتبار عند تفسير النتائج وتعميمها، وهي كما يلي:

- **الحدود الموضوعية:** تقتصر هذه الدراسة على مؤشرات ربحية المصارف التجارية الليبية، ولا يتطرق إلى مؤشرات الأداء الأخرى مثل السيولة، كفاءة التشغيل، أو نسب كفاية رأس المال. كما يركز على تقييم أثر التحول للمصرفية الإسلامية على هذه المؤشرات دون التوسع في دراسة الجوانب الفقهية أو القانونية المرتبطة بالقانون ذاته.
- **الحدود الزمانية:** تغطي الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2008م إلى سنة 2022م، بحيث تمثل السنوات من 2008م إلى 2014م فترة ما قبل تطبيق القانون، بينما تمثل الفترة من 2015م إلى 2022م مرحلة ما بعد تطبيقه.
- **الحدود المكانية:** تنحصر في دراسة حالتين فقط من المصارف التجارية الليبية، وهما: مصرف الجمهورية ومصرف الوحدة، لكونهما من أكبر المصارف التجارية من حيث الحصة السوقية وعدد الفروع، مما يسهم في تقديم مؤشرات تحليلية واضحة ومعبرة، دون التطرق إلى بقية المصارف العاملة في ليبيا

12.1.1 التعريفات الإجرائية للدراسة :

- **الربحية:** قدرة المصرف على تحقيق أرباح من أنشطته المختلفة، وتقاس باستخدام مؤشرات مالية محددة.
- **العائد على الأصول:(ROA):** صافي الربح مقسوماً على إجمالي الأصول، ويقاس كفاءة استخدام الأصول لتحقيق أرباح (العقل، وعبدالرحمن، 2020، ص53).
- **العائد على حقوق الملكية:(ROE):** صافي الربح مقسوماً على حقوق المساهمين، ويقاس ربحية أموال المالكين (غيث، و أحمد، 2025، ص16).
- **العائد على الودائع (ROD):** صافي الربح بعد احتساب الفوائد والضرائب مقسوماً على إجمالي الودائع، ويعبر عن مدى كفاءة البنك في توظيف ودائع العملاء لتحقيق الأرباح. صافي الربح مقسوماً على إجمالي الأموال المتاحة للاستخدام (من رأس المال والودائع وغيرها)، ويُستخدم لقياس مدى قدرة البنك على تحقيق أرباح من إجمالي موارده المالية (ماهر، والجاف، 2022، ص6).

- **العائد على الأموال المتاحة (RAF):** صافي الربح مقسوماً على إجمالي الأموال المتاحة للاستخدام (من رأس المال والودائع وغيرها)، ويُستخدم لقياس مدى قدرة البنك على تحقيق أرباح من إجمالي موارده المالية (مرجع سابق).
- **المصرفية الإسلامية:** نظام مصرفي يستند إلى أحكام الشريعة الإسلامية ويمنع التعامل بالفوائد (الربا).

1.13.1 الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات باللغة العربية:

نظراً لما توليه الدراسات السابقة من أهمية في الوقوف على أهم الأساليب والإجراءات، والنتائج والتوصيات التي التوصل إليها، فإن الدراسة هنا تسعى إلى إبراز ملخصات لبعض الدراسات التي تتعلق بموضوع الدراسة. وفيما يلي موجزاً لبعض الدراسات السابقة.

1. دراسة (الجندي، وآخرون، 2024م):

هدفت الدراسة إلى تقييم مؤشرات الربحية في المصارف التجارية الليبية، ممثلة في: العائد على الأصول (ROA)، العائد على حقوق الملكية (ROE)، والعائد على الودائع (ROD)، وذلك من خلال مقارنة أدائها بين فترتين زمنيتين: ما قبل (2010-2013) وما بعد (2014-2022) تطبيق قانون التحول إلى الصيرفة الإسلامية، مع التركيز على دراسة حالة مصرف الجمهورية باعتباره من أكبر المصارف التجارية في ليبيا. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل البيانات المالية والتقارير السنوية للمصرف محل الدراسة، واستخدام أدوات التحليل الإحصائي المناسبة كاختبار "ت" لقياس الفروق بين الفترتين وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق دالة إحصائية في بعض مؤشرات الربحية بعد التحول، حيث سُجِّل تراجع ملحوظ في عدد منها، ما يشير إلى تحديات تواجه الصيرفة الإسلامية في التطبيق العملي، وأوصت الدراسة بضرورة مراجعة السياسات التمويلية، وتطوير الأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة، إلى جانب تعزيز المتابعة الدورية لأداء المصارف لضمان تحسين نتائجها وتعزيز دورها في دعم التنمية الاقتصادية في ليبيا.

2. دراسة (كريم، 2024م):

هدفت الدراسة إلى التعريف بنموذج التقييم المالي PATROL، وبيان مدى فاعليته في تحليل وتقييم الأداء المالي للمصارف التجارية، من خلال تطبيقه على ثلاثة مصارف ليبية: مصرف الجمهورية، مصرف الوحدة، ومصرف المتحد للتجارة والاستثمار، خلال الفترة

(2020-2022)). استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استخدام نموذج PATROL كمؤشر لتقييم الأداء المالي، وإجراء مقارنة كمية بين المصارف محل الدراسة خلال الفترة المحددة، وقد توصلت الدراسة الى أن مصرف المتحد للتجارة والاستثمار احتل المرتبة الأولى من حيث الأداء، يليه مصرف الوحدة، بينما جاء مصرف الجمهورية في المرتبة الأخيرة وفقاً لمعايير نموذج PATROL، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز نظم الرقابة الداخلية وتقييم الأداء بالمصارف الليبية، واعتماد نماذج تقييم حديثة مثل PATROL، إلى جانب استخدام نماذج بديلة كـ CAMELS و GIRAFE للمقارنة وتحسين دقة التحليل وتعزيز كفاءة الأداء المؤسسي.

3. دراسة (الفرجاني ونصيب، 2023م):

هدفت الدراسة إلى تقييم أداء المصارف التجارية الليبية من خلال تحليل مجموعة من النسب المالية الأساسية، شملت مؤشرات السيولة، كفاءة الإدارة التشغيلية، هيكل التمويل، ونسب الربحية، وذلك خلال الفترة من 2009 إلى 2018. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام الأسلوب الوثائقي لتحليل الأدبيات ذات الصلة، والمنهج الكمي لتحليل القوائم المالية لخمسة من أكبر المصارف التجارية الليبية، وهي: مصرف الجمهورية، مصرف الوحدة، مصرف الصحاري، مصرف التجارة والتنمية، والمصرف التجاري الوطني، وذلك باحتساب النسب المالية ذات العلاقة، وتوصلت الى أن المصارف التجارية الليبية تتمتع بمستويات مرتفعة من السيولة النقدية، وتمتلك كفاءة تشغيلية جيدة في استثمار الموارد، إلا أنها تعاني من ضعف نسبي في قدرتها على تحقيق الأرباح بفعالية، رغم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين، وأوصت الدراسة بأهمية تعزيز كفاءة الربحية لدى المصارف من خلال تطوير السياسات التمويلية، وتحسين إدارة الموارد المالية، مع ضرورة المتابعة المستمرة للأداء المالي لضمان تحقيق أهداف الاستدامة والنمو.

4. دراسة (قنقب، 2023م):

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية في ظل التحول إلى الصيرفة الإسلامية، وذلك من خلال دراسة تحليلية لحالة مصرف شمال أفريقيا، باستخدام نموذج دوبونت (DuPont) الذي يعتمد على خمسة مؤشرات مالية رئيسية: العائد على حقوق الملكية (ROE)، العائد على الأصول (ROA)، مضاعف حقوق الملكية (EM)، هامش الربح (PM)، ومنفعة الأصول (AU). استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تحليل البيانات المالية للمصرف خلال فترتين زمنيتين: ما قبل التحول (2010-2012)، وما بعد

التحول (2015-2017)، بهدف إجراء مقارنة كمية دقيقة لقياس التغير في الأداء، وتوصلت الدراسة الى وجود فروق جوهرية بين الفترتين، إذ أظهرت معظم المؤشرات تحسناً ملحوظاً في الأداء المالي بعد تطبيق الصيرفة الإسلامية، باستثناء مؤشر منفعة الأصول (AU) الذي كان أدائه أفضل في فترة ما قبل التحول، وأوصت الدراسة بضرورة تعميق تحليل آثار التحول المصرفي على مختلف جوانب الأداء المالي، مع الاستفادة من نقاط القوة التي ظهرت بعد التحول، والعمل على تحسين كفاءة استثمار الأصول لتحقيق أداء مالي متوازن ومستدام.

5. دراسة (تواتي والبشتي، 2022م):

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر التحول نحو الصيرفة الإسلامية على الأداء المالي لمصرف المتحد للتجارة والاستثمار، من خلال تطبيق نموذج CAMEL ، الذي يُعد من أبرز النماذج العالمية في تحليل كفاءة أداء المصارف، ويركز على خمسة عناصر رئيسية: كفاية رأس المال (Capital Adequacy)، جودة الأصول (Asset Quality) ، كفاءة الإدارة (Management)، الربحية (Earnings) ، والسيولة (Liquidity). استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تحليل البيانات المالية للمصرف خلال فترتين زمنيتين: ما قبل التحول (2012-2014)، وما بعده (2016-2018)، باستخدام التقارير السنوية والبيانات المنشورة، بهدف إجراء مقارنة كمية ونوعية لمؤشرات الأداء، وتوصلت الدراسة إلى وجود تحسن نسبي في عدد من مؤشرات الأداء بعد التحول، لاسيما في كفاية رأس المال والربحية، بينما استمرت التحديات في مؤشري جودة الأصول والسيولة، مما يعكس الحاجة إلى تطوير منظومة إدارة المخاطر والالتزام الصارم بضوابط الشريعة، وأوصت الدراسة بتعزيز قدرات المصرف في إدارة الأصول وتحسين معدلات السيولة، إلى جانب تفعيل أدوات رقابة شرعية فعالة، لضمان تحقيق التوازن بين الأداء المالي ومتطلبات الصيرفة الإسلامية.

6. دراسة (بن عبد الرحمن، وشرفة، 2022م):

هدفت دراسة سابقة إلى دراسة تجربة المصرف السعودي الفرنسي في التحول نحو العمل المصرفي الإسلامي، من خلال إنشاء الفروع الإسلامية لتلبية احتياجات العملاء الراغبين في خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل بيانات إنشاء وتشغيل الفروع الإسلامية، ودراسة تأثيرها على الأداء المالي للمصرف، وتوصلت الدراسة إلى أن الفروع الإسلامية ساهمت بشكل كبير في جذب عملاء جدد وزيادة الربحية، مما عزز من مكانة المصرف في السوق السعودي. كما أظهرت الدراسة بعض التحديات التي واجهها المصرف، مثل ضرورة تحسين كفاءة العمليات وتوسيع شبكة الفروع،

وقد أوصت الدراسة بضرورة تبني استراتيجيات مستدامة، تتضمن التدريب المستمر للموظفين والابتكار في تطوير المنتجات الإسلامية، لضمان استمرارية النجاح في التحول إلى الصيرفة الإسلامية.

7. دراسة (تواتي، 2021م):

هدفت الدراسة إلى تقييم أداء المصارف التجارية الليبية الخاصة باستخدام معيار CAMELS الدولي، المعتمد ضمن نظام التقييم المصرفي الأمريكي، وذلك للتحقق من مدى ملاءمته للبيئة المصرفية الليبية. يعتمد هذا المعيار على ستة مؤشرات رئيسية هي: كفاية رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، الربحية، السيولة، وحساسية الأصول لمخاطر السوق. تركزت إشكالية الدراسة حول مدى قدرة هذه المؤشرات على تقديم تقييم فعال لأداء المصارف الليبية الخاصة. وقد اعتمدت المنهجية على تحليل بنود مختارة من القوائم المالية ومقارنتها بنسب ومعايير CAMELS بهدف استخلاص نتائج دقيقة. وشملت عينة الدراسة مصرف المتحد للتجارة والاستثمار ومصرف الواحة خلال الفترة من 2014 إلى 2017، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق المعيار بكامل مكوناته يواجه صعوبات في البيئة الليبية، خاصة في ما يتعلق بمؤشر "حساسية السوق" نظراً لعدم توفر البيانات الكافية، مما استدعى الاعتماد على نسخة مختصرة من النموذج وهي CAMEL ورغم ذلك، أظهرت باقي المؤشرات قدرة واضحة على تقييم الأداء المالي لتلك المصارف، مما يؤكد إمكانية الاستفادة من هذا النموذج مع تكييفه وفقاً للبيئة المصرفية المحلية.

8. دراسة (البطاط والعطار، 2021م):

هدفت الدراسة إلى تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج PATROL، الذي يُعد من النماذج النادرة الاستخدام في الأدبيات المصرفية، وذلك من خلال تطبيقه على عينة من المصارف العراقية بهدف تقديم تحليل شامل لأدائها المالي والإداري، واستخدمت الدراسة منهجين مختلفين لتطبيق النموذج:

- منهجية التريجيج التي تقوم على تخصيص أوزان نسبية لمكونات النموذج وفقاً لأهميتها في تقييم الأداء.
- منهجية التصنيف التي تعتمد على تقييم كل مكون من مكونات النموذج وفق مقياس من (1 إلى 5)، حيث يشير الرقم (1) إلى أفضل أداء و(5) إلى الأضعف.

تم تطبيق هاتين المنهجيتين على ستة مصارف عراقية خلال عام 2018، بهدف الكشف عن الفروقات في مستويات الأداء بينها، وتوصلت الدراسة الى التحليل تبايناً واضحاً بين المصارف المدروسة، وأوضحت أن منهجية الترجيح قدمت تصنيفاً أكثر دقة وموضوعية من منهجية التصنيف، مما أتاح فهماً أعمق لنقاط القوة والضعف لدى كل مصرف، وأوصت الدراسة باعتماد نموذج PATROL كأداة فعالة لتقييم الأداء، خاصة عند استخدام منهجية الترجيح، لما يوفره من دقة في ترتيب المصارف ويساهم في تحسين استراتيجياتها المالية والإدارية بشكل أكثر فعالية.

9. دراسة (مادي، 2020م):

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الأداء المالي للمصارف التجارية في ليبيا، باعتباره من المواضيع القليلة تناول في الأدبيات المحلية، وذلك من خلال مقارنة أداء المصارف العامة والخاصة خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014م، واستخدمت الدراسة نموذج CAMEL لتقييم الأداء، معتمدة على المنهج الوصفي التحليلي، وتحليل القوائم المالية المنشورة للمصارف الليبية خلال فترة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى تفوقاً ملحوظاً للمصارف الخاصة في مؤشرات الأداء المالي مقارنة بالمصارف العامة، وهو ما يشير إلى وجود فجوة في الكفاءة والفعالية التشغيلية بين القطاعين، وأوصت الدراسة بضرورة قيام مصرف ليبيا المركزي بتطوير نظام تقييم دوري شامل لأداء المصارف التجارية، بما يعزز من فاعلية الرقابة المصرفية، ويدعم اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب لضمان الاستقرار والكفاءة في القطاع المصرفي.

10. دراسة (التير، 2018م):

هدفت الدراسة إلى استكشاف فرص وتحديات التحول نحو الصيرفة الإسلامية في ليبيا، مع التركيز على إبراز دورها في دعم الاقتصاد وخدمة المجتمع، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت استبانة مكونة من محورين (12 فقرة لكل محور)، تم تحليل بياناتها باستخدام برنامجي SPSS و Excel، وتوصلت الدراسة الى أن غالبية العاملين في المصارف التقليدية بنسبة (94.15%) يفضلون الخدمات المصرفية الإسلامية، كما رأى (90.77%) منهم أن أدوات التمويل الإسلامي تشكل حافزاً للتحول. وأكد (86.48%) من المشاركين على ضرورة وجود تشريعات واضحة تدعم هذا التحول، في حين أشار (92.92%) إلى أن نجاح النوافذ الإسلامية ووعي العملاء يساهم بشكل فعال في تحقيق التحول، بينما اعتبر (91.38%) أن ضعف الرقابة الشرعية يُعد من أبرز التحديات، وأوصت الدراسة بضرورة

تعزيز الأطر التشريعية والرقابية، إلى جانب تطوير أدوات التمويل الإسلامي ونشر التوعية المجتمعية لتحقيق تحول ناجح نحو الصيرفة الإسلامية في ليبيا.

ثانياً: الدراسات باللغة الإنجليزية:

1. دراسة (Alaly & Others 2024):

هدفت الدراسة إلى التعرف على مؤشرات الربحية للمصارف التجارية في ظل التكنولوجيا الحديثة مقارنة بالمصارف الإسلامية، لتحقيق هدف الدراسة اتبعت المنهج الوصفي، وكذلك استخدمت مؤشرات الربحية للفترة (2018-2023 م) والتي انتشرت فيها التكنولوجيا المصرفية بشكل واسع خاصة في المصارف الإسلامية، وتوصلت الدراسة إلى وجود اختلاف في قيم ومؤشرات الربحية بين المصارف التجارية والمصارف الإسلامية خلال الفترة (2020-2022 م)، مع وجود اتساق خلال السنوات اللاحقة. وأوصت الدراسة بتعزيز التوجه التكنولوجي في اتخاذ القرارات الاستراتيجية في القطاع المصرفي خصوصاً في ظل حالة الرقمنة التي تسود حالة المنافسة بين مكونات هذا القطاع الحيوي.

2. دراسة (Dofani, 2024)

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر العوامل الداخلية في المصارف التجارية الليبية على الأداء المالي، مع التركيز على تأثير تطبيق القانون رقم (1) لسنة 2013م بشأن منع تقديم الخدمات غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

تم اختيار مصرف الجمهورية الرئيسي كنموذج تطبيقي للدراسة، نظراً لمكانته القيادية في القطاع المصرفي الليبي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل القوائم المالية للمصرف خلال الفترة التي أعقبت تطبيق القانون، وذلك لقياس التغيرات في الأداء المالي، وركز التحليل على قياس أثر عوامل داخلية محددة، وهي: الكفاءة التشغيلية، هيكل التكاليف، إدارة المخاطر، والإدارة المالية، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق القانون ساهم في تحسين نسبي في مؤشرات الأداء المالي، لا سيما من حيث زيادة السيولة وتقليل المخاطر الائتمانية، في حين استمرت بعض التحديات في مجالي كفاءة العمليات وإدارة التكاليف دون معالجة كاملة.

3. دراسة (Monir, 2022):

هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب اهتمام المصارف التقليدية بالتحول إلى النظام المصرفي الإسلامي، من خلال تحليل الأداء المالي وبعض المتغيرات المرتبطة بقرارات التحول، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مع الاعتماد على الأدوات المالية والإحصائية

لقياس القوة المالية لعينة من المصارف البنغالية قبل وبعد التحول، إلى جانب تحليل العوامل لفهم تصورات المصرفيين وصانعي السياسات. وتركزت الدراسة على المصارف التي انتقلت من النظام التقليدي إلى النظام الإسلامي في بيئة المصارف التجارية الخاصة، وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الأداء المالي بين مرحلتين ما قبل التحول وما بعده، وذلك من خلال مؤشرات متعددة مثل الربحية، السيولة، المخاطر، الملاءمة، والكفاءة. كما بينت أن العوامل المالية كارتفاع رأس المال، وتحسن الربحية، وتراجع المخاطر الائتمانية، وزيادة الحصة السوقية، تمثل الدوافع الأساسية للتحول، أكثر من كونها نابعة من دوافع دينية، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز البيئة التنظيمية التي تدعم التحول المؤسسي المبني على أسس مالية واقتصادية قوية، إلى جانب تطوير أدوات رقابية تضمن التزام المصارف بالقواعد الشرعية في مرحلة ما بعد التحول.

4. دراسة: (Omar , 2021)

هدفت الدراسة إلى استقصاء العلاقة بين فعالية الرقابة الداخلية، وفقاً لإطار COSO ، والأداء المالي في المصارف التجارية الليبية، وذلك من خلال تحليل آراء العاملين في وحدات التدقيق الداخلي ولجان التدقيق، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مع الاعتماد على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة مكونة من 406 موظفاً في أربعة مصارف تجارية كبرى في ليبيا، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS الإصدار 26) من خلال التحليل الوصفي والانحدار المتعدد، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة معتدلة ذات دلالة إحصائية بين فعالية الرقابة الداخلية والأداء المالي، كما أظهر التحليل وجود علاقة إيجابية بين بعض مكونات الإطار مثل: بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصالات، وأنشطة المراقبة، بينما لم تكن العلاقة ذات دلالة إحصائية بالنسبة لمكونات أنشطة الرقابة، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور أنشطة الرقابة كمكون أساسي في نظام الرقابة الداخلية، إلى جانب تعزيز ثقافة تقييم المخاطر وتحديث قنوات الاتصال والمراقبة المستمرة بما يحقق التكامل في تطبيق إطار COSO داخل المصارف التجارية الليبية.

5. دراسة: (Ahsan, 2016)

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لثلاثة مصارف إسلامية عاملة في بنغلاديش، وهي: مصرف إسلامي بنغلاديش المحدود، ومصرف التصدير والاستيراد بنغلاديش المحدود، ومصرف شهجالل الإسلامي بنغلاديش المحدود، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2014م.

وتمثلت مشكلة الدراسة في محاولة فهم مدى استقرار وقوة الأداء المالي لهذه المصارف الإسلامية، ومدى قدرتها على المحافظة على أدائها في ظل التحديات المالية والاقتصادية المتغيرة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مع الاعتماد على نموذج CAMEL في تحليل التصنيف، الذي يقيّم الأداء من خلال خمسة أبعاد رئيسية: كفاية رأس المال، جودة الأصول، جودة الإدارة، الربحية، والسيولة، وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف الثلاثة حققت تصنيفات مركبة قوية وفقاً لمعايير CAMEL، حيث أظهرت نتائج التحليل أن الأداء المالي لهذه المصارف يتميز بالمتانة في كافة الأبعاد التي تناولها النموذج، وأوصت الدراسة بضرورة استمرار المصارف الإسلامية في تعزيز نقاط قوتها، مع التركيز على الاستدامة المالية والتطوير الإداري، لضمان المحافظة على هذا المستوى من الأداء في المستقبل.

14.1 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

استفادت الدراسة من جميع الدراسات السابقة التي تناولت البحث موضوعها الأساسي، وكذلك رؤيتها حول تقييم الأداء المالي خصوصاً المرتبطة بعملية التحول. وقد ركزت الدراسة على تقييم مؤشرات الربحية للمصارف التجارية الليبية، وذلك قبل وبعد تطبيق قانون رقم 1 لسنة 2013م بشأن التحول إلى المصرفية الإسلامية. كما اعتمدت الدراسة على مقارنة مباشرة بين مصرفي الوحدة والجمهورية، وهما من أبرز المصارف التجارية الليبية. هذا النهج يتيح تقديم تحليل أكثر دقة لتأثير التحول إلى المصرفية الإسلامية على مؤشرات الربحية، مما يساهم في تحديد نقاط القوة والضعف واتخاذ إجراءات عملية لتحسين الأداء المالي في ظل البيئة المصرفية المتغيرة. إلا أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة لكونها تستهدف اثنين من المصارف التجارية الليبية وهما مصرفي الجمهورية والوحدة التي كانت تعمل وفق النظام التقليدي وتحولت إلى النظام الإسلامي.

وأحد الجوانب التي يميز هذه الدراسة هو المقارنة بين فترتين زمنيتين (قبل وبعد التحول للمصرفية الإسلامية)، وهذا النوع من التحليل يقل تكراره في الدراسات السابقة، وأيضاً فهي تقدم تحليلاً مفصلاً لمؤشرات الربحية.

الفصل الثاني

الإطار النظري

- المبحث الأول: الربحية
- المبحث الثاني: التحول للمصرفية الإسلامية

تمهيد :

تعد الربحية احدى المؤشرات الهامة في تقييم الأداء المصرفي، حيث تعكس قدرة المصرف في تحقيق العائد من الأنشطة والاستثمارات التي يوظف أمواله فيها، والتي يسعى من ورائها إلى الوصول لأعلى قدر ممكن من العوائد، ومع تزايد الاهتمام بالقيم الأخلاقية والشرعية برزت المصرفية الإسلامية كبديل للمصارف التقليدية القائمة على التعامل بالفائدة الربوية، ويعد التحول للعمل المصرفي الإسلامي خطوة استراتيجية تهدف إلى تعزيز الثقة وتحقيق العدالة والمشاركة في المخاطر، كما يسهم هذا التحول في توسيع قاعدة عملاء المصرف وجذب الاستثمارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وبذلك تصيح الربحية في المصارف الإسلامية ناتجة عن أنشطة حقيقية تعود بالنفع على الاقتصاد والمجتمع ككل(سيف الاسلام، 2019، ص20).

عليه؛ يهدف هذا الفصل إلى وضع إطار نظري يتكون من مبحثين رئيسيين، يتناول المبحث الأول الربحية، أما الثاني فيوضح التحول نحو المصرفية الإسلامية.

1.2 المبحث الأول: الربحية :

تعد الربحية من أهم مؤشرات نجاح أعمال المصارف بصفة عامة، فضلا عن دورها في تعزيز الثقة ومنحها لدى جميع الأطراف ذات العلاقة، الأمر الذي يعزز البيئة الاستثمارية في قطاع المصارف واستقطاب الخبرات والتقنيات اللازمة التي تساعد على تقديم الخدمات بكفاءة عالية وفعالية، وتعتبر الربحية هي المصدر الرئيسي لتوليد رأس المال، حيث يقوم النظام المصرفي السليم على أكتاف المصارف الرابحة وذات الرأس المال المناسب، فالمصارف التجارية لها تأثير فعال في عدة نواحي تتعلق بمسارات التنمية وذلك عن طريق التأثير في توجيه المدخرات المختلفة من مصادرها في الاقتصاد والتوزيع الكفؤ لها في الأنشطة الاقتصادية المختلفة (بن ختو، 2018، ص. 2).

1.1.2 مفهوم الربح:

الربح في اللغة: " ربح ربحاً وربحاً كعلم علماً وتعب تعباً"، (ابن منظور، ج 3، ص1553)، والربح هو "وتجارة رابحة: يربح فيها" (ابادي، ج 1، ص209)، "وأربحته على سلعته: أي أعطيته ربحاً" (الجوهرى، 1990، ج2، ص 386)، "وأعطاه مالا مرابحة، أي على الربح

بينهما" (الزبيدي، ج6، ص380)، والربح: "النماء في التجارة" (بن إسماعيل، 1996، ج3، ص434).

الربح بالمفهوم الإسلامي: يقصد به "ما نتج عن عملية تبادل تجاري تتقلب فيه النقود إلى عروض تجارية ثم تباع بأزيد من ثمن شرائها" (عبدالرحمن، 2016، ص78).

الربح بالمفهوم الاقتصادي: هو التغير في القيمة المضافة للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة (مخلوف، 2019، ص19).

الربح بالمفهوم المحاسبي: هو عبارة عن الفرق بين الإيراد الكلي للمنتج وتكاليفه الكلية (مخلوف، 2019، ص19).

2.1.2 مفهوم الربحية المصرفية:

تعد الربحية هدفاً جوهرياً تسعى إلى تحقيقه كافة المؤسسات، إذ إن توسعها واستمراريتها وتطويرها رهن بتحقيقها لمعدلات مرضية من الربحية، وعلى ذلك تعد أهم المؤشرات الأساسية في تقييم الأداء المالي، ويمكن النظر إلى الربحية بأنها علاقة تربط بين الأرباح المحققة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، كما تعكس مؤشرات الربحية مدى الفعالية التي تعتمدها المؤسسة في اتخاذ قراراتها الاستثمارية والتمويلية، مما يدل على مدى كفاءتها التشغيلية وقدرتها على إدارة الموارد المالية بشكل يحقق أهدافها الاستراتيجية (الجندي وآخرون، 2024، ص. 123).

3.1.2 تعريف الربحية المصرفية :

هناك عدة تعريفات للربحية يمكن ذكر بعض منها كما يلي:

تعرف على أنها: "الأهداف الرئيسية التي يسعى البنك لتحقيقها وهي مؤشر ومقياس لمدى قدرة البنك المالية على استخدام مواردها بصورها كفئة تضمن لها تحقيق عوائد خلال فترة معينة" (سيف الاسلام، 2019، ص. 21).

كما تعرف أيضا: بأنها "الأهداف التي تسعى لها المصارف بكونها المصدر الأهم للأموال التي أسهمت في جذب التمويل الخارجي، بكونها المطلب الأساس لتحقيق النمو والبقاء واستمرارية المنافسة. فهي الغاية التي يتطلع لها المساهمون لتعظيم ثرواتهم" (الموسوي، 2022، ص. 42).

ومن تعريفاتها: أنها "ناتج عمليات الاستثمار والعمليات المصرفية التي تنعكس في صورة أرباح موزعة على المودعين والمساهمين" (الأجنف، 2025، ص. 385).

وعرفها حسين والمولى (2021): هي "قدرة أداة معينة على تحقيق العائد من استعمالها وتعرف كذلك، بأنها الفائض الصافي لعدد كبير من السياسات والقرارات" (ص. 177).

كما تعرف بأنها: "القدرة على إنتاج توازن ايجابي بين إيرادات وتكاليف كيان اقتصادي من خلال استخدام مصادر مالية وغير مالية" (سلمان وعبد الرحمن، 2022، ص. 58).

وكذلك عُرفت بكونها: "تشير إلى العلاقة بين الأرباح التي يحققها البنك والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، والربحية تعتبر هدفا للبنك ومقياسا للحكم على كفاءته على مستوى البنك أو الفروع الجزئية" (الشحادة وآخرون، 2022، ص. 6).

ومن التعريفات السابقة يمكن القول أن الربحية هي الحصيلة المتكاملة لكفاءة السياسات المالية والاستثمارية للمصارف، والتي تعبر عن قدرتها على تحقيق أعلى عوائد ممكنة من خلال توظيف مواردها المالية والبشرية بشكل أمثل، مما يضمن تعظيم ثروة المساهمين وتحقيق ميزة تنافسية مستدامة في السوق المصرفي.

4.1.2 هدف الربحية :

الربحية هي الهدف الأساسي لجميع منظمات الأعمال، ولتحقيق هذا الهدف تلجأ المؤسسة للتوفيق بين قرارات التمويل وقرارات الاستثمار التي اتخذتها هذه المؤسسات في الماضي أو تنوي اتخاذها في المستقبل، وفيما يلي توضيح لكل من هذين القرارين: (جموم، 2021، ص. 219).

1- **قرار التمويل:** هو مجموعة من القرارات التي تتخذها المؤسسات أو المصارف التجارية والمتعلقة بالاجتهاد في كيفية اختيار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات في موجوداتها، وينعكس أثر التمويل على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال المختلفة بشكل يتيح لأصحاب المصارف من الحصول على أكبر عائد ممكن وبأقل قدر ممكن من التكلفة والمخاطر.

2- **قرار الاستثمار:** هو مجموعة من القرارات التي تتعلق بكيفية اختيار نوع ومستوى استثمارات المؤسسات أو المصارف التجارية إلى مجموع موجوداتها، يعني اختيار نوع الاستثمارات أي كيفية المفاضلة في توزيع الأموال بين الاستثمارات قصيرة الأجل (موجودات متداولة) والاستثمارات طويلة الأجل (موجودات ثابتة)، وهو ما يتم قياسه بنسبة

الموجودات المتداولة إلى الموجودات الثابتة، ويعتبر هذا الاختبار ذا أهمية كبيرة لتأثيره على السيولة وربحية المصارف.

5.1.2 خصائص الربحية

هناك مجموعة من الخصائص العامة للربحية جاءت في دراسة (عبدالرحمان وخولة، 2023، ص. 14) يمكن تناولها كما يلي:

- 1- الربحية تبين مدى إسهام المشروع في تحقيق الأهداف الاقتصادية وتقويم مدى استخدام المشروع للموارد الاقتصادية المتاحة أمامه.
- 2- الربحية تجسد المنافع والتكاليف الفعلية التي يقوم عليها الاقتصاد القومي.
- 3- الربحية تعتمد في تقييمها للمشاريع من وجهة نظر الاقتصاد القومي على معدل الخصم الاجتماعي المعبر عن التكاليف الحقيقية للموارد المالية لكونه يعبر عن الأولويات المجتمعية في الحاضر والمستقبل.
- 4- الربحية تقيس وتقدر الآثار الشاملة للمشروع سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، على الاقتصاد القومي فيما يعرف بعلاقة الترابط الاقتصادي بين المشاريع والأنشطة الاقتصادية المختلفة.

6.1.2 أهمية الربحية: (بن طوبله وحريد، 2022، ص. 15-16)

توجد عدة أسباب جوهرية تجعل الربحية عنصراً حيوياً يحقق أهمية كبيرة لأي مصرف، وتتمثل هذه الأهمية في النقاط التالية:

1- تعزز الرؤية حول الأداء المستقبلي:

في فترات التغير الهائل، تحتاج المصارف إلى الاسترشاد باستراتيجية واضحة تمكنها من الازدهار في بيئة أعمال محفوفة بالمخاطر، يمكن أن يمكنها من امتلاك الرؤية والاستراتيجية الصحيحة وإعادة توجيه مسارها حسب الحاجة.

2- تساهم في دفع استراتيجية النمو:

يعتمد العديد من المديرين على المؤشرات لتتبع الربح المستقبلي، والتحقق من مدى فاعلية مبادرات التطوير الخاصة بهم، وإجراء التغييرات اللازمة على استراتيجيتهم، يحتاج القادة إلى إدراك أن الأهداف ليست هي نفسها مؤشرات الأداء، على الرغم من أن العديد من الشركات

تضع أهدافا، إلا أنه يجب تحديد مؤشرات الأداء بشكل مبكر لتتبع مدى نجاح الشركة في تحقيقها بدون الإدراك الصحيح للربحية، قد يكون من الصعب على المديرين تتبع أداء الشركة الفعلي ما يعوقهم عن تسيير استراتيجية الشركة في الاتجاه الصحيح.

3- تحسين عملية اتخاذ القرار:

يقدم تحليل الربحية للمديرين نظرة واضحة عن الشركة بأكملها، مما يتيح لهم وضع الاستراتيجيات بصورة أفضل والتخطيط للنمو، عندما تدرك الشركة الربحية بوضوح، يمكن أن تحدد لها المسار لاتخاذ الإجراءات اللازمة للنمو المستقبلي وتمهيد طريقها نحو اتخاذ قرارات فعالة.

7.1.2 العوامل المؤثرة على ربحية المصارف:

تتأثر ربحية المصارف بعدد من العوامل منها:

1- العوامل الخارجية :

وهي خارج سيطرة إدارة المصرف ولا تستطيع التحكم فيها، وتتمثل هذه العوامل في الآتي: (داغر، 2024، ص60) و (حسون و خلف، 2022، ص . 303-304) و(سيف الإسلام، 2019، ص22).

- **النمو الاقتصادي:** والذي يعبر عنه بنمو الناتج المحلي الإجمالي، الذي ينعكس على زيادة نشاط المصرف عبر ارتفاع حجم ودائع العملاء والقروض الممنوحة، وهوامش الفوائد مما يشير إلى أن له أثرا إيجابيا على ربحية المصرف، وبالمقابل عندما يتراجع النشاط الاقتصادي ينخفض الطلب على القروض والودائع ويؤثر سلبا على هوامش الربح.

- **معدل التضخم:** يعني التضخم بشكل عام وجود حالة من الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، أو انخفاض في القيمة الحقيقية للنقد عبر فترة زمنية، بمعنى آخر؛ فهو الارتفاع الواسع والمستمر في المستوى الكلي للأسعار الذي يقاس بمؤشر تكلفة السلع والخدمات المتنوعة، ويعد عاملا آخر من عوامل الاقتصاد الكلي يرتبط بشكل طردي بأداء المصرف، إذ أن معدلات التضخم المرتفعة المتوقعة تؤدي إلى رفع معدلات الفائدة على القروض وبالتالي تحسين الربحية، ولكن يجب التنبيه إلى أنه لم يكن التضخم متوقعا فقد يؤدي ذلك إلى زيادة تكاليف التمويل والتأثير سلبا على الربحية.

- **سعر الفائدة:** ترتفع ربحية المصارف كلما ارتفعت معدلات الفائدة على القروض خصوصاً عندما تكون أسعار الفائدة على الودائع منخفضة، أي إن الربحية تتحسن كلما اتسع هامش معدل الفائدة وفي الوقت نفسه فإن ارتفاع سعر الفائدة يثني الشركات والأفراد عن الاقتراض مما يتسبب في انخفاض أرباح المصارف على المدى البعيد.
- **سعر الصرف:** يمثل سعر صرف عملة الاقتصاد ما بمثابة المرآة التي تعكس فيها مستويات الاسعار المحلية لذلك الاقتصاد لدى المستثمرين والمتعاملين الأجانب، إذ يعد من أبرز محددات الاستثمار وأي تغير فيه يعني إعادة تقييم لأسعار الأصول المحلية وعوائدها، لذا فإن انخفاضه يؤدي إلى تراجع تلك العوائد من وجهة نظر المستثمرين الأجانب، ويتم حسابه كمتوسط سنوي على أساس المتوسطات الشهرية.
- 2- **العوامل الداخلية:** تتعدد العوامل الداخلية المؤثرة في ربحية المصارف والتي تخضع لسيطرة إدارتها ويمكنها التحكم فيها، كما أشارت إلى ذلك العديد هذه الدراسات السابقة (الشهلي، 2020 ص70-71) و (رقايدة، 2016، ص12) و (الازرعي، 2024، ص. 19-22) و(مرهج، وآخرون، 2014، ص336-337).

ويمكن إجمال أبرز هذه العوامل فيما يلي:

- **هيكل الودائع:** تركز المصارف على جذب ودائع التوفير والودائع لأجل، لأن هذه الودائع تمنح مرونة أكبر في توظيفها ضمن استثمارات طويلة لأجل نسبياً دون الاعتبار لعامل السيولة، وذلك في سبيل تحقيق ربحية أعلى.
- **توظيف الموارد:** يعتبر أحد العوامل المهمة المؤثرة في ربحية المصارف، فكلما ارتفعت نسبة الموارد الموظفة في تلك الأصول تزيد ربحية المصرف، حيث يمثل الدخل الناتج عنها المصدر الأساسي لإيرادات المصرف.
- **أرباح أو خسائر الأوراق المالية والقروض:** يؤثر زيادة أو انخفاض الأوراق المالية في ربحية المصارف التجارية، حيث تعمل جاهدة من أجل تعظيم القيمة السوقية لأوراقها المعروضة في سوق الأوراق المالية، وكذلك استثماراتها في بيع وشراء الأوراق المالية لمؤسسات أخرى، وذلك من أجل تحقيق هدفها السيولة والربحية.
- **مكانة المصرف وسمعته وعدد فروعها:** يساهم الانتشار الجغرافي الواسع للمصرف، و خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية سيعمل على زيادة عدد المتعاملين مع المصرف، فإيصال تلك الخدمات المصرفية لهذه التجمعات السكانية، وخاصة إذا كانت تفصل بينهما مسافات طويلة سوف تجعل من المصارف ذات الانتشار الواسع هدفاً لتعامل

الجمهور معها للاستفادة من خدماتها وخاصة في مجال السحب و الإيداع و التحويلات المالية، و زيادة عدد المتعاملين سوف يؤدي إلى زيادة حجم الودائع وكذلك حجم التسهيلات الائتمانية و حجم عمليات المصرف مما سيؤدي إلى زيادة ربحية المصرف. وأخيرا إن زيادة عمر المصارف تلعب دورا كبيرا في التأثير على ربحيته، فالمصارف التي لها أعمار طويلة وحسنة السمعة تحوز على ثقة الجمهور أكثر من المصارف الجديدة، فالجمهور يطمئن للبنوك ذات الأعمار الطويلة وزيد ثقته بأن هذه البنوك قادرة على البقاء والاستمرار.

- **عدد الموظفين ومهاراتهم:** تؤدي زيادة عدد العاملين في المصرف إلى رفع الطاقة الإنتاجية له، وبالتالي زيادة ربحيته فالمصرف الذي يمتلك عددا كبيرا من الموظفين، وهذا يعكس إما تنوعا في الخدمات الفنية والتقنية، أو انتشارا جغرافيا واسعا وذلك من خلال زيادة عدد الفروع التي تتطلب هذا التوسع.

- **حجم المصرف وإدارته:** يقاس حجم المصرف بمقدار ما يملكه من أصول أو بمقدار ما يملكه من حقوق الملكية، يؤدي كبر الحجم (مقاسا بالأصول) عادة إلى انخفاض معدل العائد على الأصول في المصارف الصغيرة و ذلك بالمقارنة مع المصارف الكبيرة ولكن نلاحظ الودائع في المصارف الكبيرة تكون أكبر مما هو في المصارف الصغيرة بمعنى أن (درجة الرافعة المالية أعلى) الأمر الذي يزيد من معدل العائد على حقوق الملكية، كما يزيد حجم أصول المصارف التجارية من قدرتها على الاستثمار، ومن المتوقع أن يؤدي نموها إلى زيادة الربحية، أما عند قياس حجم المصرف بما يملكه من حقوق ملكية (أرس المال والاحتياجات والأرباح المحتجزة) نجد أن المصارف التي تملك حقوق ملكية كبيرة تكون الأموال المتاحة لديها أكبر وقدرتها على استثمار هذه الأموال أوسع، وزيادة حقوق الملكية تزيد من ثقة المتعاملين معها، مما قد ينعكس إيجابا على حجم ودائع العملاء، وبدوره يعظم العائد على حقوق الملكية عبر الرافعة المالية.

- **السيولة:** تُعد السيولة أحد العوامل الداخلية الرئيسية المؤثرة في ربحية المصارف، حيث يتعين عليها الموازنة بين هدفَي السيولة والربحية لتحقيق الاستقرار المالي. فمن ناحية، تساهم كفاية رأس المال في تعزيز سيولة المصرف من خلال توفير مصدر تمويلي بديل للودائع الهشة وعرضة للسحب، كما يعمل كحاجز وقائي أثناء الأزمات المالية. ومن ناحية أخرى، تؤثر جودة محفظة الائتمان بشكل مباشر على السيولة، حيث يؤدي ارتفاع نسبة القروض المتعثرة - الناتجة عن منح ائتمان غير مدروس - إلى تجميد الموارد وتقليل السيولة المتاحة للاستثمار، مما ينعكس سلباً على الربحية. وعليه، فإن الإدارة المتوازنة لكل

من رأس المال والائتمان تعزز من قدرة المصرف على الحفاظ على سيولة كافية دون الإسهاب بمستهدفات الربحية.

- **جودة الخدمات المصرفية:** ازداد تركيز الإدارات على علاقة نوعية الخدمة بالربحية وكيفية الاستفادة منها، حيث اعتبروا مستوى الجودة استثماراً وأدركوا أهمية المبادرات الرامية إلى تحسينها وأثرها على إرضاء العملاء وتحقيق المداخل المستقبلية، وبشكل عام سعى عدد من الباحثين إلى إثبات الرابطة بين مستوى الخدمة والربحية وقد توصلوا إلى وجود علاقة بينهما ولكنها رابطة غير مباشرة أو معقدة، فنوعية الخدمة تؤثر على نواحٍ اقتصادية عديدة في المنشأة بعضها يقود بشكل فوري إلى نمو في الأرباح، ففي عقد الثمانينات استُخدمت جودة الخدمة كاستراتيجية تنافسية وازداد الاهتمام برفع مستواها بهدف المنافسة وتحقيق التميز والتقدم المالي للمؤسسات، وقد تعزز هذا الاهتمام في فترة التسعينات من خلال الاهتمام بمفهوم إدارة الجودة الشاملة وإبراز دور جودة الخدمة في خفض النفقات ورفع الكفاءة الإنتاجية. ففي دراسة لفهم الصلة ما بين مستوى الخدمة ورضا العميل والمكاسب الاقتصادية متمثلةً بالعائد على الأصول، وُجدت علاقة إيجابية بين جودة الخدمة وإرضاء العملاء والعائد، ذلك أن مستويات الجودة تنعكس إيجاباً على رضا الزبائن الذي يؤثر بدوره على ربحية المصارف.

8.1.2 طرق تعظيم الربحية في المصارف

هناك عدة طرق ووسائل يستعملها المصرف بقصد تعظيم ربحيته، ومن هذه الطرق ما تناولته دراسة (عثمانية، وبومزايد 2021، ص. 164).

- البحث عن فرص وخدمات جديدة يقدمها المصرف في مجالات وأنشطة جديدة أو في مناطق جغرافية جديدة أو لعملاء جدد، أو خدمات جديدة للعملاء الحاليين.
- زيادة أسعار بعض الخدمات المصرفية التي تسمح التشريعات المصرفية برفعها. فمن المعروف أن معظم الفوائد والعمولات متفق عليها بين المصارف، إلا أن المختصين غالباً ما يتمكنون من زيادة الإيرادات من هذا المصدر، ولاسيما أن أسعار الفائدة مثلاً لها سقف أدنى وسقف أعلى، ويتوقف مقدارها على ظروف العميل والصفقة.

- الانتفاع الكامل بالأموال والأصول المتاحة تحت تصرف المصرف، حيث أن بعض المعنيين بتحسين الربحية غالباً ما يركزون فقط على خفض الإنفاق، ولكننا نشير إلى أن تحسين الربحية

يمكن أن يتم من خلال عدة وسائل كزيادة الفرص الجديدة، زيادة أنواع الفوائد والعمولات، واستخدام الأصول المتوفرة أفضل استخدام.

- خفض النفقات في أي جانب من الجوانب ولاسيما في نطاق المصروفات العامة، وهي التي تكون مجالا للإنفاق دون رقابة.

9.1.2 أنواع الربحية:

يمكن التمييز بين نوعين من الربحية. (اجدير، عبد الهادي، 2023، ص. 294):

أ- النوع الأول نسب ربحية المبيعات: يعد صافي الربح المعيار الأساسي لنجاح المؤسسات ودرجة كفاءة إدارتها، ومن هذا المنطلق تبرز أهمية تحليل قائمة الدخل لتقييم مدى تحقيق المؤسسة لهدفها الربحي، وهو أمر لا يمكن استخلاصه عبر تحليل المركز المالي بمفرده، إضافة إلى أن تحليل قائمة الدخل يعد مفيدا على المدى البعيد، إذ تعتبر قائمة الدخل تقريرا عن أعمال المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، كما تترابط مع فترات لاحقة متعاقبة، ما يجعلها مرآة تعكس الصورة المستقبلية لأداء المؤسسة، ويبدأ تحليل قائمة الدخل باستخراج النسب المئوية لكل بند من بنود القائمة، حيث تستخدم هذه النسب مع المؤشرات المالية لتحليل نتائج الأعمال، وتقدم نسب الربحية مؤشرات حول قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من المبيعات أو من الموارد المتوفرة لديها.

ب- النوع الثاني نسب التغطية: تقيس نسب التغطية مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية الثابتة، مثل فوائد القروض والإيجارات المستحقة ومتطلبات تسديد الديون، وتعتبر هذه النسب مؤشرا على المخاطر المالية المحتملة التي قد تواجهها المؤسسة، مما يجعلها ذات أهمية كبيرة للمقرضين، وباستخدام التمويل بالديون، فإن المؤسسة تتحمل أعباء ثابتة متمثلة في الفوائد، لذا تهتم المؤسسة بمعرفة عدد المرات التي يمكن فيها للإدارة تغطية هذه التكاليف من أرباحها التشغيلية، ويتم حساب ذلك من خلال نسب تغطية الفوائد، والتي تستخرج بقسمة صافي الربح قبل الفوائد والضرائب على قيمة الفوائد المستحقة.

10.1.2 مؤشرات الربحية

• العائد على الأصول: (الفرجاني، والدرسي، 2021، ص. 210)

يتم احتساب هذا المؤشر من خلال قسمة صافي الربح على إجمالي الأصول ويعبر عن مدى كفاءة الإدارة في توليد الأرباح من الاستثمارات المتاحة.

نسبة العائد على الأصول = [صافي الربح / إجمالي الأصول] $\times 100$

• **العائد على حقوق الملكية:** (عبدالعزیز، وبدر، 2024، ص. 453).

يُحسب بنسبة صافي الدخل المُتحقق الى رأس مال المساهمين (حقوق مالكي المشروع) حيث يعبر هذا المقياس عن كفاءة الإدارة في توليد الأرباح لصالح حملة الأسهم أو اصحاب المشروع .

نسبة العائد على حقوق الملكية = [صافي الأرباح بعد الضريبة / حقوق الملكية] $\times 100$

• **العائد على الودائع:** (الحاج، والقحيص، 2023، ص. 10)

يتم احتساب هذا المؤشر من خلال قسمة صافي الدخل المُتحقق بعد الضرائب على إجمالي الودائع سواء كانت جارية أو استثمارية، ويعبر هذا المقياس عن مدى قدرة الإدارة في توليد الأرباح من خلال الودائع المتاحة التي نجح في الحصول عليها.

نسبة العائد إلى إجمالي الودائع = [صافي الدخل (الربح) بعد الضريبة / إجمالي الودائع] $\times 100$

• **العائد على الأموال المتاحة:** (مجيد، و نعيمش، 2023، ص. 306)

ويتم احتسابه من خلال قسمة صافي الربح المُتحقق على مجموع الودائع مضافا لها حقوق الملكية.

العائد على الأموال المتاحة = [صافي الأرباح / الودائع + حقوق الملكية] $\times 100$

2.2 المبحث الثاني : التحول للمصرفية الإسلامية

تمهيد:

شهد القطاع المصرفي الليبي خلال السنوات الأخيرة توجهاً متزايداً نحو تبني نموذج المصرفية الإسلامية، في إطار سعيه لمواءمة أنشطته المالية مع الضوابط الشرعية، وتعزيز دوره في خدمة الاقتصاد الوطني. ويأتي هذا التحول في سياق بحث المصارف التجارية عن بدائل مالية أكثر عدالة واستدامة، قادرة على تحقيق التوازن بين الامتثال الشرعي من جهة، وتحقيق عوائد اقتصادية منافسة من جهة أخرى.

إن المصرفية الإسلامية لا تُعد مجرد تغيير شكلي في طبيعة المنتجات والخدمات، بل تمثل إعادة صياغة شاملة للنموذج المالي، حيث تقوم على مبادئ المشاركة وتقاسم المخاطر والارتباط المباشر بالاقتصاد الحقيقي، بعيداً عن الممارسات التقليدية القائمة على الفوائد الربوية أو المعاملات التي تتضمن الغرر والميسر. ومن ثم، فإن التحول نحو هذا النموذج يعكس استجابة لحراك مجتمعي واقتصادي واسع، ويُعد خطوة استراتيجية لإعادة بناء الثقة بين المصارف والعملاء، وتعزيز مساهمة القطاع المالي في التنمية الاقتصادية.

وعليه، تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على هذا التحول في المصارف التجارية الليبية، من خلال تقييم انعكاساته على مؤشرات الربحية قبل وبعد اعتماد الصيرفة الإسلامية، بما يتيح فهماً أعمق لأثر هذا النموذج المالي على الأداء المصرفي، ويُمهّد للبحث في المفاهيم النظرية المرتبطة بالربحية والتحول نحو المصرفية الإسلامية.

1.2.2 تعريف التحول في اللغة :

جاء في لسان العرب على أنه: "تحول عن الشيء: زال عنه إلى غيره، حال الرجل يحول مثل تحول من موضع إلى موضع آخر، ويقال حال إلى مكان آخر أي تحول، وحال الشيء نفسه يحول حوالاً بمعنىين: يكون تغيراً، ويكون تحولاً" (ابن منظور، 1968، ص. 187). وذكر في معجم لغة الفقهاء على أنه: "الانتقال من حال إلى حال" (قلعجي وقنيبي، 1988، ص. 92).

كما جاء في القرآن الكريم :

قال تعالى: (خَالِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا) (سورة الكهف، الآية، 108)، الحول اسم بمعنى التحويل، يقوم مقام المصدر، يقال: حولوا عنه تحويلاً وحولاً منصوب على الحال (النيسابوري، 1994، ص170)، وحولاً : نصب ب «يبغون» أي: متحولاً يقال: حال

من المكان يحول حولاً، إذا تحول منه (الأبياري، 1405هـ، ص272)، ولا يختارون عنها غيرها، ولا يحبون سواها، ولا يريدون تحولاً عنها (الزحيلي، 1418هـ، ص42) التحول قد يكون من حقيقة إلى حقيقة أخرى أو من وصفة إلى صفة أخرى. (دستور العلماء، ج1، ص189). (لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حَوْلًا)، أي لا يُريدُونَ عنها تَحَوُّلاً (أبو إسحاق، 1988، ص315)، ولا يطلبون عنها تحولاً إلى غيرها (الثعلبي، 2002، ص202) ولا يطلبون عنها تحولاً إلى غيرها (الثعلبي، 2002، ص202).

اما التحول في الاصطلاح: فقد تعددت آراء المؤلفين والباحثين حول التعريف الاصطلاحي لعملية تحول المصارف التجارية، ومن هذه التعريفات ما يلي:

يُعرف التحول إلى الصيرفة الإسلامية على أنه: "وجود رغبة لدى المصارف التقليدية بتقديم خدمات ومنتجات إسلامية وذلك إما بشكل كلي من خلال الإحلال الكامل للعمليات المصرفية الإسلامية محل العمليات المصرفية التقليدية أو بشكل جزئي من خلال تقديم منتجات وخدمات إسلامية بجانب المنتجات والخدمات التقليدية وذلك للعديد من الأسباب تتفاوت بين أسباب عقائدية واجتماعية وبين أسباب تجارية وربحية صرفة" (رستم، 2014، ص. 14).

كما يعرف: بأنه "انتقال المصارف التقليدية من التعامل المحظور شرعاً إلى التعامل المباح والموافق لأحكام الشريعة الإسلامية، بحيث يتم إحلال العمل المصرفي المطابق لأحكام الشريعة الإسلامية محل العمل المصرفي المخالف لها، حتى تصبح جميع أعمال المصرف وأنشطته خاضعة لقواعد وأسس الشريعة الإسلامية ولكن هذا التحول يختلف من مصرف إلى آخر تبعاً لاختلاف الدوافع الكامنة وراء التحول" (العطيات، 2007، ص. 46).

ومن التعريفات أيضاً: بأنه "الانتقال من الصيرفة التقليدية القائمة على التعامل بالربا من خلال سعر الفائدة الذي تطبقه في معاملاتها، إلى الصيرفة الإسلامية المبنية أساساً على المشاركة في الأرباح والخسائر وبما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، أو بمعنى آخر استبدال المصارف التقليدية لأنشطتها ومعاملاتها، وكذا هيكلتها المالية والتنظيمية بأساليب وأنشطة وبنية تتلاءم مع مبادئ وأحكام الدين الإسلامي الحنيف، وكذا إيقاف كل الخدمات المصرفية الربوية وإحلالها بخدمات مصرفية تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية بعد الموافقة عليها من طرف هيئة شرعية مختصة" (سفيان، 2022، ص. 125).

وعرفه العازمي (2021) بأنه: "نقلة نوعية في العقيدة والأداء من أعمال واستثمار وخدمات من الوضع الربوي التقليدي إلى وضع إسلامي مكتمل لا يتعامل بالربا والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية التي تحارب الربا والفائدة إلى مبدأ العدل في المشاركة في الربح والخسارة" (ص1758).

من خلال التعريفات سالفة الذكر، يمكن القول على إن التحول للمصرفية الإسلامية " تلك العملية الاستراتيجية التي تنتهجها المصارف التقليدية لإعادة هيكلة أنشطتها ومعاملاتها المالية، بشكل كلي أو جزئي، بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك عبر استبدال التعاملات الربوية القائمة على سعر الفائدة بمنتجات وأساليب مصرفية شرعية تقوم على المشاركة في الربح والخسارة، وتقديم هذه الخدمات تحت إشراف هيئة شرعية مختصة، استجابةً لدوافع متعددة تشمل الاعتبارات العقائدية والاجتماعية، فضلاً عن الأهداف التجارية والربحية".

2.2.2 دوافع تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية:

جاءت الدوافع في عدة دراسات كانت وراء التحول المصارف التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي، ومن هذه الدراسات نذكر دراستي. (العطيات، 2007، ص 47-49)، و (المسعودي، 2024، ص 542-545). والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1- الامتناع عن ممارسة الأعمال المخالفة للشريعة وخاصة الربا: يعتبر الربا من أعظم

المحرمات في الإسلام، مما يوجب البعد عنه واجتنابه. كما أن تقنينه والتعامل به – كما هو الحال في المصارف التقليدية – يُعدّ إعلاناً بالمعصية واستهانةً بما هو ثابت من أحكام الدين، حيث يتم التحايل على حقيقته بتغيير مسماه إلى "الفائدة". فالنظام المصرفي القائم على الفائدة هو بلا شك نظام ربوي محظور. ويأتي من أهم البواعث نحو التحول، الدافع الديني القائم على مبدأ التوبة والكف عن الممارسات المخالفة لأحكام الشريعة، وخاصة التعامل بالربا. فالإسلام ينظر إلى النقود باعتبارها وسيطاً للتبادل ومقياساً للقيم وأداةً للوفاء بالالتزامات، وليست سلعةً تُتاجر بها. وقد ارتكزت المصارف الإسلامية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة المستند إلى عقد المضاربة الشرعي وإلى القاعدة الفقهية "الغُنى بالغُرم"، إلى جانب اعتماد صيغ البيوع المشروعة كبديل للفائدة الثابتة التي تستخدمها المصارف التقليدية في تحديد تكلفة الأموال.

2- الحد من التضخم: لا يرتبط حجم السوق النقدي بحجم الاقتصاد الحقيقي في النظم

التقليدية، وقد أدى هذا الفصل بينهما بشكل رئيسي إلى تضخم التعامل بالأصول المالية والتركيز على المتاجرة بالنقود والقروض ذاتها. وقد نتج عن ذلك أن فاق حجم التمويل الانتماني حجم النشاط الاقتصادي الحقيقي بكثير، مما أحدث اختلالاً في التوازن الاقتصادي وتراكماً للديون شكل كتلة هشة، انهيار على إثرها النظام المالي وأدى إلى الأزمات. أما في المنظور الاقتصادي الإسلامي، فلا يُشرع تحقيق الأرباح من المعاملات المالية المجردة وإلا كانت رباً. كما يسهم النظام الإسلامي في الحد من تركّز

الثروة، إذ إن السلطة تابعة إلى حدّ ما للثروة، وفي ظل النظام التقليدي تتراكم الثروات لدى فئة محددة. بينما يمكن تحقيق عدالة أكبر من خلال مشاركة المصرف للمضاربين في عائد المشروع سواء ربحاً أم خسارة، بخلاف نظام الفائدة الذي يكفل للدائن المرابي ربحاً ثابتاً في كل الأحوال، بينما يتحمّل المدين المخاطرة وحده، وهو ما يمثل ظلماً فادحاً في توزيع الدخل والثروة.

3- السعي لتعظيم الأرباح: تُعدّ الرغبة في تحقيق أعلى العوائد أحد الدوافع الرئيسية وراء توجه المصارف التقليدية، وخاصة العالمية منها، نحو مجال الصيرفة الإسلامية. فلم يكن دخولها إلى هذا المجال بدافع ديني أو لتعزيز المنظومة المصرفية الإسلامية، بل جاء بدوافع تسويقية بحتة. فهدف تعظيم الربح وجذب المزيد من رؤوس الأموال للسيطرة على حصة أكبر من السوق يُعتبر الهدف الأساسي الذي تسعى إليه هذه المصارف. ونظراً لأن العمل المصرفي الإسلامي يمثل قطاعاً مربحاً، فمن المتوقع أن تسعى المصارف التقليدية للاستفادة منه إلى أقصى حد، حيث رأت فيه وسيلةً لاستغلال الفرص المتاحة بين المستثمرين الراغبين في التعامل الشرعي، فبذلت جهوداً كبيرة لجذب وتوظيف هذه الأموال عبر تقديم خدمات مصرفية إسلامية.

4- الحد من المضاربات المصطنعة والغير المنتجة: تتعامل المصارف التقليدية بأدوات مالية تعتمد قيمتها على أسعار أصول قد لا يكون لها وجود فعلي، ولا تستلزم توظيفاً حقيقياً لتلك الأصول. وهي تتمثل في عقود تعتمد على تبادل المدفوعات بناءً على تقلبات الأسعار أو العوائد، كتلك المتداولة في أسواق العقود الآجلة والمستقبلية، مثل البيع على المكشوف والشراء بالهامش والخيارات المالية. وتُعدّ هذه الممارسات نوعاً من المقامرة، حيث إن المتاجرة بالنقود مجردة تُدخل الاقتصاد في دائرة الوهم والافتراض، بينما تقوم المتاجرة بالسلع الحقيقية على الاقتصاد المنتج.

5- تداعيات الأزمة المالية العالمية: يُعدّ هذا العامل من الأسباب الجوهرية للتحول، فالأزمة المالية لعام 2008م خلفت آثاراً سلبية على مختلف القطاعات، وكان القطاع المالي والمصرفي الأكثر تضرراً، حيث أدت إلى انهيار مؤسسات مالية كبرى تبعاً. وقد أثبتت الوقائع أن المصارف الإسلامية كانت أكثر مناعةً أمام تداعيات الأزمة مقارنة بنظيراتها التقليدية، رغم تقديمها ذات الخدمات ولكن في إطار ضوابط شرعية. بل إنها تفوقت في جوانب مثل تحصيل الزكاة وتوزيعها والقرض الحسن، وغيرها من الخدمات المستمدة من المبادئ الإسلامية. وقد اكتسبت المنتجات الإسلامية مزيداً من

المصداقية والثقة بسبب استقرارها النسبي، مما جعلها تُنظر إليها كملاذ آمن ونظام بديل في مرحلة ما بعد الأزمة وفي ظل التقلبات الاقتصادية المستمرة.

6- 2 أسباب التحول:

- توجد مجموعة من الأسباب تدعو المصارف التقليدية إلى التحول نحو العمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، تتلخص بالآتي (محمود، مهدي، 2022، ص5):
- 1- تسعى المصارف التقليدية إلى الاحتفاظ بالعملاء الذي يرغبون بتنويع مجالات تعاملهم مع المصرف من خلال توفير منتجات ومعاملات متوافقة مع الشريعة.
 - 2- المنافسة في جذب عملاء جدد ممن يفضلون التعامل بمنتجات مصرفية متوافقة مع الشريعة ويرفضون التعامل بالفوائد.
 - 3- من أهم أساليب التحول هو ارتفاع معدلات العائد على الاستثمارات المصرفية المتوافقة مع الشريعة مقارنة بمعدلات العائد على الاستثمار في الصيغ التقليدية.
 - 4- أحياناً يفرض التحول نتيجة استحواذ جهة أو مصرف إسلامي بتملك المصرف التقليدي وإلزامه بالتحول وتغيير نشاطه وفق مبادئ الشريعة.
 - 5- قيام الجهات الرقابية بإصدار قرارات تلزم بتطبيق أحكام الشريعة والتوقف عن ممارسة أي أعمال مخالفة لها، وإلزام كافة المصارف بالتحول.

3.2.2 أشكال التحول

والمقصود بها الطريقة التي ينتقل بها المصرف من النظام التقليدي إلى النظام الإسلامي، وتتمحور في نمطين رئيسيين كما تناولهما (الشريف والحداد 2020 ، ص 85 - 86).

1- التحول الكلي: قد يتم التحول الكلي بأمر من الجهات الرسمية أو النقدية، كما حصل في دول مثل السودان وباكستان وإيران، كما يمكن أن يكون قرار التحول الكلي قائماً على مبدأ التدرج في التطبيق، حيث تصرح إدارة المصرف عن عزمها للتحول الكلي وفق جدول زمني محدد و مراحل معروفة . يتوقف خلالها المصرف تدريجياً عن تقديم الخدمات المصرفية المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية لتحل مكانها الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث تزداد حصتها تدريجياً مقابل تراجع نسبة الخدمات التقليدية غير المطابقة للشريعة الإسلامية . وقد طبق هذا المدخل في كل من مصرف الجزيرة السعودي ومصرف الكويت العقاري ومصرف الشارقة الوطني في الإمارات العربية.

2- التحول الجزئي: في هذا النوع يبدأ التحول بتحويل فرع واحد أو عدة فروع تقليدية بحيث تقدم فقط خدمات مصرفية إسلامية أو تقديم منتج تمويل واحد متوافق مع أحكام الشريعة

الإسلامية يقدم من خلال الفروع والإدارات التقليدية، دون وجد رغبة أو استراتيجية لدى إدارة المصرف في التحول الكامل وفق برنامج زمني محدد.

4.2.2 معوقات عملية التحول:

توجد عدة معوقات لعملية التحول للمصرفية الإسلامية، ويمكن إبراز هذه المعوقات في النقاط التالية: (محمود ومهدي، 2022، ص. 6).

1. المعوقات الإدارية: تكمن هذه المعوقات في صعوبة إجراء تغييرات على النظام الداخلي والهيكل التنظيمي الإداري، وتزايد تكاليف تعيين وتوظيف فريق متخصص في المعاملات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى تكاليف تدريب الكادر الحالي على ليات وأنظمة المصرفية الإسلامية.

2. المعوقات الشرعية: تبرز هذه المعوقات من صعوبة تعديل العقود الموقعة بين المصرف وزبائنه - والتي لم يحن موعد استحقاقها بعد - قبل قرار التحول، كذلك تواجه المصارف مشكلة عدم استيعاب بعض الزبائن لعملية التحول وصعوبة إقناعهم بخصوص إجراء التعديلات اللازمة على عقودهم، مثل عقود الفوائد على ودائع الادخار والودائع لأجل.

3. المعوقات القانونية والتنظيمية: تظهر هذه المعوقات من عدم وجود لوائح أو ضوابط تنظيمية واضحة لتنظم عملية تحول المصارف التجارية إلى مصارف إسلامية. كما قد يؤدي امتناع بعض العملاء للإجراءات المتعلقة بالتحول (كإلغاء العقود أو التوقف عن دفع الفوائد) إلى بروز منازعات وإحالتها إلى المحاكم، مما يعرض المصرف لمشاكل قانونية.

4. معوقات أخرى: تندرج هنا عوائق إضافية مرتبطة بالوضع العام (الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي) للدولة التي تتم فيها عملية التحول .

5.2.2 الصيغ التي يقوم عليها المصرف في عملية التحول:

هناك صور مختلفة يقوم بها المصرف في عملية التحول تم ذكرها في عدة دراسات سابقة وفي هذه الدراسة نتطرق إلى دراستي (HANK، 2023، ص54-55)، و(العطيات، الحكيم، 2010، ص25-26)، والتي يمكن إيجازها في الاتي:

• الصيغة الأولى: فتح نوافذ مصرفية إسلامية في المصارف التقليدية:

حيث تقوم بعض المصارف التجارية تخصيص جانب من نشاطها للمعاملات المالية التي تتماشى مع الشريعة الإسلامية، ويتم عزل هذا النشاط عن النشاطات الأخرى التقليدية التي احتفظت فيها على صيغ مخالفة للشريعة الإسلامية، فهذه المصارف تشكل هيئة من

موظفيها، تمتلك رأس مال خاص بها وأنظمة إدارية وقانونية خاصة بها أيضا، منفصلة عن إدارة وقوانين المصارف التقليدية، من خلال هذه النوافذ يمكن للمصارف التخلي عن العمليات غير المطابقة مع الأحكام الشرعية، حتى جزء بسيط أو تدرجي، حتى التخلص نهائيا من تلك العمليات، وكذا اكتساب الخبرة وإعداد الكوادر البشرية وغيرها مما يستلزمه عملية التحول.

- **الصيغة الثانية: توفير الخدمات المصرفية الإسلامية إلى جانب التقليدية :**

حيث يقدم المصرف لزبائنه المقبلين على الخدمات المصرفية الإسلامية، خدمات مالية إسلامية بالإضافة إلى ما هو موجود من الخدمات التقليدية، والفرق بين هذه الآلية والتي قبلها، أن في هذه الصيغة لا يتوفر ذلك الاستقلال المالي والإداري للمعاملات الإسلامية، وتثير هذه الصيغة تطرح جملة تحديات شرعية أهمها، تمويل الصيغ الإسلامية بموارد مالية ناجمة عن عمليات محرمة شرعا أو فوائد ربوية.

- **الصيغة الثالثة: فتح فروع جديدة :**

من أساليب التحول أيضا، قيام بعض المصارف بفتح فروع لها، تصبح مستقلة عن المقر الرئيسي للمصرف أو عن الفروع الأخرى للمصرف، وتتخصص فقط في النشاطات المصرفية الإسلامية، وتتنوع آلية الإشراف على هذه الفروع، سواء من خلال استقلالها إداريا، أم بإشراف من إدارة الفروع بالمقر الرئيسي للمصرف. كذلك تختلف هذه الصيغة عن صيغة النوافذ الإسلامية، كون النوافذ الإسلامية لا توجد دائما في فروع منفصلة عن المصرف، وبدراسة الخبرات التي مرت بها أغلب المصارف التي تحولت من النظام المالي التقليدي إلى النظام المالي الإسلامي نجد أن هذه الآلية هي الأكثر استخداما في مرحلة التحول.

- **الصيغة الرابعة: إنشاء بنوك جديدة :**

وهذه الصيغة تعتمد على تأسيس مصارف مستحدثة كليا، تتوافق تشريعاتها وأنظمتها مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك إما بملكية كاملة للمصارف التقليدية، أو بملكية مشتركة مع أطراف أخرى، وتصبح إدارة هذا المصرف منفصلة كليا عن المصرف الأصلي، في الجانبين التشريعي والتنظيمي بشكل كامل.

6.2.2 متطلبات التحول وفقا للمعيار الشرعي رقم (6) الصادر عن الايوفي

تستدعى عملية التحول جملة من المتطلبات أهمها (التارقي، وعمران، 2025، ص 693-694).

- 1- اتخاذ الخطوات اللازمة له، وتجهيز الأدوات لضمان التحول وإيجاد البدائل للتطبيقات الممنوحة شرعا، وتأهيل الطاقات اللازمة للتنفيذ الدقيق.
- 2- الالتزام بالتعليمات القانونية، وتعديل الترخيص في حال طالبت الجهات الرقابية بذلك، مع تعديل عقد التأسيس وأساليب تناسب العمل المصرفي الإسلامي والنظام الأساسي من خلال القنوات المطلوبة لتغييره بإدراج أهدافا وإزالة ما يتعارض معها.
- 3- إعادة هيكلة البناء التنظيمي للمصرف وتطوير اللوائح ونظم العمل ومحتوى الوظائف وشروط التعيين الحديثة.
- 4- إنشاء هيئة رقابة شرعية، وكذلك رقابة شرعية داخلية طبقا للمعايير المنصوص عليها في ضوابط حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة.
- 5- تعديل أو تحديث نماذج للعقود والمستندات بما يتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- 6- فتح حسابات لدى المصارف المحلية والدولية، وتصحيح الحسابات التي لدى المصارف التقليدية المحلية مع التقيد على ما تقتضيه الحاجة.
- 7- إعداد برنامج خاص لتدريب وإعداد الكوادر البشرية وتأهيلها لممارسة العمل المصرفي الإسلامي.
- 8- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة وحوكمة المؤسسات وآداب المهنة والأخلاقيات الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

7.2.2 مبادئ التحول :

لضمان نجاح أي مصرف تقليدي يرغب في تحويل فروعه وإدارته للعمل المصرفي الإسلامي يجب عليه أن يتبع بعض المبادئ التي تكفل له تحقيق هذا النجاح، ومن أهم هذه المبادئ (مصطفى، 2006، ص. 75)، و(عبدالكريم وآخرون، 2016، ص. 207). ما يلي:

- (أ) وضع خارطة استراتيجية للتحول ذات رؤية بيّنة وهيكلية مرحلية محددة: إن تحقيق عملية التحول بنجاح يستلزم تبنيًا واضحًا من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا للاستراتيجية، وتوفير الإمكانيات المالية اللازمة لتنفيذها، والتي ينبغي أن تتضمن العناصر التالية:

1. وضع برنامج زمني محدد ومعالم واضحة، يقوم على التدرج في تحويل الفروع التقليدية للمصرف إلى فروع تتبع النظام المصرفي الإسلامي، حتى يتم تحويل المؤسسة بالكامل إلى مصرف إسلامي.

2. التأكيد على ضرورة الالتزام الكامل بالبرنامج الزمني الموضوع، باعتبار أن التطبيق الفعلي لهذا الجدول هو المقياس الأساسي لمصادقية التحول التدريجي. ومن جانب آخر، يجب مراعاة الدقة في التوقيت الزمني للتحول حتى لا يتزعزع ثقة المتعاملين مع المصرف في جدية التحول.

3. الالتزام العملي بالفصل الكامل بين أموال وأنشطة الفروع الإسلامية وأموال وأنشطة المركز الرئيسي والفروع التقليدية الأخرى، مع وضع هذا الفصل نصب الأعين كمعيار جوهري وأساسي لمصادقية العمل المصرفي الإسلامي. ويتطلب ذلك استقلالاً مالياً ومحاسبياً للفروع الإسلامية عن المركز الرئيسي والفروع الأخرى، والاستناد إلى متخصصين في هذا المجال.

4. إنشاء إدارة منفصلة تشرف على الفروع الإسلامية وتلبي متطلباتها، وتعمل على تذليل العقبات والتحديات التي قد تواجهها، والسعي لتطوير هذه الفروع وتأمين الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة ورفع كفاءتها بشكل مستمر.

5. تطوير المنتجات المصرفية الحالية لتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وابتكار منتجات مصرفية جديدة بديلة عن تلك غير المطابقة للشريعة، على أن تُوكل مهمة التطوير هذه إلى إدارة أو وحدة متخصصة ومستقلة في هذا المجال، مع تخصيص الموارد المالية الكافية والكفاءات البشرية المؤهلة لها.

6. استحضار النية الصادقة والخالصة وابتغاء الأجر من الله تعالى في عملية التحول وفي ممارسة الأنشطة المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وإدراك أن هذا العمل يُعد عبادة واطاعة وليس عملاً تقليدياً، لأن هذا الاستشعار يساعد -بإذن الله- على تحمل الصعوبات والعقبات التي قد تعترض مسيرة التحول.

(ب) التنسيق بين الوحدات المحولة للعمل المصرفي الإسلامي والوحدات التقليدية المتبقية داخل المصرف: وذلك لضمان التكامل في تنفيذ طبيعة هذا العمل، ووضع آليات تحقق التعاون بينهما وحل أي خلافات قد تنشأ فور ظهورها.

(ج) وضع الخطط التدريبية اللازمة للعاملين: نظراً لاختلاف العمل المصرفي الإسلامي عن نظيره التقليدي، فإن الأمر يتطلب تدريب العاملين على أساليب ومهارات العمل المصرفي

الإسلامي، وتحفيزهم على التطوير الذاتي لاستكمال معارفهم المصرفية والشرعية، وذلك وفق خطة تدريبية متعددة المراحل تغطي المفاهيم الأساسية لعقود المعاملات والإجراءات الفنية لتطبيق المنتجات المصرفية الإسلامية، وأن تشمل جميع المستويات الإدارية في الوحدات المحولة.

(د) تشكيل هيئة للرقابة الشرعية: يجب أن تتولى هيئة الرقابة الشرعية الإشراف على أعمال الفروع المحولة، والتحقق من مطابقة المنتجات المصرفية الإسلامية لأحكام الشريعة، بما في ذلك صيغ التمويل، وصناديق الاستثمار الإسلامية، ونماذج العقود، والإجراءات المستندية، والمعاملات المحاسبية. كما يجب الفصل بين العمليات المالية للوحدات الإسلامية وتلك الخاصة بالوحدات التقليدية داخل المصرف. وقد يستدعي الأمر تعيين مراقب شرعي داخلي أو إنشاء إدارة للرقابة الشرعية لتكون حلقة وصل بين الهيئة الشرعية والوحدات التنفيذية، من خلال تصميم نظام تدفق شرعي يرصد مدى امتثال الفروع المحولة لقرارات الهيئة.

(هـ) الأخذ بمبدأ التدرج في التنفيذ: تظهر التجارب أن التحول من العمل المصرفي التقليدي إلى الإسلامي لا يمكن إنجازه دفعة واحدة، كما أن القرارات الإدارية أو التشريعية وحدها لا تكفل النجاح. ذلك لأن النشاط المصرفي يتسم بالتعقيد وتعدد الأطراف، سواء على مستوى الأفراد، أو المؤسسات الداخلية والخارجية، أو الجهات الرقابية. كما أن لهذا النشاط علاقات قانونية متنوعة لا يمكن تسويتها بشكل فوري، وإن اعتمد مبدأ التدرج في التحول يتيح للمسؤولين الوقت الكافي لتدريب العاملين على آليات العمل المصرفي الإسلامي، كما يمنح الفرصة للتعامل مع العملاء – سواء أكانوا مودعين أم مستثمرين – وإعدادهم لهذا التحول، إضافة إلى كسب ثقة الجهات الرقابية والمؤسسات ذات الصلة.

(و) الاستمرارية وعدم التراجع: إن اتخاذ قرار التحول نحو النظام المصرفي الإسلامي من قبل مسؤولي المصرف التقليدي والإعلان عنه على الملأ يفرض عليهم الالتزام بهذا التوجه والمضي فيه وفقاً للخطط المعتمدة.

8.2.2 أهم التحديات التي تواجه عمل المصارف الإسلامية:

يواجه القطاع المصرفي الإسلامي مجموعة من التحديات الرئيسية الواجب معالجتها لضمان متانة ومرونة هذا القطاع، تمكنه من الصمود في مواجهة الأزمات والصدمات المالية المشابهة لتلك التي عصفت بالقطاع المصرفي التقليدي منذ عام 2008م (الكراسنة، 2013، ص 37-39). ومن أبرز هذه التحديات:

1- **تعزيز التنسيق والإطار التنظيمي الموحد:** من الضروري تعزيز التقارب والتعاون بين الهيئات الرقابية في الدول التي يعمل فيها القطاع المصرفي الإسلامي، للمحافظة على استقراره. ويعد توحيد المعايير وتطبيقها على جميع الأنشطة المصرفية الإسلامية، بغض النظر عن الموقع الجغرافي، أمراً حاسماً. وهذا من شأنه الحد من التباين في الأنظمة والقوانين التي تحكم عمل الصيرفة الإسلامية.

2- **تطوير بنية سوق السيولة:** يجب العمل على توفر البنية التحتية اللازمة لمعالجة قضية إدارة السيولة لدى المصارف الإسلامية، فالمصارف التقليدية تتمتع بميزة اللجوء إلى المصرف المركزي كملاذ أخير للاقتراض عند الحاجة إلى السيولة، في حين لا تتوفر مثل هذه التسهيلات بشكل كافٍ للمصارف الإسلامية. كما وأن المصارف الإسلامية تودع أموالها لدى المصارف المركزية دون الحصول على عائد، مما يشكل تحدياً كبيراً يعيق قدرتها على إدارة السيولة بفعالية.

3- **تنمية الكوادر البشرية المؤهلة:** يعتبر القطاع المصرفي قطاعاً ديناميكياً ومتطوراً باستمرار، مما يستلزم وجود كوادر بشرية مؤهلة قادرة على مواكبة هذه التطورات و الارتقاء بها إلى مستويات مرتفعة، ولتحقيق ذلك يصبح التنسيق والتعاون بين معاهد التدريب في الدول ذات الصلة أمراً بالغ الأهمية ولبناء قدرات بشرية تتمتع بالمهارات الفنية المطلوبة، لذا من الضروري إعطاء هذا الجانب الاهتمام الكافي وزيادة الاستثمار في تنمية العنصر البشري.

4- **توحيد الفتوى والاجتهادات الشرعية:** من الأهمية بما كان الوصول إلى إجماع أو توافق أوسع حول القضايا الشرعية الجوهرية، وضرورة توحيد المفاهيم والمبادئ المتعلقة بأحكام الشريعة لتجنب الاختلاف في التفسير بين الهيئات الشرعية والرقابية المختلفة، خاصة في القضايا العابرة للحدود. لذلك، يجب السعي لتحقيق قدر أكبر من التوافق والتنسيق بين هذه الهيئات لضمان الاتساق في التطبيق والفتوى.

5- **وضع مؤشرات متكاملة للسلامة المالية:** يجب العمل على تطوير مجموعة شاملة من مؤشرات السلامة المالية لضمان استقرار القطاع المصرفي الإسلامي، تساعد في رصد أداء المصارف وتعزيز الاستقرار المالي العام.

7- **إنشاء مؤسسات متخصصة للتقييم والتصنيف:** من الضروري إنشاء مؤسسات تصنيف انتدائي متخصصة في المعاملات المالية الإسلامية، تتيح للمصارف الإسلامية مواكبة تطورات القطاع. وفي الوقت نفسه، العمل على إجراء تقييم شامل للمخاطر الكامنة في أنشطة المصارف الإسلامية.

9.2.2 آثار تحوُّل المصارف التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية:

يترتَّب على تحوُّل المصارف التقليدية للتعامل بالنظام المصرفي الإسلامي جملةٌ من الانعكاسات الإيجابية والسلبية التي يتعدَّر إحصاؤها بدقَّة، وسنستعرض فيما يلي أبرز تلك الآثار:

أولاً: الآثار الإيجابية لتحوُّل المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية

يمكن إيجاز أهم الآثار الإيجابية لعملية التحول في المرجع (المسعودي، 2024، ص550-551).

1. تحفيز النشاط الفكري في ميدان الاقتصاد الإسلامي وفقه المعاملات المالية، وتعزيز مكانة الهيئات الشرعية، حيث يساهم هذا التحوُّل في استحداث أدوات ومنتجات مصرفية مبتكرة لم تكن مُتاحةً سابقاً ضمن نطاق العمل المصرفي التقليدي.

2. المساهمة في تطوير أنظمة العمل والأدوات المصرفية داخل البنوك الإسلامية ذاتها، مع تخفيض كلف التمويل وتقديم منتجات تنافسية السعر، بالإضافة إلى الابتكار في منتجات مصرفية جديدة تهدف إلى استقطاب العملاء والاحتفاظ بهم، خصوصاً مع توجه بعضهم نحو المصارف التقليدية التي تطرح منتجات إسلامية.

3. تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية المصارف الإسلامية لدى مختلف الشرائح، بدءاً من الموظفين والعملاء وصولاً إلى عموم المجتمع.

4. إقبال متزايد من قطاعات متنوعة في المجتمع على الفروع والوحدات والمنتجات المصرفية الإسلامية التي تقدمها البنوك التقليدية كبديل شرعي للمعاملات القائمة على الفائدة.

5. حفز المصارف التقليدية التي اعتمدت النظام المصرفي الإسلامي على توظيف تقنياتها المتقدمة، وإمكاناتها المالية الواسعة، وخبراتها المصرفية المتراكمة في سبيل تطوير وتنشيط المنتجات الإسلامية.

6. التوقُّع بأن يُفضي الطلب المتعاظم على الخدمات المصرفية الإسلامية على المدى البعيد إلى اتساع رقعة العمل المصرفي الإسلامي على حساب النمط التقليدي، وتشكيل كيانات مصرفية إسلامية ضخمة تقدم حلولاً مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

7. جذب انتباه الجهات النقدية الرقابية إلى ضرورة الاستجابة لمطالب المصارف التقليدية الراغبة في الدخول إلى مجال الصيرفة الإسلامية، مما حدا بالعديد من الدول كالكويت

والإمارات والبحرين واليمن ولبنان وتركيا وليبيا، إلى إصدار أطر تشريعية خاصة تنظم عمل المصارف الإسلامية والتقليدية على حد سواء.

8. تشجيع النجاح الذي حققته التجربة المصرفية الإسلامية داخل المصارف التقليدية الجهات الرقابية على منح تراخيص لتأسيس مصارف إسلامية مستقلة.

9. إقرار المصارف التقليدية بفعالية النظام المصرفي الإسلامي ونجاحه، وهو ما يتجلى في التوسع الملحوظ بافتتاح فروع إسلامية متخصصة أو تقديم منتجات متوافقة مع الشريعة، بما يتجاوز المقولة الرأسمالية التقليدية " لا اقتصاد من دون بنوك، ولا بنوك من دون فوائد".

ثانياً: الآثار السلبية لتحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية:

جاءت الآثار السلبية لتحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية في دراسة (بن يحيى، أم زيتي، 2022، ص 40-41) كما يلي.

على الرغم من اعتبار خطوة تحول المصارف التقليدية عبر فتح فروع أو نوافذ إسلامية خطوة إيجابية نحو تبني النظام المصرفي الإسلامي، إلا أنها قد تؤدي إلى آثار عكسية ذات نتائج سلبية يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. إثارة التساؤلات الجوهرية حول موقف المصارف المركزية، إذ كيف تتحفظ في بعض الأحيان على منح التراخيص للمصارف الإسلامية المستقلة، بينما تسمح في المقابل للمصارف التقليدية بإنشاء فروع أو نوافذ إسلامية.

2. مواجهة المصارف التقليدية صعوبات جمة في الالتزام التام بأحكام الشريعة الإسلامية أثناء إدارتها لفروعها الإسلامية، وهو ما أظهرته عدة تجارب عملية كشفت عن قصور في التطبيق العملي.

3. أن يؤدي توسع المصارف التقليدية في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية إلى عرقلة تأسيس مصارف إسلامية جديدة مستقلة، أو الحد من توسعها.

4. احتمال الإسهام في تشويه الصورة الذهنية للعمل المصرفي الإسلامي عند تقديم خدماته عبر فروع المصارف التقليدية، وذلك نظراً لاحتمال اختلاط المعاملات أو الشبهة في وجود ممارسات ربوية ضمن أنشطتها.

الفصل الثالث

الإطار التطبيقي للدراسة

تمهيد:

يعني هذا الجزء من الدراسة بتحليل وتقييم مؤشرات الربحية في المصارف التجارية الليبية خلال فترتين زمنيتين مختلفتين، قبل وبعد تطبيق القانون رقم (1) لسنة 2013م، بشأن التحول للمصرفية الإسلامية، وقد تم اختيار اثنين من المصارف التجارية الليبية كعينة للدراسة وهي مصرف الجمهورية، ومصرف الوحدة، نظرا لأهميتها الكبيرة وحجم تعاملاتها في النظام المصرفي الليبي، ويركز هذا الجانب على قياس مدى تأثير مؤشرات الربحية لهذه المصارف نتيجة التحول من النظام التقليدي إلى النظام الإسلامي، وذلك من خلال تحليل البيانات المالية للفترات السابقة واللاحقة لتطبيق القانون، باستخدام مجموعة من مؤشرات الربحية المتمثلة في العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على الودائع، إضافة إلى العائد على الأموال المتاحة، بهدف بيان مدى تأثير عملية التحول على هذه المؤشرات والوقوف على مدى قدرة هذه المصارف على التكيف مع متطلبات الصيرفة الإسلامية وتحقيق الاستقرار المالي في ظل التغيرات التنظيمية التي شهدتها النظام المصرفي الليبي .

2.3 نبذة عن مصرف الجمهورية:

يعد مصرف الجمهورية من أكبر المصارف التجارية الليبية وأقدمها من حيث النشأة، حيث افتتح البنك البريطاني "باركليز" أول فروعه في طرابلس 15 ابريل 1943م، وفي بنغازي افتتح أول فرع في 15 يوليو من نفس العام مبتدئا معاملاته في نطاق ضيق اقتصر على حفظ الودائع دون فوائد إلى جانب إدارة حسابات الأفراد، ومنح قروض زراعية قليلة جدا.

في 13 نوفمبر 1969م صدر قانون بتغيير أسماء المصارف العاملة، وبموجب القانون الذي أصدر في 22 ديسمبر 1970م تم تأميم جميع أسهم المصارف الأجنبية وتحويل ملكيتها بالكامل للدولة، ولذلك أصبح "بانكا دي روما" باسم "مصرف الأمة"، وبنك "باركليز" يعرف باسم "مصرف الجمهورية"، وفي 10 إبريل 2008م صدر قرار عن مصرف ليبيا المركزي بدمج مصرفي الجمهورية والأمة في مصرف واحد تحت اسم "مصرف الجمهورية"، وبلغ رأسمال المصرف حينها حوالي 20 مليار دينار ليبي، حيث كان يضم 146 فرعا ووكالة، بالإضافة إلى أن عدد موظفيه بلغ أكثر من 5800 موظف، وبحصة سوقية تقارب 33%، هذا وقد صدر قرار من الجمعية العمومية لمصرف الجمهورية في سنة 2013 يقضي بتحويل المصرف من المصرف التقليدي إلى المصرف الإسلامي بشكل تدريجي إلى الصيرفة الإسلامية، وقام بافتتاح

فرع (فشلوم) كأول فرع إسلامي في ليبيا. <https://www.jbank.ly/ar/> (الساعة 7:34م،
التاريخ 2025/12/27)

جدول رقم (1)
تطور بعض بنود القوائم المالية لمصرف الجمهورية للفترة (2008-2022م)

النمو المعدل	الأصول	معدل النمو	حقوق الملكية	معدل النمو	الودائع	معدل النمو	الأموال المتاحة	معدل النمو	الأرباح	معدل النمو
2008	27,277,566,812	%	501,999,000	%	13,610,426,000	%	14,112,425,000	%	126,876,000	%
2009	32,844,063,918	20.4	1,384,004,889	176	16,077,342,616	18.13	17,461,347,505	23.7	344,516,723	171.5
2010	38,242,246,487	16.4	1,242,411,930	-10.2	21,764,278,548	35.4	23,006,690,478	31.7	172,958,416	-50
2011	40,154,229,597	5	1,354,747,518	9.04	22,173,288,190	1.9	23,528,035,708	2.3	112,335,589	-93.5
2012	43,668,548,337	8.7	1,497,715,049	10.5	24,959,602,245	12.6	26,457,317,294	12.45	130,114,407	15.8
2013	43,601,284,112	-0.15	1,551,907,225	3.6	25,210,898,974	1	26,762,806,199	1	98,462,474	-24.3
2014	44,733,319,189	2.6	1,546,138,979	-0.4	22,688,110,637	-11.2	24,234,249,616	-9.4	68,911,212	-30
2015	43,259,682,383	-3.3	1,577,997,676	2.06	20,588,413,009	-9.3	22,166,410,685	-8.5	8,816,042	-87.2
2016	45,605,366,064	5.4	1,565,381,977	-0.8	24,060,601,631	16.9	25,625,983,608	15.6	10,426,956	18.3
2017	49,317,987,085	8.14	1,618,919,677	3.4	27,752,553,752	15.3	29,371,473,424	14.6	53,537,700	413.5
2018	49,250,661,760	-12.4	1,774,198,935	9.6	24,486,662,088	-11.8	26,260,861,023	-10.6	60,370,905	12.8
2019	45,125,606,676	-8.4	1,739,428,752	-2	23,979,427,579	-2.1	25,718,856,331	-2.1	60,138,168	-0.4
2020	48,235,865,317	6.9	1,503,005,514	-13.6	28,612,089,261	19.3	30,115,094,775	17.1	29,514,691	-51
2021	60,395,622,629	25	1,563,652,153	4.04	24,757,267,779	-13.3	26,320,919,932	-12.6	60,646,639	105.5
2022	55,548,844,662	-8	1,643,360,481	5.1	26,863,922,156	8.5	28,507,282,637	8.3	80,328,211	32.5
المتوسط	44483993002	4.42	1470991317	13.09	23172325631	5.442	24683316947.66	14.33	94530275.53	28.9

من إعداد الباحث اعتماداً على القوائم المالية لمصرف الجمهورية للفترة (2008-2022).

يظهر الجدول رقم (1) تطور قيمة الأصول من 27.3 مليار دينار تقريباً لسنة 2008م إلى 44.7 مليار دينار تقريباً لسنة 2014م قبل سنة التحول في حين تطورت قيمة الأصول الي 43.3 مليار دينار تقريباً لسنة 2015م وهي سنة التحول بينما وصلت إلى 55.5 مليار دينار تقريباً لسنة 2022م، وكذلك تطورت قيمة حقوق الملكية من 502 مليون دينار تقريباً لسنة 2008م إلى 1.5 مليار دينار لسنة 2014م قبل سنة التحول وبلغت 1.6 مليار دينار تقريباً لسنة 2015م وهي سنة التحول للمصرفية الإسلامية، ثم وصلت الى 1.64 مليار دينار تقريباً لسنة 2022م، وكذلك تطورت قيمة الودائع من 13.6 مليار دينار لسنة 2008م الى 22.7 مليار دينار تقريباً لسنة 2014م قبل سنة التحول في حين تطورت قيمة الودائع الي 20.6 مليار دينار تقريباً لسنة 2015م وهي سنة التحول، ثم بلغت 26.9 مليار دينار تقريباً لسنة 2022م، وبالإضافة لتطور قيمة الأموال المتاحة من 14.1 مليار دينار تقريباً لسنة 2008م الى 24.2 مليار دينار تقريباً لسنة 2014م قبل سنة التحول، ثم الى 22.2 مليار دينار تقريباً لسنة 2015م وهي سنة التحول للمصرفية الإسلامية ثم بلغت 28.5 مليار دينار تقريباً لسنة 2022م، الا أن هذه التطورات لم تنعكس على أرباح المصرف خلال فترة الدراسة، بل أن أرباح المصرف تراجعت بشكل كبير من 126.9 مليون دينار تقريباً الى 80.3 مليون دينار تقريباً في نهاية الفترة، وقد بلغ التراجع

في الأرباح ذروته في سنة 2015م (وهي سنة التحول) حيث وصلت قيمة الأرباح الى 8.9 مليون دينار تقريبا، وذلك بمواجهة حجم أصول يبلغ 43.3 مليار دينار تقريبا.

جدول رقم (2)
تطورات مؤشرات الربحية لمصرف الجمهورية خلال فترة الدراسة

البيان السنة	العائد على الاصول	العائد على حقوق الملكية	العائد على الودائع	العائد على الاموال المتاحة
2008	%0.5	%25	%0.93	%0.9
2009	% 1. 05	% 25	%2.14	%2
2010	% 0. 45	%14	%0.8	%0.75
2011	% 0. 28	% 8.3	%0.51	%0.48
2012	% 0. 3	% 8.7	%0.52	%0.49
2013	% 0. 23	% 6.34	%0.4	%0.37
2014	% 0. 15	% 4.5	%0.3	%0.28
2015	% 0. 02	% 0. 6	%0.04	%0.04
2016	% 0. 02	% 0. 7	%0.04	%0.04
2017	% 0. 11	% 3. 3	%0.2	%0.18
2018	% 0. 12	% 3. 4	%0.25	%0.23
2019	% 0. 13	% 3. 46	%0.25	%0.23
2020	% 0. 06	% 1. 96	%0.1	%0.1
2021	% 0. 10	% 3. 9	%0.24	%0.23
2022	% 0. 14	% 3. 4	%0.3	%0.28

من اعداد الباحث اعتمادا على القوائم المالية لمصرف الجمهورية للفترة (2008-2022).

يوضح الجدول رقم (2) تذبذب وضعف مؤشرات الربحية إجمالاً لعموم فترة الدراسة لمصرف الجمهورية ويتضح هذا الصنف بصورة جلية في فترة ما بعد التحول وللدلالة على ذلك فإن معدل العائد على لم يتجاوز 0.14% في أفضل الأحوال خلال فترة ما بعد التحول ، بينما تجاوز معدل 1% بقليل في فترة ما قبل التحول ، ولقد بلغ متوسط هذا المعدل خلال فترة ما بعد التحول 0.09% قياساً بـ 0.42% للفترة السابقة . وينطبق هذا الأمر على مؤشرات الربحية الأخرى كالعائد على حقوق الملكية والعائد على الودائع والعائد على الاموال المتاحة والتي كانت جدا متواضعة لعموم الفترة، وإن كان الأمر أكثر سوء لفترة ما بعد التحول، فقد انخفضت هذه المؤشرات – رغم تواضعها – خلال الفترة المشار لها قياساً بالفترة ما قبل التحول حيث لم يتجاوز معدل العائد على حقوق الملكية كمتوسط لهذه الفترة حاجز 2.6% قياساً بـ 13.1% للفترة ما قبل التحول، في حين لم يصل متوسط معدل العائد على الودائع لفترة ما بعد التحول الى 0.2% مقارنة بـ 0.8% قبل التحول ، كما بلغ متوسط معدل العائد على الأموال المتاحة للفترة ما بعد التحول فقط 0.16% مقارنة بـ 0.5% قبل التحول . إن قراءة أولية لدلالات التغير الذي حدث على مؤشرات الربحية خلال فترة الدراسة لمصرف الجمهورية تحيلنا الى استنتاج مفاده أن هذه المؤشرات قد تأثرت سلباً بعملية التحول، وهو أمر نستطيع قراءة ابعاده في ضعف الكوادر المصرفية القادرة على التأقلم مع عملية التحول وقصور المنتجات المقدمة من

قبل المصرف، وضعف البيئة المساندة لعملية التحول إجمالاً. دون أن ننسى أن ضخامة حجم الأصول والودائع وكذلك الأموال المتاحة للمصرف بالتزامن مع تواضع الأرباح قد ساهمت أيضاً في تواضع تلك المؤشرات.

1.3 نبذة عن مصرف الوحدة:

مصرف الوحدة شركة مساهمة ليبية تأسست بموجب القانون رقم (153) لسنة 1970م الصادر بتاريخ 22 / ديسمبر / 1970 ، رأس مال المصرف المدفوع ((561 مليون دينار)) خمسمائة و واحد و ستون مليون دينار ليبي ، يملك صندوق التنمية الاجتماعية الاقتصادية 54.1% من الأسهم ، القطاع الخاص 26.90% . والبنك العربي 19% (الشريك الاستراتيجي).

يقدم المصرف الخدمات المصرفية بجميع أنواعها من خلال الفروع والوكالات التابعة له البالغ عددها ((95)) فرعاً ووكالة و المنتشرة في جميع مدن وقرى ليبيا ومزودة بأحدث الأجهزة اللازمة للعمل المصرف. (<https://www.wahdabank.com.ly/>) (الساعة 7:03م التاريخ 2025/12/27)

جدول رقم (3)
تطور بعض بنود القوائم المالية لمصرف الوحدة للفترة (2008-2022)

النمو السنوات	الأصول	معدل النمو	حقوق الملكية	معدل النمو	الودائع	معدل النمو	الأموال المتاحة	معدل النمو	الأرباح	معدل النمو
2008	5,957,965,769	%	273,089,237	%	6,778,882,070	%	7,051,971,307	%	29,491,431	%
2009	14,003,385,107	1.35	488,218,702	0.79	5,904,827,266	0.13	6,393,045,968	-0.1	48,674,483	0.65
2010	21,591,238,428	0.54	477,575,756	-0.02	7,697,534,486	0.3	8,175,110,242	0.29	45,069,466	-0.07
2011	24,137,314,628	0.12	497,171,723	0.04	8,113,576,763	0.05	8,610,748,459	0.05	10,212,464	-0.8
2012	25,933,113,750	0.07	522,792,908	0.03	11,062,976,739	0.4	11,585,769,647	0.35	19,595,967	0.9
2013	27,348,690,608	0.05	538,820,608	0.03	8,802,872,109	-0.2	9,341,692,717	-0.2	25,558,185	-1
2014	25,887,851,200	-0.05	527,540,204	-0.02	8,236,689,253	-0.06	8,764,229,457	-0.06	2,090,700	-0.9
2015	25,327,242,215	-0.02	529,715,665	0.004	9,012,907,238	0.09	9,542,622,903	0.09	2,719,596	0.3
2016	26,912,287,457	0.06	557,593,227	0.13	11,452,269,500	0.27	12,049,862,727	0.26	2,175,461	-0.2
2017	29,715,510,840	0.1	703,266,470	0.18	11,301,735,849	-0.01	12,005,002,319	-0.004	69,877,563	31.12
2018	31,129,638,212	0.05	868,798,326	0.23	12,779,438,227	0.13	13,648,216,553	0.14	134,962,966	0.93
2019	27,998,507,016	-0.1	955,655,670	0.1	13,370,323,167	0.05	14,325,978,837	0.05	165,511,856	0.23
2020	21,282,117,715	-0.24	864,909,870	-0.09	10,728,395,781	-0.2	11,593,305,651	-0.19	1,234,769,266	-0.19
2021	22,146,964,812	0.04	991,466,360	0.15	15,846,080,830	0.5	16,837,547,190	0.45	120,086,252	-0.11
2022	25,972,403,605	0.17	838,093,735	-0.07	14,731,382,035	-0.07	15,569,475,770	-0.9	126,556,459	0.05
المتوسط	23,689,615,424.133		644,979,230.73		10,387,992,754.2		11,032,971,983.133		62,490,143	

من إعداد الباحث اعتماداً على القوائم المالية لمصرف الوحدة للفترة (2008-2022).

يظهر الجدول رقم (3) تطور قيمة الأصول من 6 مليار دينار تقريباً لسنة 2008م إلى 25.9 مليار دينار تقريباً لسنة 2014م قبل سنة التحول في حين تطور قيمة الأصول الي 25.3 مليار دينار تقريباً لسنة 2015م وهي سنة التحول إلى 26 مليار دينار تقريباً لسنة 2022م، وكذلك تطور قيمة حقوق الملكية من 273.1 مليون دينار تقريباً لسنة 2008م إلى 527.5 مليون دينار

تقريباً لسنة 2014م قبل سنة التحول، ثم إلى 529.7 مليون دينار تقريباً لسنة 2015م وهي سنة التحول للمصرفية الإسلامية، ثم تطورت إلى 838.1 مليون دينار تقريباً لسنة 2022م، وكذلك تطورت قيمة الودائع من 6.8 مليار دينار تقريباً لسنة 2008م إلى 8.2 مليار دينار تقريباً لسنة 2014م قبل سنة التحول في حين تطورت قيمة الودائع إلى 9 مليار دينار تقريباً لسنة 2015م وهي سنة التحول، ثم وصلت إلى 14.7 مليار دينار تقريباً لسنة 2022م، وبالإضافة لتطور قيمة الأموال المتاحة من 7 مليار دينار تقريباً لسنة 2008م إلى 8.8 مليار دينار تقريباً لسنة 2014م قبل سنة التحول، ثم وصلت إلى 9.5 مليار دينار تقريباً لسنة 2015م وهي سنة التحول للمصرفية الإسلامية، ثم وصلت إلى 15.6 مليار دينار تقريباً لسنة 2022م، مما انعكس إيجاباً على أرباح المصرف خلال فترة الدراسة، لأن أرباح المصرف ازدادت بشكل كبير من 29.5 مليون دينار تقريباً في الفترة إلى 126.6 مليون دينار تقريباً في نهاية الفترة، وبالرغم من ذلك يلاحظ أن هناك تراجع في الأرباح حيث بلغ ذروته في سنة 2015م (وهي سنة التحول) حيث لم تصل قيمة الأرباح إلى 2.7 مليون دينار تقريباً، وذلك بمواجهة حجم أصول يبلغ 25.3 مليار دينار تقريباً.

نلاحظ أنه خلال سنة التحول كانت البيانات فارقة حيث شهدت السنة لدى كلا المصرفين تذبذباً واضحاً في أرباحهما. ولعل ذلك عائد إلى مرور الفترة الانتقالية، وحداثة تجربة التمويل الإسلامي لكليهما سيما في ظل عملية التحول الكامل دون تهيئة الظروف الملائمة لهذا التحول.

جدول رقم (4)

تطورات مؤشرات الربحية لمصرف الوحدة خلال فترة الدراسة

البيان السنة	العائد على الأصول	العائد على حقوق الملكية	العائد على الودائع	العائد على الأموال المتاحة
2008	%0.5	%10.8	%0.44	%0.42
2009	%0.35	%10	%0.8	%0.8
2010	%0.21	%9.8	%0.6	%0.55
2011	%0.04	%2.05	%0.12	%0.12
2012	%0.08	%3.75	%0.18	%0.17
2013	%0.09	%4.7	%0.29	%0.27
2014	%0.008	%0.4	%0.025	%0.024
2015	%0.01	%0.5	%0.03	%0.03
2016	%0.008	%0.36	%0.02	%0.02
2017	%0.24	%9.9	%0.62	%0.6
2018	%0.43	%15.5	%1.06	%1
2019	%0.6	%17.3	%1.24	%1.15
2020	%0.63	%15.6	%1.26	%1.16
2021	%0.54	%12.11	%0.76	%0.71
2022	%0.5	%15.1	%0.86	%0.81

من اعداد الباحث اعتماداً على القوائم المالية لمصرف الوحدة للفترة (2008-2022).

في الجدول رقم (4) أظهرت مؤشرات الربحية لمصرف الوحدة خلال فترة الدراسة تطورات إيجابية – رغم تواضعها – لعموم الفترة، فقد أظهرت تلك المؤشرات تحسناً ملحوظاً لفترة ما بعد التحول للمصرفية الإسلامية قياساً لما قبلها – وبخلاف مصرف الجمهورية – فقد أظهرت تلك المؤشرات تطوراً إيجابياً سواء تعلق الأمر بمعدل العائد على الأصول أو معدل العائد على الودائع أو معدل العائد على حقوق الملكية أو معدل العائد الأموال المتاحة. وبالنظر إلى اتجاه متوسط مؤشرات الربحية للمصرف خلال فترة ما قبل وما بعد التحول نجد أن متوسط العائد على الأصول قد تطور من 0.18% لفترة ما قبل التحول إلى 0.37% لفترة ما بعدها وكذلك كان متوسط العائد على حقوق الملكية مقبولا فقد ارتفع من 6% لفترة ما قبل التحول إلى 11% لفترة ما بعده، كما تحسن معدل العائد على الودائع كمتوسط من 0.35% لفترة ما قبل التحول إلى 0.73% للفترة ما بعده، وهو ما ينطبق أيضاً على متوسط معدل العائد على الأموال المتاحة الذي ازداد من 0.34% لفترة ما قبل التحول إلى 0.7% للفترة ما بعده.

جدول رقم (5)

تطور متوسطات مؤشرات الربحية لفترتي ما قبل وما بعد التحول لمصرفي الجمهورية والوحدة

المؤشر	قبل التحول		بعد التحول	
	مصرف الجمهورية	مصرف الوحدة	مصرف الجمهورية	مصرف الوحدة
العائد على الأصول	0.42	0.18	0.09	0.37
العائد على حقوق الملكية	13.1	6	2.6	11
العائد على الودائع	0.8	0.35	0.18	0.73
العائد على الأموال المتاحة	0.5	0.34	0.16	0.7

من إعداد الباحث اعتماداً على القوائم المالية لمصرفي الجمهورية والوحدة للفترة (2008-2022).

من الجدول اعلاه سجلت جميع مؤشرات الربحية لدى مصرف الجمهورية انخفاضاً ملحوظاً بعد التحول للمصرفية الإسلامية مقارنة بفترة ما قبله، ويشير هذا التراجع إلى أن المصرف واجه تحديات تشغيلية أو هيكلية أثناء فترة التحول، و ربما ترتبط بارتفاع التكاليف ، أو تراجع كفاءة الاصول، أو زيادة مخصصات المخاطر، مما أثر سلباً على قدرته على تحقيق العوائد على النقيض تماماً أظهر مصرف الوحدة تحسناً جذرياً في جميع مؤشرات الربحية بعد التحول، مما يعكس نجاح استراتيجية التحول في رفع كفاءته. هذا الأداء يعكس تحسناً في إدارة الأصول وزيادة كفاءة التشغيل، وقدرة أكبر على تحقيق هوامش ربحية مرتفعة بعد التحول للمصرفية الإسلامية.

5.2 المعالجات الإحصائية:

1. 1.5.3 المقاييس والاختبارات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

الأساليب المستخدمة في تحليل البيانات:

1.14 اختبار Kolmogorov-Smirnov للعينة الواحدة: يستخدم في اختبار مدى تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي من عدمه.

1.15 اختبار Independent Samples Test: يستخدم في اختبار وجود فروق بين عينتين مستقلتين.

1.16 اختبار تحليل التباين: يستخدم لاختبار وجود فروق بين متوسطات عدة عينات مستقلة.

2. توزيع البيانات:

لمعرفة ما إذا كانت البيانات لها توزيع طبيعي ام لا تم استخدام اختبار Kolmogorov-Smirnov

فكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول (6):

جدول رقم (6) توزيع البيانات لمصرفي الجمهورية والوحدة

المؤشر	المصرف	Test Statistic	p-value	القرار
العائد على الأصول	الجمهورية	0.170	0.059	تتبع
	الوحدة	0.174	0.200	تتبع
العائد على حقوق الملكية	الجمهورية	0.155	0.200	تتبع
	الوحدة	0.168	0.200	تتبع
العائد على الودائع	الجمهورية	0.147	0.200	تتبع
	الوحدة	0.179	0.200	تتبع
العائد على الاموال المتاحة	الجمهورية	0.150	0.200	تتبع
	الوحدة	0.191	0.146	تتبع
العائد على الارباح	الجمهورية	0.180	0.200	تتبع
	الوحدة	0.200	0.108	تتبع

من إعداد الباحث اعتمادا على القوائم المالية لمصرفي الجمهورية والوحدة للفترة (2008-2022م).

من خلال النتائج الموضحة بالجدول (6) يتبين أن مستوى المعنوية المشاهد (p-value) لمؤشر العائد على (الأصول، حقوق الملكية، الودائع، الأموال المتاحة، الأرباح) للمصرفين كان أكبر من 5%، مما يدل على أن البيانات الممثلة لها تتبع في تغيراتها للتوزيع الطبيعي، عليه يتم استخدام اختبار معلمي متمثل في اختبار (تي للعينتين المستقلتين، تحليل التباين) لاختبار الفرضيات المتعلقة بها.

1. الإحصاء الوصفي للبيانات:

سيتم استخدام بعض المؤشرات الإحصائية للمؤشرات، بغرض معرفة إن كان هناك التواء أو تفرطح أو تماثل في البيانات وبالتالي معرفة أماكن تجمعها، فكانت النتائج كما بالجدولين (7، 8)

جدول رقم (7)
الإحصاء الوصفي لمصرف الجمهورية

الأرباح	الأموال المتاحة	الودائع	حقوق الملكية	الأصول	المقاييس
8816042.00	014112425000.	13610426000.0	501999000.00	27277566812.0	أقل القيم
344516723	30115094775.0	28612089261.0	1774198935.0	60395622629.0	أكبر القيم
94530275.53	24643316947.66	23172325631.00	1470991317.00	44484059668.53	المتوسط
2.103	-1.276	-1.151	-2.606	-0.204	معامل الالتواء
5.760	1.742	1.362	8.235	0.921	معامل التفرطح

من إعداد الباحث اعتماداً على القوائم المالية لمصرف الجمهورية للفترة (2008-2022).

من خلال الجدول (8) نلاحظ أن :

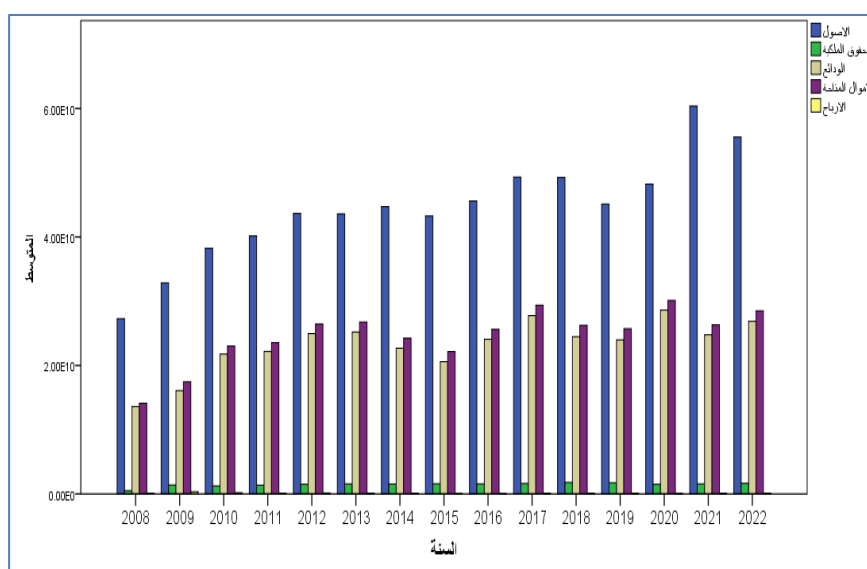
1. الأصول أقل قيمة فيه هي (27277566812.0) حدثت سنة 2008، وأكبر قيمة حدثت سنة 2021 حيث بلغت (60395622629.0)، والمتوسط الحسابي (44484059668.53) يتجه ناحية القيم الكبرى والتي يؤكدتها معامل بيرسون للالتواء ($Skewness=0.204$) ، حيث كان سالب الإشارة ، مما يدل على أن منحني الأصول بمصرف الجمهورية يعاني من التواء ناحية اليسار. كذلك كانت قيمة معامل التفرطح ($Kurtosis=0.921$) أصغر من 2 ، مما يدل على أن المنحني مذبذب، أي هناك تجانس عالي في البيانات.
2. حقوق الملكية أقل قيمة فيه هي (501999000.00) حدثت سنة 2008، وأكبر قيمة حدثت سنة 2018 حيث بلغت (1774198935.0)، والمتوسط الحسابي (1470991317.00) يتجه ناحية القيم الكبرى والتي يؤكدتها معامل بيرسون للالتواء ($Skewness=-2.606$) ، حيث كان سالب الإشارة ، مما يدل على أن منحني حقوق الملكية بمصرف الجمهورية يعاني من التواء ناحية اليسار. كذلك كانت قيمة معامل التفرطح ($Kurtosis=8.235$) أكبر من 3 ، مما يدل على أن المنحني مفرطح، أي أنه هناك تشتت عالي في البيانات.
3. الودائع أقل قيمة فيه هي (13610426000.0) حدثت سنة 2008، وأكبر قيمة حدثت سنة 2020 حيث بلغت (28612089261.0)، والمتوسط الحسابي (23172325631.00) يتجه ناحية القيم الكبرى والتي يؤكدتها معامل بيرسون للالتواء ($Skewness=1.151$) ،

حيث كان سالب الإشارة ، مما يدل على أن منحنى الودائع بمصرف الجمهورية يعاني من التواء ناحية اليسار. كذلك كانت قيمة معامل التفرطح ($Kurtosis=1.362$) أصغر من 2 ، مما يدل على أن المنحنى مذبذب، أي أنه هناك تجانس عالي في البيانات.

4. الأموال المتاحة أقل قيمة فيه هي (14112425000.0) حدثت سنة 2008، وأكبر قيمة حدثت سنة 2020 حيث بلغت (30115094775.0)، والمتوسط الحسابي (24643316947.66) يتجه ناحية القيم الكبرى والتي يؤكدتها معامل بيرسون للتواء (-). ($Skewness=1.276$) ، حيث كان سالب الإشارة ، مما يدل على أن منحنى الأموال المتاحة بمصرف الجمهورية يعاني من التواء ناحية اليسار. كذلك كانت قيمة معامل التفرطح ($Kurtosis=1.742$) أصغر من 2 ، مما يدل على أن المنحنى مذبذب، أي أنه هناك تجانس عالي في البيانات.

5. الأرباح أقل قيمة فيه هي (8816042.00) حدثت سنة 2015، وأكبر قيمة حدثت سنة 2009 حيث بلغت (344516723)، والمتوسط الحسابي (94530275.53) يتجه ناحية القيم الصغرى والتي يؤكدتها معامل بيرسون للتواء ($Skewness=2.103$) ، حيث كان موجب الإشارة ، مما يدل على أن منحنى الأرباح بمصرف الجمهورية يعاني من التواء ناحية اليمين. كذلك كانت قيمة معامل التفرطح ($Kurtosis=5.760$) أكبر من 3 ، مما يدل على أن المنحنى مفرطح، أي أنه هناك تشتت عالي في البيانات.

ولزيادة التوضيح تم تمثيل البيانات فكانت على الشكل 2:



الشكل 2: مؤشرات مصرف الجمهورية
من إعداد الباحث اعتماداً على القوائم المالية كما في الجدول (7)

كذلك، تم قياس المؤشرات لمصرف الوحدة، فكانت كما بالجدول 8:
جدول (8)
الإحصاء الوصفي لمصرف الوحدة

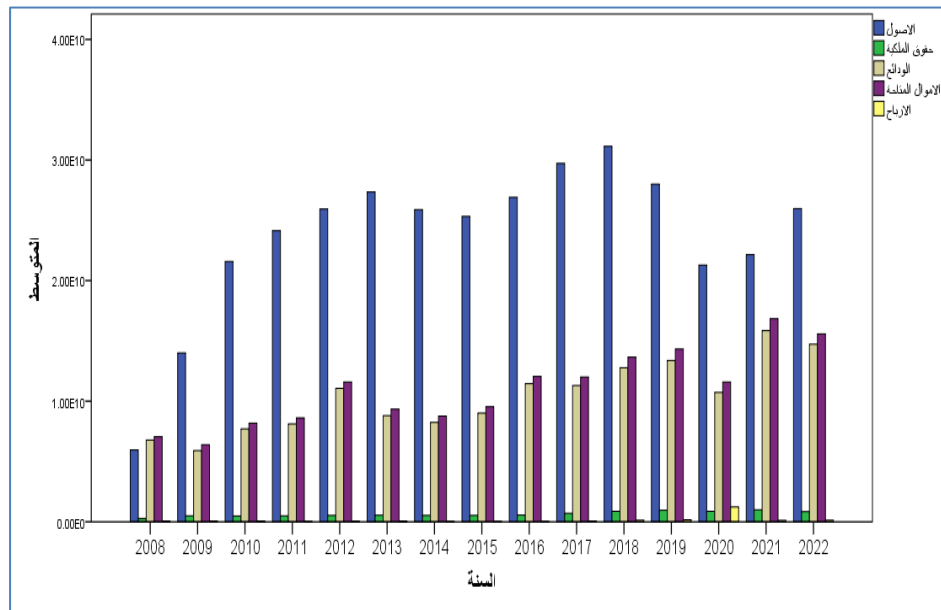
الأرباح	الأموال المتاحة	الودائع	حقوق الملكية	الأصول	المقاييس
2090700	6393045968	5904827266	273089237	5957965769	أقل القيم
134769266	16837547190	15846080830	991466360	31129638210	أكبر القيم
135823474.3	11032971980	10387992750	642313897.4	23689615420	المتوسط
3.672	0.338	0.334	0.31	-1.789	معامل الالتواء
13.871	.7730-	.7350-	.9350-	3.637	معامل التفرطح

من إعداد الباحث اعتماداً على القوائم المالية لمصرف الوحدة للفترة (2008-2022م).

من خلال الجدول (6) نلاحظ أن :

1. الأصول أقل قيمة فيه هي (5957965769) حدثت سنة 2008، وأكبر قيمة حدثت سنة 2018 حيث بلغت (31129638210)، والمتوسط الحسابي (23689615420) يتجه ناحية القيم الكبرى والتي يؤكدتها معامل بيرسون للالتواء ($Skewness=1.789-$) ، حيث كان سالب الإشارة ، مما يدل على أن منحنى الأصول بمصرف الوحدة يعاني من التواء ناحية اليسار. كذلك كانت قيمة معامل التفرطح ($Kurtosis=3.637$) أكبر من 3 ، مما يدل على أن المنحنى مفرطح، أي هناك تشتت عالي في البيانات.
2. حقوق الملكية أقل قيمة فيه هي (273089237) حدثت سنة 2008، وأكبر قيمة حدثت سنة 2021 حيث بلغت (991466360)، والمتوسط الحسابي (642313897.4) يتجه ناحية القيم الصغرى والتي يؤكدتها معامل بيرسون للالتواء ($Skewness=0.31$) ، حيث كان موجب الإشارة ، مما يدل على أن منحنى حقوق الملكية بمصرف الوحدة يعاني من التواء ناحية اليمين. كذلك كانت قيمة معامل التفرطح ($Kurtosis=0.935-$) أصغر من 2 ، مما يدل على أن المنحنى مذبذب، أي أن هناك تجانس عالي في البيانات.
3. الودائع أقل قيمة فيه هي (5904827266) حدثت سنة 2009، وأكبر قيمة حدثت سنة 2021 حيث بلغت (15846080830)، والمتوسط الحسابي (10387992750) يتجه ناحية القيم الصغرى والتي يؤكدتها معامل بيرسون للالتواء ($Skewness=0.334$) ، حيث كان موجب الإشارة ، مما يدل على أن منحنى الودائع بمصرف الوحدة يعاني من التواء ناحية اليمين. كذلك كانت قيمة معامل التفرطح ($Kurtosis=0.735-$) أصغر من 2 ، مما يدل على أن المنحنى مذبذب، أي أن هناك تجانس عالي في البيانات.

4. الأموال المتاحة أقل قيمة فيه هي (6393045968) حدثت سنة 2009، وأكبر قيمة حدثت سنة 2021 حيث بلغت (16837547190)، والمتوسط الحسابي (11032971980) يتجه ناحية القيم الصغرى والتي يؤكد لها معامل بيرسون للالتواء ($Skewness=0.338$) ، حيث كان موجب الإشارة ، مما يدل على أن منحني الاموال المتاحة بمصرف الوحدة يعاني من التواء ناحية اليمين. كذلك كانت قيمة معامل التفرطح ($Kurtosis=0.773$ -) أصغر من 2 ، مما يدل على أن المنحى مذبذب، أي أن هناك تجانس عالي في البيانات.
5. الأرباح أقل قيمة فيه هي (2090700) حدثت سنة 2014، وأكبر قيمة حدثت سنة 2020 حيث بلغت (134769266)، والمتوسط الحسابي (135823474.3) يتجه ناحية القيم الكبرى والتي يؤكد لها معامل بيرسون للالتواء ($Skewness=3.672$) ، حيث كان سالب الإشارة ، مما يدل على أن منحني الأرباح بمصرف الوحدة يعاني من التواء ناحية اليسار. كذلك كانت قيمة معامل التفرطح ($Kurtosis=13.871$) أكبر من 3 ، مما يدل على أن المنحى مفرطح، أي أن هناك تشتت عالي في البيانات.
- ولزيادة التوضيح تم تمثيل البيانات فكانت على الشكل 1:



الشكل 1: مؤشرات مصرف الوحدة
من إعداد الباحث اعتماداً على القوائم المالية كما في الجدول (7)

2. اختبار الفرضيات:

للولصول لحل للمشكلة القائمة عليها الدراسة، تم صياغة عدة فرضيات، يتم اختبارها على النحو التالي:

- اختبار الفرضية الرئيسية الأولى: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الربحية لفترتي قبل وبعد التحول للمصرفية الإسلامية، وينبثق منها الفرضيات الفرعية التالية:
 - اختبار الفرضية الفرعية الأولى: " توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العائد على الاصول للمصارف قبل وبعد التحول".
- لمعرفة إن كان هناك فرق معنوي ذو دلالة إحصائية بين العائد على الأصول للمصارف قبل وبعد التحول ام لا، تم استخدام اختبار (T) للعينتين المستقلتين ، فكانت النتائج كما بالجدول (9).

جدول رقم (9)
اختبار وجود فرق بين العائد على الاصول للمصارف قبل وبعد التحول

التساؤل	المصرف	التحول	المتوسط	الفرق	احصاء الاختبار	مستوى الدلالة	القرار
هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العائد على الاصول للمصارف قبل وبعد التحول	الجمهورية	قبل	0.4286	0.33143	2.897	0.013	توجد فروق
		بعد	0.0971				
	الوحدة	قبل	0.1811	0.24000-	2.216-	0.047	توجد فروق
		بعد	0.4211				
	التجارية	قبل	0.9357	0.45000	1.930	0.078	لا توجد فروق
		بعد	0.4857				

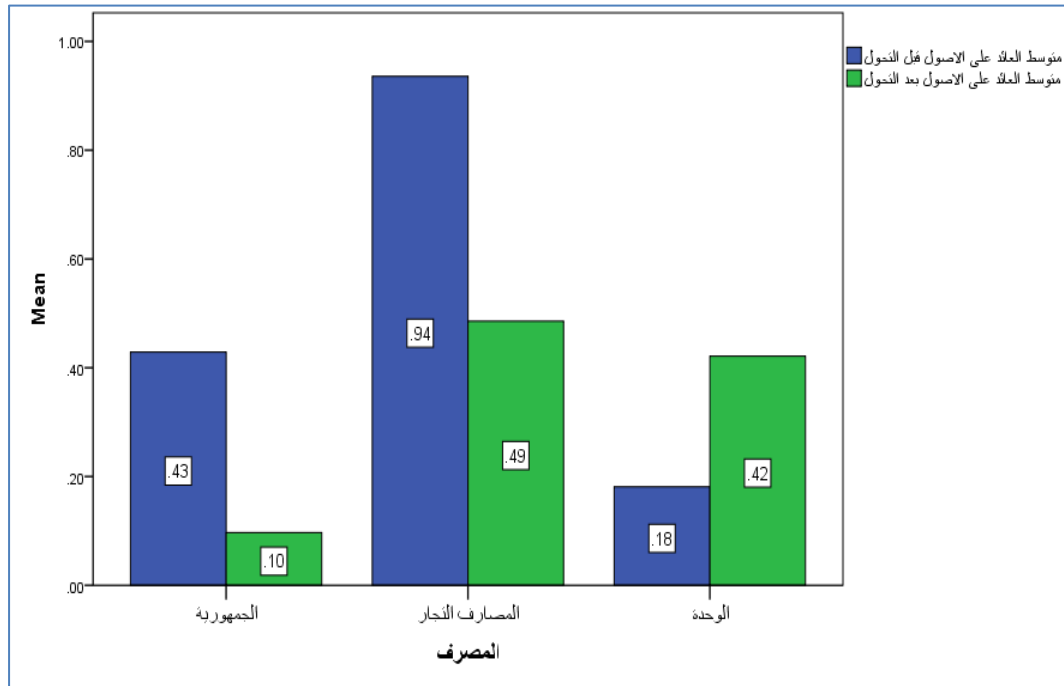
من إعداد الباحث اعتمادا على القوائم المالية لمصرفي الوحدة و الجمهورية للفترة (2008-2022).

من خلال نتائج الجدول (9)، نلاحظ أن:

1. مستوى المعنوية المشاهد ($p\text{-value}=0.013$) للفرق بين متوسطي العائد على الأصول لمصرف الجمهورية قبل التحول وبعده كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد 0.05، مما يدل على وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في العائد على الأصول لمصرف الجمهورية قبل سنة التحول وبعدها، وحيث أن الفرق كان موجب، فهذا يشير إلى أن مؤشر العائد على الأصول لمصرف الجمهورية حدث به انخفاض معنوي بعد سنة التحول.
2. مستوى المعنوية المشاهد ($p\text{-value}=0.047$) للفرق بين متوسطي العائد على الأصول لمصرف الوحدة قبل التحول وبعده كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد 0.05، مما يدل على وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في العائد على الأصول لمصرف الوحدة قبل سنة التحول وبعدها، وحيث إن الفرق كان سالب، فهذا يشير إلى أن مؤشر العائد على الأصول لمصرف الوحدة حدث به ارتفاع معنوي بعد سنة التحول.

3. مستوى المعنوية المشاهد ($p\text{-value}=0.078$) للفرق بين متوسطي العائد على الأصول للمصارف التجارية قبل التحول وبعده كان أكبر من مستوى المعنوية المحدد 0.05، مما يدل على عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في العائد على الأصول للمصارف التجارية قبل سنة التحول وبعدها.

ولزيادة التوضيح تم تمثيل بيانات الجدول 9، فكانت على الشكل 3:



الشكل 3: مؤشر العائد على الأصول قبل وبعد التحول
من إعداد الباحث اعتماداً على القوائم المالية كما في الجدول (9)

● اختبار الفرضية الفرعية الثانية: " توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية للمصارف قبل وبعد التحول".

لمعرفة إن كان هناك فرق معنوي ذو دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية للمصارف قبل وبعد التحول أم لا، تم استخدام اختبار (T) للعينتين المستقلتين ، فكانت النتائج كما بالجدول (10):

جدول رقم (10)
اختبار وجود فرق بين العائد على حقوق الملكية للمصارف قبل وبعد التحول

التساؤل	المصرف	التحول	المتوسط	الفرق	إحصاء الاختبار	مستوى الدلالة	القرار
هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية للمصارف قبل وبعد التحول	الجمهورية	قبل	13.1586	10.06857	3.030	0.010	توجد فروق
		بعد	3.0900				
	الوحدة	قبل	5.8714	6.39571-	2.367-	0.036	توجد فروق
		بعد	12.2671				
	التجارية	قبل	10.9343	0.36571-	0.430-	0.675	لا توجد فروق
		بعد	12.3000				

من إعداد الباحث اعتماداً على القوائم المالية لمصرفي الجمهورية و الوحدة للفترة (2008-2022م).

1. مستوى المعنوية المشاهد ($p\text{-value}=0.010$) للفرق بين متوسطي العائد على حقوق الملكية لمصرف الجمهورية قبل التحول وبعده كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد 0.05، مما يدل على وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في العائد على حقوق الملكية لمصرف الجمهورية قبل سنة التحول وبعدها، وحيث ان الفرق كان موجب، فهذا يشير إلى أن مؤشر العائد على حقوق الملكية لمصرف الجمهورية حدث به انخفاض معنوي بعد سنة التحول.

2. مستوى المعنوية المشاهد ($p\text{-value}=0.036$) للفرق بين متوسطي العائد على حقوق الملكية لمصرف الوحدة قبل التحول وبعده كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد 0.05، مما يدل على وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في العائد على حقوق الملكية لمصرف الوحدة قبل سنة التحول وبعدها، وحيث ان الفرق كان سالب، فهذا يشير إلى أن مؤشر العائد على حقوق الملكية لمصرف الوحدة حدث به ارتفاع معنوي بعد سنة التحول.

3. مستوى المعنوية المشاهد ($p\text{-value}=0.675$) للفرق بين متوسطي العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية قبل التحول وبعده كان أكبر من مستوى المعنوية المحدد 0.05، مما يدل على عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية قبل سنة التحول وبعدها، والإشارة السالبة تشير إلى أن مؤشر العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية الليبية حدث به ارتفاع بعد سنة التحول رغم من عدم أهميته إحصائياً.

• اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: " توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العائد على الودائع للمصارف قبل وبعد التحول".

لمعرفة إن كان هناك فرق معنوي ذو دلالة إحصائية بين العائد على الودائع للمصارف قبل وبعد التحول أم لا، تم استخدام اختبار (T) للعينتين المستقلتين ، فكانت النتائج كما بالجدول (11):

جدول رقم (11)
اختبار وجود فرق بين العائد على الودائع للمصارف قبل وبعد التحول

التساؤل	المصرف	التحول	المتوسط	الفرق	إحصاء الاختبار	مستوى الدلالة	القرار
هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العائد على الودائع للمصارف قبل وبعد التحول	الجمهورية	قبل	0.7486	0.56429	2.548	0.026	توجد فروق
		بعد	0.1843				
	الوحدة	قبل	0.3507	0.48071-	2.482-	0.029	توجد فروق
		بعد	0.8314				
	التجارية	قبل	1.0543	0.23429	0.856	0.409	لا توجد فروق
		بعد	.8200				

من إعداد الباحث اعتمادا على القوائم المالية لمصرفي الوحدة و الجمهورية للفترة (2008-2022م).

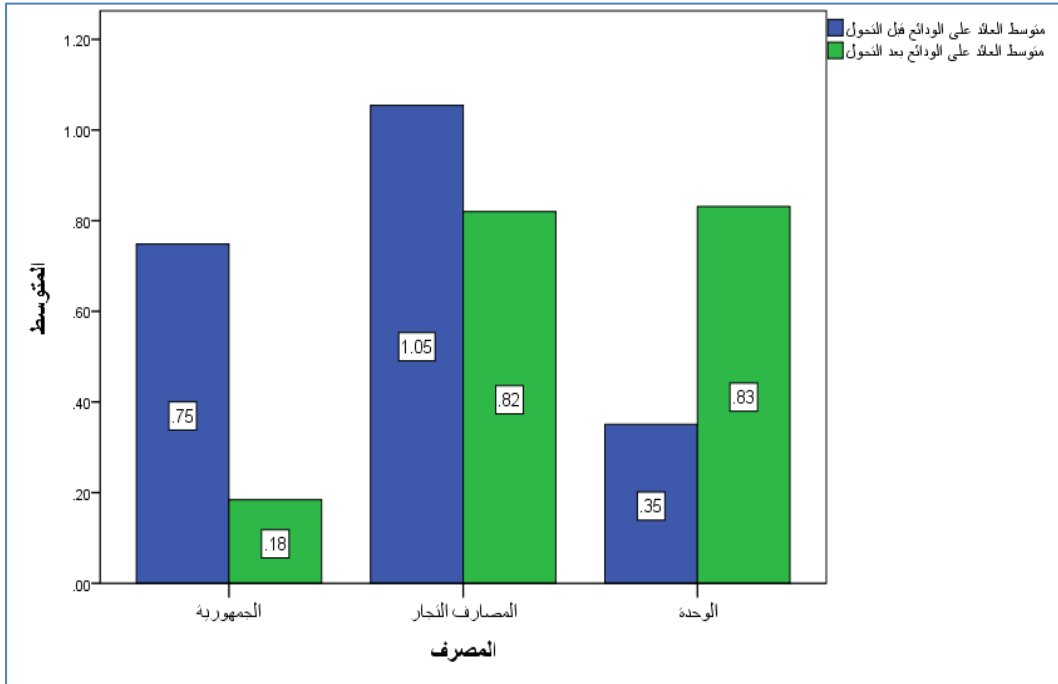
من خلال نتائج الجدول (11)، نلاحظ أن:

1. مستوى المعنوية المشاهد ($p\text{-value}=0.026$) للفرق بين متوسطي العائد على الودائع لمصرف الجمهورية قبل التحول وبعده كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد 0.05، مما يدل على وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في العائد على الودائع لمصرف الجمهورية قبل سنة التحول وبعدها، وحيث إن الفرق كان موجب، فهذا يشير إلى أن مؤشر العائد على الودائع لمصرف الجمهورية حدث به انخفاض معنوي بعد سنة التحول.

2. مستوى المعنوية المشاهد ($p\text{-value}=0.029$) للفرق بين متوسطي العائد على الودائع لمصرف الوحدة قبل التحول وبعده كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد 0.05، مما يدل على وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في العائد على الودائع لمصرف الوحدة قبل سنة التحول وبعدها، وحيث إن الفرق كان سالبا، فهذا يشير إلى أن مؤشر العائد على الودائع لمصرف الوحدة حدث به ارتفاع معنوي بعد سنة التحول.

3. مستوى المعنوية المشاهد ($p\text{-value}=0.409$) للفرق بين متوسطي العائد على الودائع للمصارف التجارية قبل التحول وبعده كان أكبر من مستوى المعنوية المحدد 0.05، مما يدل على عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في العائد على الودائع للمصارف التجارية قبل سنة التحول وبعدها.

ولزيادة التوضيح تم تمثيل بيانات الجدول 11، فكانت على الشكل 4:



الشكل 4: مؤشر العائد على الودائع قبل وبعد التحول
من إعداد الباحث اعتماداً على القوائم المالية كما في الجدول (11)

● اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: " توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العائد على الأموال المتاحة للمصارف قبل وبعد التحول".

لمعرفة إن كان هناك فرق معنوي ذو دلالة إحصائية بين العائد على الأموال المتاحة للمصارف قبل وبعد التحول أم لا، تم استخدام اختبار (T) للعينتين المستقلتين ، فكانت النتائج كما بالجدول (12):

جدول رقم (12)
اختبار وجود فرق بين العائد على الاموال المتاحة للمصارف قبل وبعد التحول

التساؤل	المصرف	التحول	المتوسط	الفرق	احصاء الاختبار	مستوى الدلالة	القرار
هل توجد فروق ذات دلالة احصائية بين العائد على الاموال المتاحة للمصارف قبل وبعد التحول	الجمهورية	قبل	.8000	0.60286	2.503	0.028	توجد فروق
		بعد	.1971				
	الوحدة	قبل	.3363	0.44229-	2.432-	0.032	توجد فروق
		بعد	.7786				
	التجارية	قبل	.9786	0.23571	0.958	0.357	لا توجد فروق
		بعد	.7429				

من إعداد الباحث اعتمادا على القوائم المالية لمصرفي الجمهورية و الوحدة للفترة (2008-2022م).

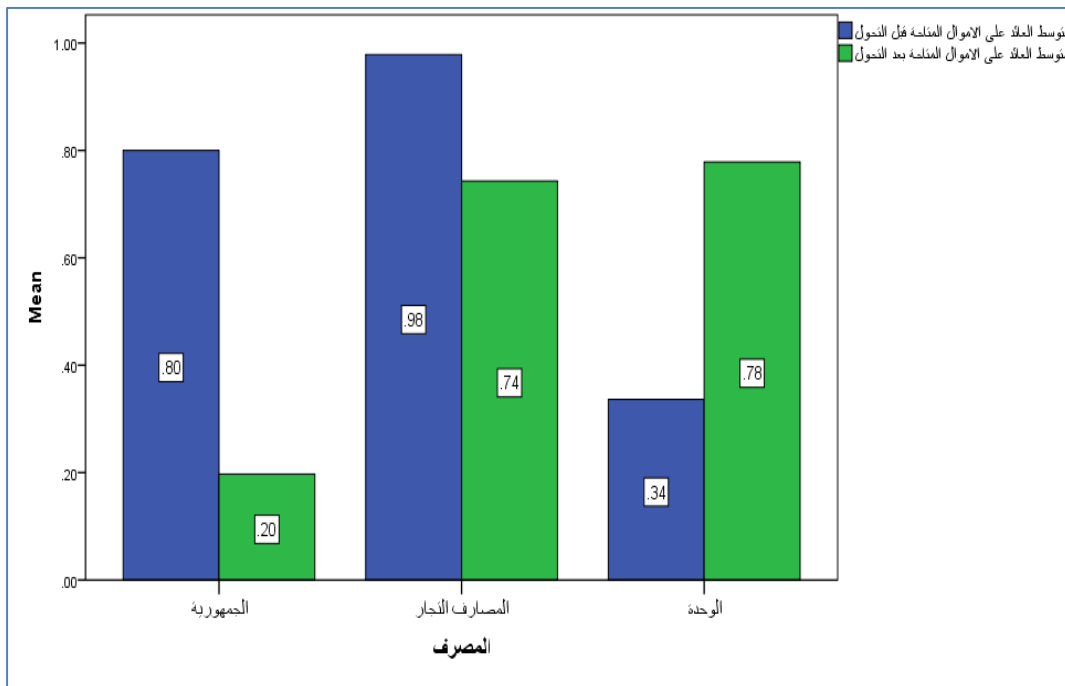
من خلال نتائج الجدول (12)، نلاحظ أن:

1. مستوى المعنوية المشاهد ($p\text{-value}=0.028$) للفرق بين متوسطي العائد على الأموال المتاحة لمصرف الجمهورية قبل التحول وبعده كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد 0.05، مما يدل على وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في العائد على الأموال المتاحة لمصرف الجمهورية قبل سنة التحول وبعدها، وحيث إن الفرق كان موجبا، فهذا يشير الي أن مؤشر العائد على الأموال المتاحة لمصرف الجمهورية حدث به انخفاض معنوي بعد سنة التحول.

2. مستوى المعنوية المشاهد ($p\text{-value}=0.032$) للفرق بين متوسطي العائد على الأموال المتاحة لمصرف الوحدة قبل التحول وبعده كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد 0.05، مما يدل على وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في العائد على الأموال المتاحة لمصرف الوحدة قبل سنة التحول وبعدها، وحيث إن الفرق كان سالبا، فهذا يشير إلي أن مؤشر العائد على الأموال المتاحة لمصرف الوحدة حدث به ارتفاع معنوي بعد سنة التحول.

3. مستوى المعنوية المشاهد ($p\text{-value}=0.357$) للفرق بين متوسطي العائد على الأموال المتاحة للمصارف التجارية قبل التحول وبعده كان أكبر من مستوى المعنوية المحدد 0.05، مما يدل على عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في العائد على الأموال المتاحة للمصارف التجارية قبل سنة التحول وبعدها.

ولزيادة التوضيح تم تمثيل بيانات الجدول 12، فكانت على الشكل 5:



الشكل 5: مؤشر العائد على الأموال المتاحة قبل وبعد التحول

من إعداد الباحث اعتماداً على القوائم المالية كما في الجدول (12)

- اختبار الفرضية الرئيسية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمؤشرات ربحية لفترتي قبل وبعد التحول للمصرفية الإسلامية بين مصرف الجمهورية ومصرف الوحدة وينبثق منها الفرضيات الفرعية.
- اختبار الفرضية الفرعية الأولى: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العائد على الأصول قبل سنة التحول لمصرف الجمهورية والوحدة. لمعرفة إن كان هناك فرق معنوي ذو دلالة إحصائية بين العائد الأصول على قبل سنة التحول لمصرف الجمهورية والوحدة أم لا، تم استخدام اختبار (T) للعينتين المستقلتين، فكانت النتائج كما بالجدول (13):

جدول رقم (13)
اختبار وجود فرق بين العائد على الاصول قبل سنة التحول لمصرف الجمهورية والوحدة

التساؤل	المصرف	المتوسط	الفرق	إحصاء الاختبار	مستوى الدلالة	القرار
هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العائد على الأصول قبل سنة التحول لمصرف الوحدة والجمهورية	الجمهورية	0.4286	0.247423	1.874	0.085	لا توجد فروق
	الوحدة	0.1811				

من إعداد الباحث اعتماداً على القوائم المالية لمصرفي الجمهورية و الوحدة للفترة (2008-2022).

من خلال نتائج الجدول (13)، نلاحظ أن مستوى المعنوية المشاهد ($p\text{-value}=0.085$) للفرق بين المتوسطين كان أكبر من مستوى المعنوية المحدد 0.05، مما يدل على عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في العائد على الاصول قبل سنة التحول للمصرفين.

ولزيادة التوضيح تم تمثيل بيانات الجدول 13، فكانت على الشكل 6:



الشكل 6: مؤشر العائد على الأصول قبل سنة التحول للمصرفين
من إعداد الباحث اعتماداً على القوائم المالية كما في الجدول (13)

- اختبار الفرضية الفرعية الثانية: " توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العائد على الأصول بعد سنة التحول لمصرف الجمهورية والوحدة.
لمعرفة إن كان هناك فرق معنوي ذو دلالة إحصائية بين العائد الأصول على بعد سنة التحول لمصرف الجمهورية والوحدة أم لا، تم استخدام اختبار (T) للعينتين المستقلتين ، فكانت النتائج كما بالجدول (14):

جدول رقم (14)

اختبار وجود فرق بين العائد على الأصول بعد سنة التحول لمصرف الجمهورية والوحدة

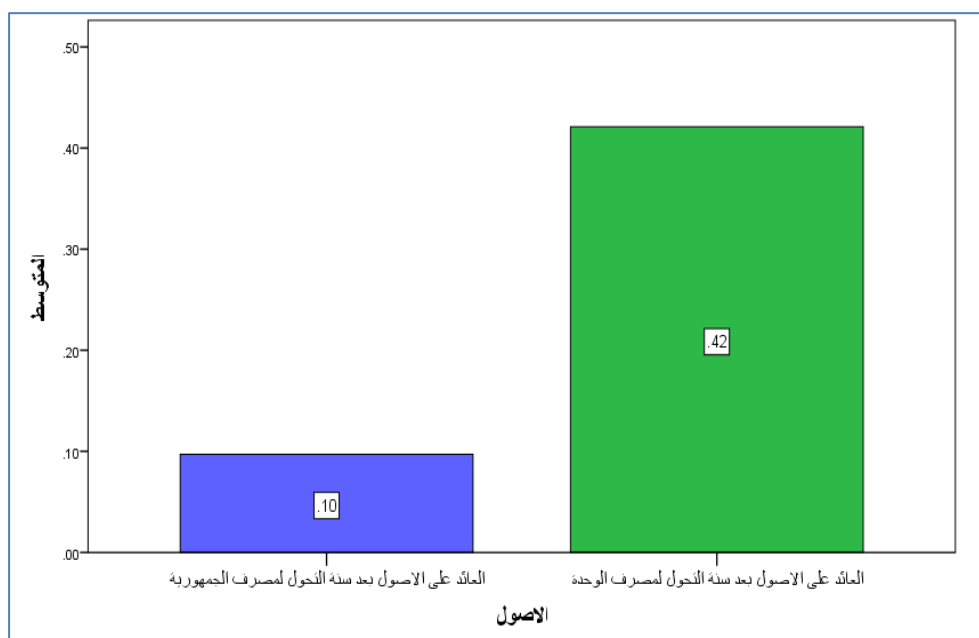
القرار	مستوى الدلالة	إحصاء الاختبار	الفرق	المتوسط	المصرف	التساؤل
توجد فروق	0.003	3.768-	0.32400-	0.0971	الجمهورية	هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العائد على الأصول بعد سنة التحول لمصرف الوحدة والجمهورية
				0.4211	الوحدة	

من إعداد الباحث اعتماداً على القوائم المالية لمصرفي الجمهورية والوحدة للفترة (2008-2022).

من خلال نتائج الجدول (14)، نلاحظ أن مستوى المعنوية المشاهد ($p\text{-value}=0.003$) للفرق بين المتوسطين كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد 0.05، مما يدل على وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في العائد على الأصول بعد سنة التحول للمصرفين. وحيث أن الفرق

كان سالبا، فهذا يشير إلى أن مؤشر العائد على الأصول بعد سنة التحول لمصرف الوحدة أكبر من العائد على الأصول بعد سنة التحول لمصرف الجمهورية.

ولزيادة التوضيح تم تمثيل بيانات الجدول 14، فكانت على الشكل 7:



الشكل 7: مؤشر العائد على الأصول بعد سنة التحول للمصرفين

من إعداد الباحث اعتمادا على القوائم المالية كما في الجدول (14)

• اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: " توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية قبل سنة التحول لمصرف الجمهورية والوحدة.

لمعرفة إن كان هناك فرق معنوي ذو دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية على قبل سنة التحول لمصرف الجمهورية والوحدة أم لا، تم استخدام اختبار (T) للعينتين المستقلتين ، فكانت النتائج كما بالجدول (15):

جدول رقم (15)

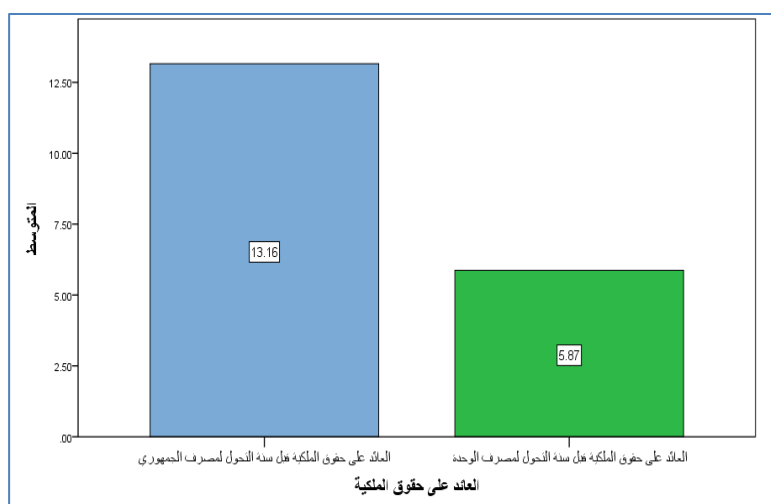
اختبار وجود فرق بين العائد على حقوق الملكية قبل سنة التحول لمصرف الجمهورية والوحدة

التساؤل	المصرف	المتوسط	الفرق	احصاء الاختبار	مستوى الدلالة	القرار
هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية قبل سنة التحول لمصرف الوحدة والجمهورية	الجمهورية	13.1586	7.28714	2.001	0.068	لا توجد فروق
	الوحدة	5.8714				

من إعداد الباحث اعتمادا على القوائم المالية لمصرفي الجمهورية والوحدة للفترة (2008-2022).

من خلال نتائج الجدول (15)، نلاحظ أن مستوى المعنوية المشاهد ($p\text{-value}=0.068$) للفرق بين المتوسطين كان أكبر من مستوى المعنوية المحدد 0.05، مما يدل على عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في العائد على حقوق الملكية قبل سنة التحول للمصرفين.

ولزيادة التوضيح تم تمثيل بيانات الجدول 15، فكانت على الشكل 8:



الشكل 8: مؤشر العائد على حقوق الملكية قبل سنة التحول للمصرفين

من إعداد الباحث اعتمادا على القوائم المالية كما في الجدول (15)

● اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية بعد سنة التحول لمصرف الجمهورية والوحدة.

لمعرفة إن كان هناك فرق معنوي ذو دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية على بعد سنة التحول لمصرف الجمهورية والوحدة أم لا، تم استخدام اختبار (T) للعينتين المستقلتين، فكانت النتائج كما بالجدول (16):

جدول رقم (16)

اختبار وجود فرق بين العائد على حقوق الملكية بعد سنة التحول لمصرف الجمهورية والوحدة

القرار	مستوى الدلالة	إحصاء الاختبار	الفرق	المتوسط	المصرف	التساؤل
						هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية بعد سنة التحول
توجد فروق	0.002	4.070-	9.17714-	3.0900	الجمهورية	الملك
				12.2671	الوحدة	

						لمصرف الوحدة والجمهورية
--	--	--	--	--	--	----------------------------

من إعداد الباحث اعتمادا على القوائم المالية لمصرفي الجمهورية والوحدة للفترة (2008-2022).

من خلال نتائج الجدول (16)، نلاحظ أن مستوى المعنوية المشاهد ($p\text{-value}=0.002$) للفرق بين المتوسطين كان اصغر من مستوى المعنوية المحدد 0.05، مما يدل على وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في العائد على حقوق الملكية بعد سنة التحول للمصرفين. وحيث أن الفرق كان سالبا، فهذا يشير إلي أن مؤشر العائد على حقوق الملكية بعد سنة التحول لمصرف الوحدة اكبر من العائد على حقوق الملكية بعد سنة التحول لمصرف الجمهورية.

ولزيادة التوضيح تم تمثيل بيانات الجدول 16، فكانت على الشكل 9:



الشكل 9: مؤشر العائد على حقوق الملكية بعد سنة التحول للمصرفين

من إعداد الباحث اعتمادا على القوائم المالية كما في الجدول (16)

- اختبار الفرضية الفرعية الخامسة: " توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العائد على الودائع قبل سنة التحول لمصرف الجمهورية والوحدة.

لمعرفة إن كان هناك فرق معنوي ذو دلالة إحصائية بين العائد على الودائع قبل سنة التحول لمصرف الجمهورية والوحدة أم لا، تم استخدام اختبار (T) للعينتين المستقلتين ، فكانت النتائج كما بالجدول (17):

جدول رقم (17)

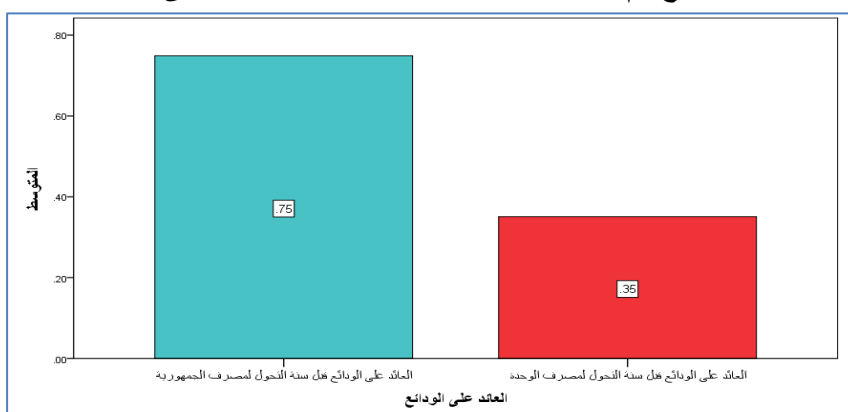
اختبار وجود فرق بين العائد على الودائع قبل سنة التحول لمصرف الجمهورية والوحدة

التساؤل	المصرف	المتوسط	الفرق	إحصاء الاختبار	مستوى الدلالة	القرار
هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العائد على الودائع قبل سنة التحول لمصرف الوحدة والجمهورية	الجمهورية	0.7486	0.39786	1.637	0.128	لا توجد فروق
	الوحدة	0.3507				

من إعداد الباحث اعتمادا على القوائم المالية لمصرفي الجمهورية والوحدة للفترة (2008-2022م).

من خلال نتائج الجدول (17)، نلاحظ أن مستوى المعنوية المشاهد (p -value=0.128) للفرق بين المتوسطين كان أكبر من مستوى المعنوية المحدد 0.05، مما يدل على عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في العائد على الودائع قبل سنة التحول للمصرفين.

ولزيادة التوضيح تم تمثيل بيانات الجدول 17، فكانت على الشكل 10:



الشكل 10: مؤشر العائد على الودائع قبل سنة التحول للمصرفين

من إعداد الباحث اعتمادا على القوائم المالية كما في الجدول (17)

- اختبار الفرضية الفرعية السادسة: " توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العائد على الودائع بعد سنة التحول لمصرف الجمهورية والوحدة.

لمعرفة إن كان هناك فرق معنوي ذو دلالة إحصائية بين العائد على الودائع بعد سنة التحول لمصرف الجمهورية والوحدة. أم لا، تم استخدام اختبار (T) للعينتين المستقلتين ، فكانت النتائج كما بالجدول (18):

جدول رقم (18)

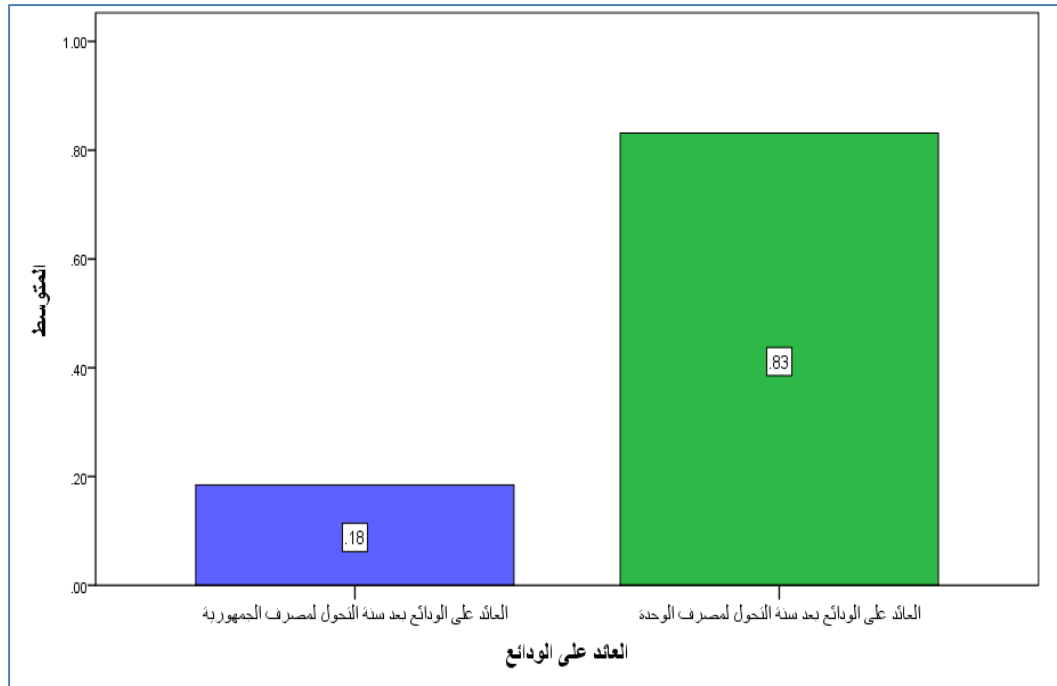
اختبار وجود فرق بين العائد على الودائع بعد سنة التحول لمصرف الجمهورية والوحدة.

القرار	مستوى الدلالة	إحصاء الاختبار	الفرق	المتوسط	المصرف	التساؤل
توجد فروق	0.002	3.902-	0.64714-	0.1843	الجمهورية	هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العائد على الودائع بعد سنة التحول لمصرف الوحدة والجمهورية
				0.8314	الوحدة	

من إعداد الباحث اعتمادا على القوائم المالية لمصرفي الجمهورية والوحدة. للفترة (2008-2022).

من خلال نتائج الجدول (18)، نلاحظ ان مستوى المعنوية المشاهد ($p\text{-value}=0.002$) للفرق بين المتوسطين كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد 0.05، مما يدل على وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في العائد على الودائع بعد سنة التحول للمصرفين. وحيث أن الفرق كان سالبا، فهذا يشير إلي أن مؤشر العائد على الودائع بعد سنة التحول لمصرف الوحدة أكبر من العائد على الودائع بعد سنة التحول لمصرف الجمهورية.

ولزيادة التوضيح تم تمثيل بيانات الجدول 18، فكانت على الشكل 11:



الشكل 11: مؤشر العائد على الودائع بعد سنة التحول للمصرفين
من إعداد الباحث اعتماداً على القوائم المالية كما في الجدول (18)

- اختبار الفرضية الفرعية السابعة: " توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العائد على الأموال المتاحة قبل سنة التحول لمصرف الجمهورية والوحدة. لمعرفة إن كان هناك فرق معنوي ذو دلالة إحصائية بين العائد على الأموال المتاحة قبل سنة التحول لمصرف الجمهورية والوحدة. أم لا، تم استخدام اختبار (T) للعينتين المستقلتين ، فكانت النتائج كما بالجدول (19):

جدول رقم (19)

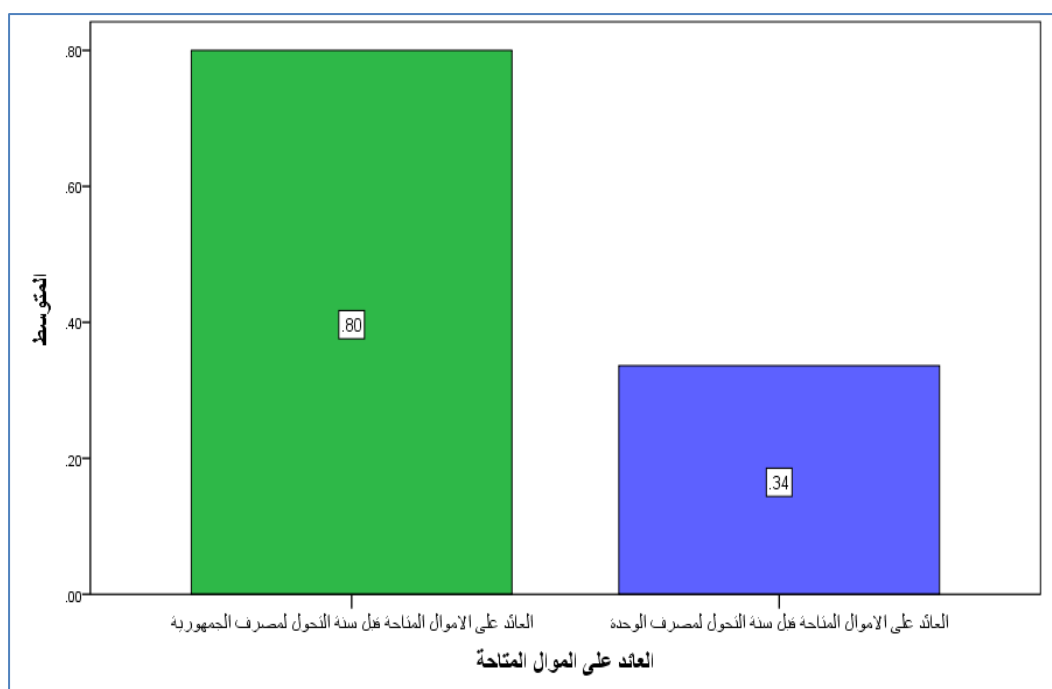
اختبار وجود فرق بين العائد على الأموال المتاحة قبل سنة التحول لمصرف الجمهورية والوحدة.

القرار	مستوى الدلالة	إحصاء الاختبار	الفرق	المتوسط	المصرف	التساؤل
لا توجد فروق	0.099	1.787	0.46371	0.8000	الجمهورية	هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العائد على الأموال المتاحة قبل سنة التحول لمصرف الوحدة والجمهورية
				0.3363	الوحدة	

من إعداد الباحث اعتماداً على القوائم المالية لمصرفي الجمهورية والوحدة. للفترة (2008-2022م).

من خلال نتائج الجدول (19)، نلاحظ أن مستوى المعنوية المشاهد ($p\text{-value}=0.099$) للفرق بين المتوسطين كان أكبر من مستوى المعنوية المحدد 0.05، مما يدل على عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في العائد على الأموال المتاحة قبل سنة التحول للمصرفين.

ولزيادة التوضيح تم تمثيل بيانات الجدول 19، فكانت على الشكل 12:



الشكل 12: مؤشر العائد على الأموال المتاحة قبل سنة التحول للمصرفين

من إعداد الباحث اعتماداً على القوائم المالية كما في الجدول (19)

- اختبار الفرضية الفرعية الثامنة: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العائد على الأموال المتاحة بعد سنة التحول لمصرف الجمهورية والوحدة. لمعرفة ان كان هناك فرق معنوي ذو دلالة إحصائية بين العائد على الأموال المتاحة بعد سنة التحول لمصرف الوحدة والجمهورية أم لا، تم استخدام اختبار (T) للعينتين المستقلتين، فكانت النتائج كما بالجدول (20):

جدول رقم (20)

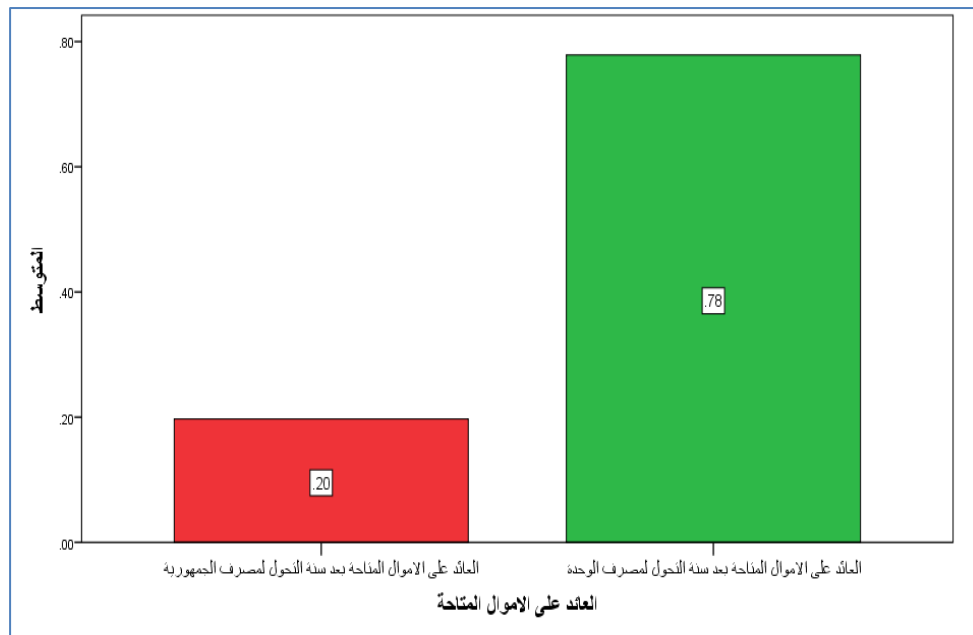
اختبار وجود فرق بين العائد على الأموال المتاحة بعد سنة التحول لمصرف الوحدة والجمهورية

التساؤل	المصرف	المتوسط	الفرق	إحصاء الاختبار	مستوى الدلالة	القرار
هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العائد على الأموال المتاحة بعد سنة التحول لمصرف الوحدة والجمهورية	الجمهورية	0.1971	-0.58143	-3.773	0.003	توجد فروق
	الوحدة	0.7786				

من إعداد الباحث اعتمادا على القوائم المالية لمصرفي الوحدة و الجمهورية للفترة (2008-2022م).

من خلال نتائج الجدول (20)، نلاحظ أن مستوى المعنوية المشاهد ($p\text{-value}=0.003$) للفرق بين المتوسطين كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد 0.05، مما يدل على وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في العائد على الأموال المتاحة بعد سنة التحول للمصرفين. وحيث أن الفرق كان سالبا، فهذا يشير إلي أن مؤشر العائد على الأموال المتاحة بعد سنة التحول لمصرف الوحدة أكبر من العائد على الأموال المتاحة بعد سنة التحول لمصرف الجمهورية.

ولزيادة التوضيح تم تمثيل بيانات الجدول 20، فكانت على الشكل 13:



الشكل 13: مؤشر العائد على الأموال المتاحة بعد سنة التحول للمصرفين من إعداد الباحث اعتمادا على القوائم المالية كما في الجدول (20)

النتائج:

بناءً على التحليل، وصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. نجح التحول في تحقيق أهدافه لصالح مصرف الوحدة، بينما كان له تأثير عكسي على مصرف الجمهورية، مما يستوجب تحليلاً أعمق لأسباب هذا التفاوت لضمان تحقيق العدالة والتنافسية في القطاع المصرفي.
2. بعد سنة التحول تحسن مؤشر العائد على الأصول بالنسبة لمصرف الوحدة مقارنة بالعائد على الأصول لمصرف الجمهورية.
3. بعد سنة التحول تحسن مؤشر العائد على حقوق الملكية بالنسبة لمصرف الوحدة مقارنة بالعائد على حقوق الملكية لمصرف الجمهورية.
4. بعد سنة التحول تحسن مؤشر العائد على الودائع بالنسبة لمصرف الوحدة مقارنة بالعائد على الودائع لمصرف الجمهورية.
5. بعد سنة التحول تحسن مؤشر العائد على الأموال المتاحة بالنسبة لمصرف الوحدة مقارنة بالعائد على الأموال المتاحة لمصرف الجمهورية.

التوصيات :

1. العمل على تعميق تطبيقات التمويل الإسلامي في المصارف التي تراجع أداؤها (وخاصة مصرف الجمهورية)، وتطوير استراتيجيات أكثر كفاءة لتحقيق الربحية من الأصول وحقوق الملكية، استجابة للنتائج التي أظهرت تراجعاً معنوياً في العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية لديها بعد التحول.
2. العمل على تطوير استراتيجيات متخصصة لإدارة الأصول والموارد المالية في المصارف الإسلامية، بهدف رفع كفاءة توليد الربحية من الأصول (العائد على الأصول) وتحسين الربحية الناتجة عن حقوق الملكية (العائد على حقوق الملكية)، مع التركيز على سياسات استثمار وتوظيف أكثر فعالية.
3. عمل المصارف على تنويع مصادر التمويل وتعزيز كفاءة إدارة حقوق الملكية، مستهدفةً تحسين الربحية المقدمة للمساهمين (العائد على حقوق الملكية)، وذلك من خلال دراسة نماذج تمويلية مبتكرة وتقليل التكلفة الرأسمالية، مع الاستفادة من تجربة المصارف التي أظهرت تحسناً في هذا المؤشر (كمصرف الوحدة).
4. على المصرف المركزي والجهات الرقابية العمل على توحيد منهجيات قياس واحتساب مؤشرات الربحية الأساسية (مثل العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية)، وذلك لضمان عدالة المقارنات بين المصارف وتحديد مصادر الفروق الحقيقية (كالتالي أظهرت تفوق المصارف التجارية في بعض المؤشرات) بدقة.
5. على المصارف التي تفوق أداؤها (كمصرف الوحدة) نقل التجارب والخبرات الناجحة في تعزيز الربحية الشاملة بعد التحول إلى بقية المصارف (وخاصة مصرف الجمهورية)، وذلك في مجالات تحسين الربحية من الأصول، ورفع الربحية من حقوق الملكية، من خلال ورش عمل وتبادل الخبرات.
6. العمل على تحسين الربحية من الموارد التمويلية (الودائع) في المصارف الإسلامية، وذلك بهدف تعزيز مؤشر العائد على الودائع الذي أظهر تحسناً في بعض المصارف (كمصرف الجمهورية والوحدة)، عبر تطوير منتجات استثمارية تعزز المردودية من هذه الموارد مع الحفاظ على التوافق الشرعي.

7. إصدار تعليمات وتوجيهات رقابية لتعزيز كفاءة تحويل الأموال المتاحة إلى أرباح، للحد من التباين في نتائج مؤشر العائد على الأموال المتاحة (الذي تحسن في مصرف الوحدة وتراجع في مصرف الجمهورية)، وضمان تحقيق استفادة مثلى من رأس المال المتاح للإقراض والاستثمار في البيئة الإسلامية.

8. العمل على تعزيز كفاءة إدارة محافظ الاستثمار والائتمان لتعزيز الربحية ضمن ضوابط العمل المصرفي الإسلامي، وذلك لمعالجة التحديات التي قد تكون وراء تراجع الربحية من الأصول وحقوق الملكية في بعض المصارف، وضمان تحقيق أرباح مستدامة ومتنامية.

9. إجراء تقييم دوري شامل لأثر التحول الهيكلي على مؤشرات الربحية الأساسية للمصارف، مع تحليل مقارن ومتطور يستند إلى النتائج التفصيلية لهذه الدراسة، وذلك لرصد الاتجاهات طويلة المدى وقياس مدى استدامة التحسينات أو معالجة التراجعات في مؤشرات مثل العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على الودائع، والعائد على الأموال المتاحة.

المراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: المراجع باللغة العربية

الكتب:

- ابن منظور، محمد بن مكرم (د، ت): لسان العرب، دار المعارف، القاهرة- مصر، ط1، ج3.
- الفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد (2005): القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط8، ج1
- الزبيدي، محمد بن عبد الرزاق الحصري: تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية، ج6.
- الجوهري، أبي نصر إسماعيل بن حماد (1990): القاموس الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، دار المعالم ج2.
- بن إسماعيل، أبو الحصن علي (1996): المخصص، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط1، ج3.
- قلعجي، محمد رواس، وقنيبي، حامد صادق (1988): لغة الفقهاء، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط2.
- النيسابوري، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، الوسيط في تفسير القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- الأبياري، إبراهيم بن إسماعيل، الموسوعة القرآن، مؤسسة سجل العرب، ج4.
- أبو إسحاق، إبراهيم بن السري بن سهل (1988): معاني القرآن وإعرابه، عالم الكتب – بيروت، ط1، ج3.
- الثعلبي، أحمد بن محمد بن إبراهيم (2002): الكشف والبيان عن تفسير القرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط1، ج6.

الزحيلي، وهبة بن مصطفى، التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، دار الفكر المعاصر - دمشق، ط2، ج16.

الرسائل والدراسات

البطاط والعطار (2021)، تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج PATROL دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد [6]، العدد [62]، ص ص 29-49.

الجندي، فرج سليم ، وعيسى أسامة مفتاح، والولكي، وليد صالح (2024)، تقييم مؤشرات الربحية للمصارف التجارية الليبية قبل وبعد القانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن التحول إلى المصرفية الليبية، مجلة ريادة الأعمال الإسلامية، المجلد [9]، العدد [2]، أكتوبر، ربيع الثاني، ص ص 115-135.

العقل، هيفاء صالح، عبد الرحمن، نجلاء إبراهيم (2020): أثر السيولة في ربحية المصارف الإسلامية: دراسة عينة من المصارف الإسلامية السعودية للفترة الزمنية 2013- 2018م، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانون، العدد 14، المجلد 4.

غيث، أماني أحمد فاضل عدوى، و أحمد، محمد عنتر، (2025): تأثير الشمول المالي على ربحية البنوك : دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي المصري، مجلة السادات للبحوث الإدارية والمالية، المجلد الثالث، العدد الثاني.

ماهر، أسعد حمدي محمد، الجاف، حارث حامد أحمد(2022):مؤشرات الربحية المصرفية وانعكاساتها على الاستثمار لعينة من المصارف التجارية المدرجة في هيئة الأوراق المالية العراقية، مجلة جامعة التنمية البشرية، العدد 1، المجلد 8.

الفرجاني، ابراهيم مسعود، ونصيب أحمد محمد (2023)، تقييم أداء المصارف التجارية الليبية باستخدام النسب المالية الأساسية، مجلة المختار للعلوم الاقتصادية، المجلد [10]، العدد [19].

الشيخ، فهمي مصطفى، (2016)، التحليل المالي: شركات وأسواق مالية، نابلس: دار عقبة للنشر والتوزيع، الطباعة الثانية.

تواتي، أحمد بالقاسم، والبشتي علي عبد السلام (2022)، تقييم أثر التحول للصيرفة الإسلامية على الأداء المالي باستخدام معيار CAMEL دراسة حالة مصرف المتحد للتجارة والاستثمار، مجلة الدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، المجلد [5]، العدد [2].

تواتي، أحمد بالقاسم، (2021)، تقييم أداء المصارف التجارية الليبية الخاصة باستخدام المعايير التقييمية، مجلة الجامعة، نقابة أعضاء هيئة التدريس الجامعي - طرابلس، ليبيا، 2021

بن عبد الرحمن، البشير، وشرفة، حكيمة (2022)، تقييم تجربة التحول للعمل المصرفي الاسلامي عن طريق مدخل الفروع الاسلامية: المصرف السعودي الفرنسي أنموذجاً، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، المجلد [18]، العدد [22]، ص ص 183-193.

كريم، إبراهيم كامل بريدان (2024)، تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية باستخدام نموذج PATROL دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرف الوحدة والجمهورية والمتحد للتجارة والاستثمار للفترة (2020-2022) ، مجلة الأصالة المجلد [2]، العدد [10]، ص ص 70-85.

قبقب، أبو راي عيسى (2023)، تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية قبل وبعد التحول للصيرفة الإسلامية باستخدام نموذج دوبونت (DuPont) دراسة تحليلية عن مصرف شمال أفريقيا"، مجلة العلوم الانسانية والتطبيقية، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، المجلد [15]، العدد [7].

مادي، محمد الهادي (2020)، تقييم الاداء المالي للمصارف التجارية الليبية: دراسة مقارنة بين المصارف العامة والخاصة بمدينة بنغازي، المجلة العلمية للجامعة المفتوحة بنغازي، المجلد [1]، العدد [2]، يونيو، 2020، ص ص 65-87.

التير، وسام أحمد (2020)، واقع المصارف التجارية في ظل القانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن منع الخدمات غير الشرعية، رسالة ماجستير في التمويل والمصارف، جامعة طرابلس.

الشريف، محمد علي، والحداد، فيصل عبد السلام. (2020). معوقات تحول المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية في ليبيا نموذج مصرف الصحاري الليبي، مجلة الرفاق للمعرفة، العدد الخامس، 72-105.

العطيات، يزن خلف، والحكيم، منير سليمان (2010): أثر التحول المصرفية الإسلامية في تطوير أليات وأدوات استقطاب الموارد المالية وتوظيفها، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الاسلامي 2.

التارقي، فدوى حسين، وعمران، سمية خليفة. (2025). مدى إمكانية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية "دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في مدينة سبها وضواحيها". مجلة جامعة فزان العلمية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الثاني لتطوير العلوم الإدارية والمالية، 705-686.

مجيد، زينب عبدالخالق، ونعيمش، راضي عبيد. (2023). تحليل مؤشرات الربحية لعينة من المصارف التجارية العراقية. مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد (18) العدد (69)، 327-302.

عبدالعزیز، عبدالعزيز إمينسي سالم، وبدر، أكرم سالم المبروك. (2024). تقييم الأداء المالي في المصارف التجارية الليبية باستخدام مؤشرات الربحية. مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، المجلد التاسع (العدد الثالث)، 462-446.

الحاج، عبدالحמיד مفتاح إحمد، والقحيص، أحمد إبراهيم محمد. (2023). مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية الليبية. مجلة دراسات الانسان والمجتمع، العدد (22)، 1-23.

جموم، طارق البشير. (2021). العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية حسب نظرة العاملين فيها (دراسة على المصارف التجارية لبلدية الزاوية). مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية، العدد الثاني، 242-211.

بن ختو، الطاهر. (2018). محددات الربحية في البنوك التجارية دراسة حالة بنك (BNA – BEA – AGB – SGA) خلال الفترة 2009-2016، [رسالة ماستر غير منشورة]، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة.

رستم، مريم سعد. (2014). تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية، [أطروحة دكتوراه غير منشورة]، جامعة حلب.

المسعودي، أحمد أسعد أحمد. (2024). تحويل المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي. مجلة الأصالة، المجلد الثاني (العدد العاشر)، 553-535.

حسين، أحمد علي، والمولى، إبراهيم فضل. (2021). تقييم الربحية وأثرها على الإنتاجية في المصارف التجارية (بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة). مجلة كلية مدينة العلم، المجلد 13(1)، 173-201.

الفرجاني، إبراهيم مسعود، والدرسي، عبدالله جادالمولى. (2021). مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية الليبية. الجامعي العدد(33)، 201-220

محمود، دعاء شاكر، ومهدي، حسين رضا. (2022). تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية.

سيف الإسلام، بن سعدون. (2019). أثر السيولة على الربحية في البنوك التجارية دراسة مقارنة لعدد من البنوك الجزائرية العامة والخاصة للفترة 2013 – 2017، [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة 8 ماي 1945 – قالمة.

مصطفى، إبراهيم محمد مصطفى. (2006) تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية (دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية)، [رسالة ماجستير غير منشورة]، الجامعة الأمريكية المفتوحة.

عبدالكريم، إبراهيم محمد، وعبدالمجيد، محمد قاسم، والبقار، مصطفى سالم. (2016) تقييم ظاهرة بطئ تحول المصارف التقليدية الليبية إلى مصارف إسلامية. مجلة جامعة سرت العلمية (العلوم الإنسانية)، المجلد السادس (العدد الأول)، 207.

الموسوي، لمياء علي إبراهيم. (2022). تحليل علاقة المحددات الداخلية والخارجية بالربحية وتأثيرها في الاستقرار المصرفي طبقاً لمنظور بازل III دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2005-2020)، [أطروحة دكتوراه غير منشورة]، جامعة كربلاء.

سفيان، أسمع. (2022). التحول للصيرفة الإسلامية في الجزائر الواقع والآفاق، [أطروحة دكتوراه غير منشورة]، جامعة الجزائر.

العطيات، يزن خلف سالم. (2007). تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية - دراسة لبيان مدى إمكانية التطبيق في الأردن، [أطروحة دكتوراه غير منشورة]، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

عبد الرحمن، بن عمارة، وخولة، بعابشة. (2023). قرار التمويل وأثره على مؤشر الربحية في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة لمؤسسة كوندور – برج بو عريريج)، [رسالة ماستر غير منشورة]، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بو عريريج.

العازمي، خالد سالم. (2021). تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية (الكويت أنموذجًا). مجلة الفراند في البحوث الإسلامية والعربية جامعة الأزهر، المجلد الحادي والأربعون، 1746-1781.

الأزرعي، ميري جوزف. (2024). محددات السيولة والربحية المصرفية في المصارف السورية الخاصة دراسة المحددات المشتركة. المعهد العالي لإدارة الأعمال.

مرهج، منذر، وحمودة، عبدالواحد، ومزيق، رامي أكرم، (2014): تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات: دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد2، المجلد36.

حسون، هالة عيدان، وخلف، وحيدة جبر. (2022). تحليل وقياس العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية (دراسة تطبيقية على مصرف) بغداد ومصرف الشرق الأوسط). مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد الثالث(العدد 1)، 297-318.

الشهلي، كامل غني محمد(2020): أثر السيولة المصرفية وكفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية : دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة العراقية.

رقادة، نبيلة (2016): دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر للفترة 2004-2014، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة- كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

عثمانية، أمينة، وبو مزاید، إبراهيم. (2021). أثر الاندماج المصرفي على تحسين ربحية البنوك التجارية – دراسة حالة التجاري وفا بنك. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 08(01)، 160-179.

سلمان، بن بعبيش، وعبد الرحمان، بن ساعد. (2022). محددات الربحية في البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS دراسة على عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2012-2019. المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، المجلد 13، 53-73.

بن طبولة، شهاب الدين، وحريد، أسامة. (2022). موازنة نمو المؤسسة بين هدفي السيولة والربحية دراسة تطبيقية بمركب عمر بن عمر - الفجوج - قالمة. [رسالة ماستر غير منشورة]، جامعة 8 ماي 1945 - قالمة.

داغر، علي عبد الكريم (2024). أثر هيكل رأس المال والمخاطر المصرفية دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2010-2021، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء.

الأجنف، أيمن محمد الفيتوري. (2025). أثر السيولة المصرفية على ربحية المصارف التجارية العاملة في ليبيا. مجلة رفاق المعرفة، العدد الثامن، 374-397.

الشحادة، عبد الرزاق قاسم، والرفاعي، غالب عوض، وقاسم، عامر محمد. (2022). العلاقة بين مخاطر السيولة والربحية في البنوك التجارية المدرجة ببورصة عمان. مجلة جامعة العين للأعمال والقانون، الاصدار الأول، 1-16.

بن يحي، شريفة، وأم زيتي، مروة (2022). آلية التحول من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية: التجربة الماليزية نموذجا، جامعة محمد البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

المواقع الحكومية:

<https://www.jbank.ly/ar/>

<https://www.wahdabank.com.ly>

ثالثاً: المراجع باللغة الإنجليزية:

Ahsan, Mohammad Kamrul (2016), Measuring Financial Performance Based on CAMEL: A Study on Selected Islamic Banks in Bangladesh, Asian Business Review, Vol. [6], No. [13], DOI:10.18034/abr.v6i1.803.

Dofani Ahmad, (2024), The effect of The Internal Factors in the Libyan Commercial Banks on The Financial Performance under the implementation of the Law No. (1), 2013 for preventing The Illegal services, A Phd Dissertation in Accountant, Sabah al-Din Zaim University, Turkey.

Monir Ahmmed (2022), Reasons for the transition of conventional banks to Islamic banking in Bangladesh: Evidence from balance sheets and factor analyses, IIUC Business Review, Vol.-11, Issue-1, Dec. 2022. DOI: <https://doi.org/10.3329/iiucbr.v11i1.69009>.

Omar Mohamed Abdalbaset, (2021), The Relationship Between The Effectiveness of Internal Control and Financial Performance: An Empirical Study on Libyan Commercial Banks, PhD Thesis in Accounting, Islamic University of Al Saied Mohamed Bin Ali Al Sanussi.

Hank, N. (2023). The concept and mechanism of transition from conventional banking to Islamic banking. International Journal of Al-Turath in Islamic Wealth and Finance, 4(2), 49–65. IIUM Institute of Islamic Banking and Finance

الملاحق

T-TEST GROUPS=المصرف(1 2)

/MISSING=ANALYSIS

/VARIABLES=الاصول_الجمهوريّة

/CRITERIA=CI(.95).

T-Test

Notes

Output Created		01-JAN-2026 13:50:39
Comments		
Input	Data	C:\Users\MGM\Desktop\ \2025_الخير_ شغل الربع _sav تمويل_2025 قبل التحول_ المصرفين
	Active Dataset	DataSet3
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	14
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each analysis are based on the cases with no missing or out-of-range data for any variable in the analysis.

Syntax		T-TEST GROUPS=المصرف(1 2)
		/MISSING=ANALYSIS
		/VARIABLES=الاصول_الجمهورية
		/CRITERIA=CI(.95).
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.03

Group Statistics

المصرف	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
العائد على الأصول قبل التحول	7	.4286	.29963	.11325
الوحدة	7	.1811	.17943	.06782

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means	
		F	Sig.	t	df
العائد على الأصول قبل التحول	Equal variances assumed	.504	.491	1.874	12
	Equal variances not assumed			1.874	9.813

Independent Samples Test

		t-test for Equality of Means		
		Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference
العائد على الأصول قبل التحول	Equal variances assumed	.085	.24743	.13200
	Equal variances not assumed	.091	.24743	.13200

Independent Samples Test

t-test for Equality of Means			
95% Confidence Interval of the Difference			
		Lower	Upper
العائد على الأصول قبل التحول	Equal variances assumed	-.04019-	.53504
	Equal variances not assumed	-.04746-	.54232

NEW FILE.

DATASET NAME DataSet5 WINDOW=FRONT.

GRAPH

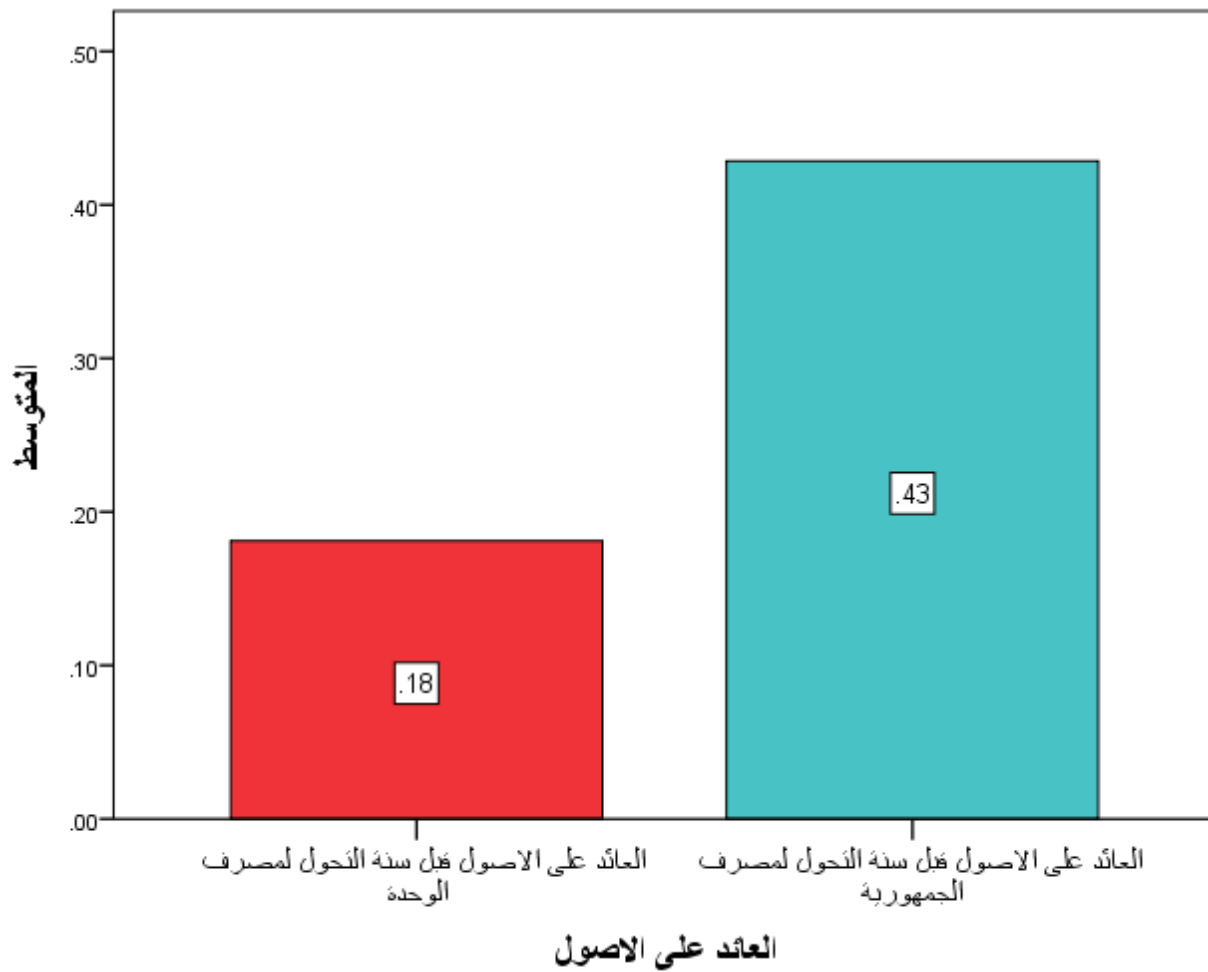
/BAR(SIMPLE)=MEAN(القيمة) BY الاصول.

Graph

Notes

Output Created		01-JAN-2026 14:06:55
Comments		
Input	Active Dataset	DataSet5
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	2
Syntax		GRAPH /BAR(SIMPLE)=MEAN(القيمة) BY الاصول.
Resources	Processor Time	00:00:06.12
	Elapsed Time	00:00:03.25

[DataSet5]



DATASET ACTIVATE DataSet4.

DATASET ACTIVATE DataSet4.

SAVE OUTFILE='C:\Users\MGM\Desktop\شغل\الربع شغل\2025_بعد الاخير_2025_تمويل_التحول_+
'
's.sav'.

/COMPRESSED.

T-TEST GROUPS=المصرف(1 2)

/MISSING=ANALYSIS

/VARIABLES=الاصول

/CRITERIA=CI(.95).

T-Test

Notes

Output Created		01-JAN-2026 14:17:27
Comments		
Input	Data	C:\Users\MGM\Desktop\العجيل_تمويل_2025\بعد التحول للمصرفين.sav
	Active Dataset	DataSet4
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	14
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each analysis are based on the cases with no missing or out-of-range data for any variable in the analysis.
Syntax		T-TEST GROUPS=المصرف (1 2) /MISSING=ANALYSIS /VARIABLES=الاصول /CRITERIA=CI(.95).
Resources	Processor Time	00:00:00.03
	Elapsed Time	00:00:00.03

شغل الربع الاخير_ 2025_ تمويل_ 2025_ بعد التحول للمصرفين\ C:\Users\MGM\Desktop\ [DataSet4]

Group Statistics

المصرف	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الجمهورية	7	.0971	.04271	.01614
الوحد	7	.4211	.22343	.08445

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means
		F	Sig.	t
العائد على الأصول بعد سنة التحول	Equal variances assumed	7.806	.016	-3.768-
	Equal variances not assumed			-3.768-

Independent Samples Test

		t-test for Equality of Means		
		df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference
العائد على الأصول بعد سنة التحول	Equal variances assumed	12	.003	-.32400-
	Equal variances not assumed	6.438	.008	-.32400-

Independent Samples Test

t-test for Equality of Means				
		Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
			Lower	Upper
العائد على الأصول بعد سنة التحول	Equal variances assumed	.08598	-.51133-	-.13667-
	Equal variances not assumed	.08598	-.53096-	-.11704-

DATASET ACTIVATE DataSet5.

GRAPH

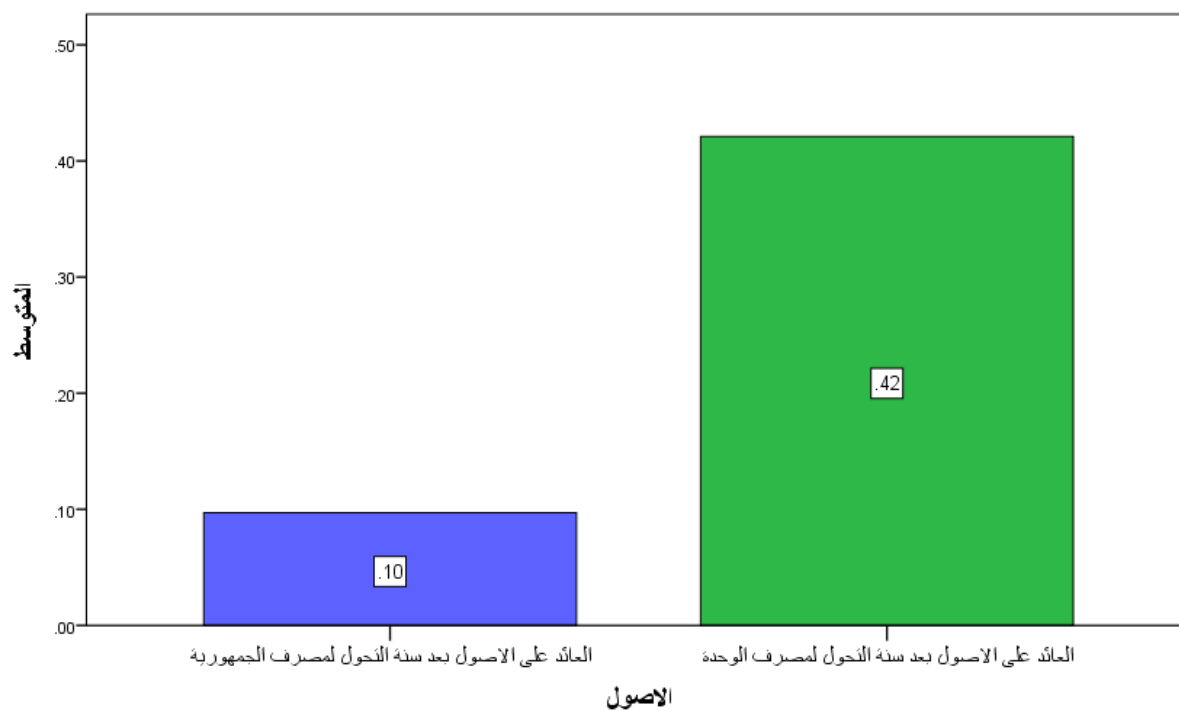
/BAR(SIMPLE)=MEAN(القيمة) BY الاصول.

Graph

Notes

Output Created		01-JAN-2026 14:22:16
Comments		
Input	Active Dataset	DataSet5
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	2
Syntax		GRAPH /BAR(SIMPLE)=MEAN(القيمة) BY الاصول.
Resources	Processor Time	00:00:01.40
	Elapsed Time	00:00:00.47

[DataSet5]



DATASET ACTIVATE DataSet3.

T-TEST GROUPS=المصرف(1 2)

/MISSING=ANALYSIS

/VARIABLES=الملكية_الجمهورية

/CRITERIA=CI(.95).

T-Test

Notes

Output Created	01-JAN-2026 14:29:27
Comments	
Input	Data C:\Users\MGM\Desktop\شغل الربع الاخير_2025_ تمويل_2025 قبل التحول_المصرفين.sav
Active Dataset	DataSet3
Filter	<none>
Weight	<none>
Split File	<none>

N of Rows in Working Data File		14
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each analysis are based on the cases with no missing or out-of-range data for any variable in the analysis.
Syntax		T-TEST GROUPS=المصرف(1 2) /MISSING=ANALYSIS /VARIABLES=الملكية_الجمهورية /CRITERIA=CI(.95).
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.02

[DataSet3] C:\Users\MGM\Desktop\المصرفين_التحول_2025_تمويل_2025_الربع_الاخير_2025.sav شغل الربع الاخير_2025_ تمويل_2025_ قبل التحول_المصرفين

Group Statistics

المصرف	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الجمهورية	7	13.1586	8.68488	3.28257
الوحدة	7	5.8714	4.16732	1.57510

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means
		F	Sig.	t
العائد على حقوق الملكية قبل التحول	Equal variances assumed	4.445	.057	2.001
	Equal variances not assumed			2.001

Independent Samples Test

		t-test for Equality of Means		
		df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference
العائد على حقوق الملكية قبل التحول	Equal variances assumed	12	.068	7.28714
	Equal variances not assumed	8.624	.078	7.28714

Independent Samples Test

			t-test for Equality of Means	
			95% Confidence Interval of the Difference	
			Std. Error Difference	
			Lower	Upper
العائد على حقوق الملكية قبل التحول	Equal variances assumed	3.64091	-.64572-	15.22001
	Equal variances not assumed	3.64091	-1.00426-	15.57855

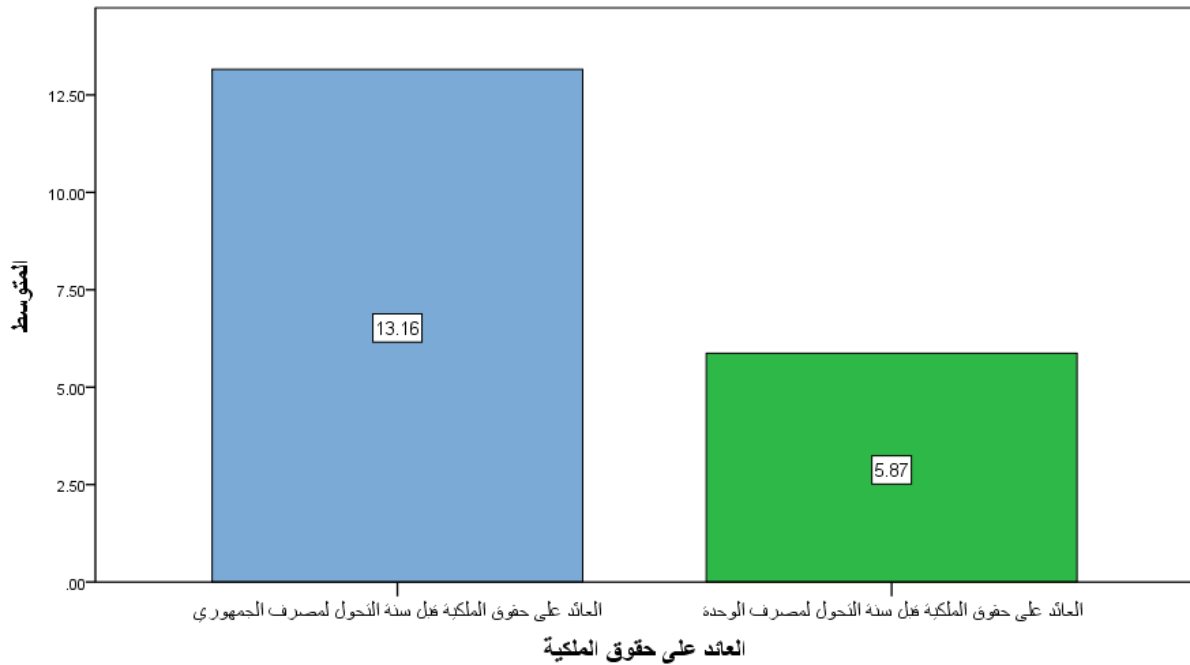
GRAPH

/BAR(SIMPLE)=MEAN(القيمة) BY الاصول.

Graph

Notes

Output Created		01-JAN-2026 14:32:13
Comments		
Input	Active Dataset	DataSet5
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	2
Syntax		GRAPH /BAR(SIMPLE)=MEAN(القيمة) BY الاصول.
Resources	Processor Time	00:00:00.50



ATASET ACTIVATE DataSet3.

DATASET ACTIVATE DataSet3.

```
SAVE OUTFILE='C:\Users\MGM\Desktop\الربع شغل\2025_تمويل_قبل_الاخير_2025\'
```

'sav'.التحول_المصرفين'

/COMPRESSED.

DATASET ACTIVATE DataSet4.

T-TEST GROUPS=المصرف (1 2)

/MISSING=ANALYSIS

/VARIABLES=الملكية

/CRITERIA=CI(.95).

T-Test

Notes

Output Created		01-JAN-2026 14:36:43
Comments		
Input	Data	C:\Users\MGM\Desktop\شغل الربع الاخير_2025_ تمويل_2025_بعد التحول للمصرفين.sav
	Active Dataset	DataSet4
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	14
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each analysis are based on the cases with no missing or out-of-range data for any variable in the analysis.
	Syntax	T-TEST GROUPS=المصرف (1 2) /MISSING=ANALYSIS /VARIABLES=الملكية /CRITERIA=CI(.95).
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.03

[DataSet4] C:\Users\MGM\Desktop\شغل الربع الاخير_2025_ تمويل_2025_بعد التحول للمصرفين.sav

Group Statistics

المصرف	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
العائد على حقوق الملكية بعد سنة التحول	7	3.0900	1.36642	.51646
الوحدة	7	12.2671	5.80692	2.19481

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means
		F	Sig.	t
العائد على حقوق الملكية بعد سنة التحول	Equal variances assumed	4.669	.052	-4.070-
	Equal variances not assumed			-4.070-

Independent Samples Test

		t-test for Equality of Means		
		df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference
العائد على حقوق الملكية بعد سنة التحول	Equal variances assumed	12	.002	-9.17714-
	Equal variances not assumed	6.662	.005	-9.17714-

Independent Samples Test

		t-test for Equality of Means		
		Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
			Lower	Upper
العائد على حقوق الملكية بعد سنة التحول	Equal variances assumed	2.25476	-14.08983-	-4.26445-
	Equal variances not assumed	2.25476	-14.56405-	-3.79024-

DATASET ACTIVATE DataSet5.

GRAPH

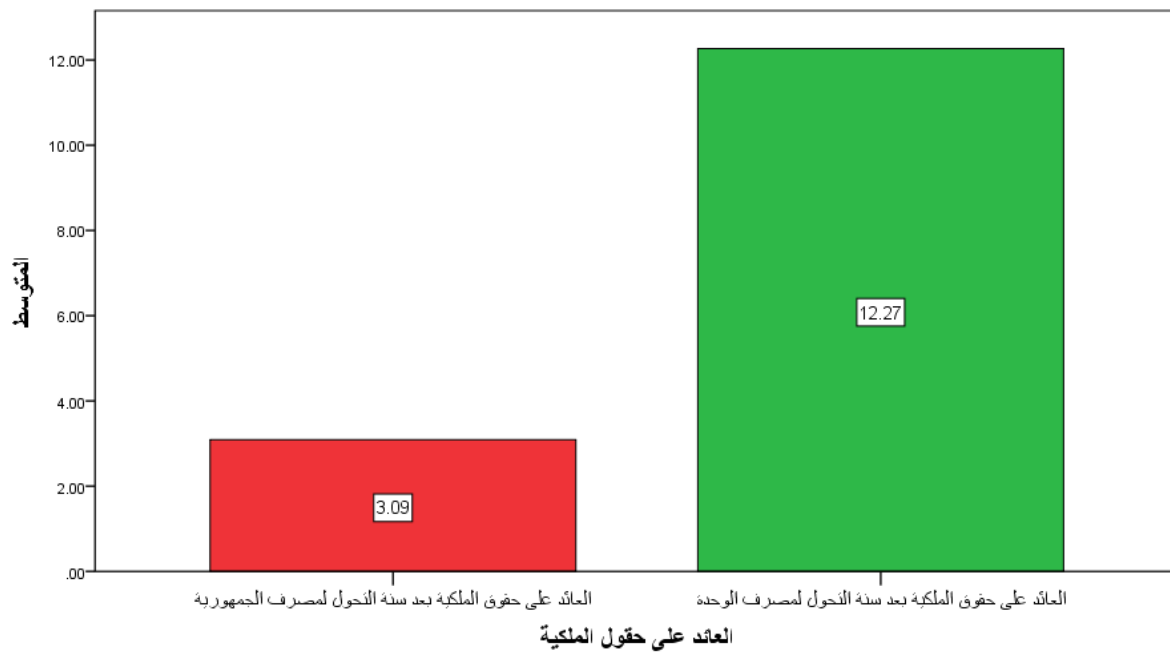
/BAR(SIMPLE)=MEAN(القيمة) BY الاصول.

Graph

Notes

Output Created		01-JAN-2026 14:38:40
Comments		
Input	Active Dataset	DataSet5
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	2
Syntax		GRAPH /BAR(SIMPLE)=MEAN(القيمة) BY الاصول.
Resources	Processor Time	00:00:00.39
	Elapsed Time	00:00:00.28

[DataSet5]



DATASET ACTIVATE DataSet3.

T-TEST GROUPS=المصرف(1 2)

/MISSING=ANALYSIS

/VARIABLES=الودائع

/CRITERIA=CI(.95).

T-Test

Notes

Output Created		01-JAN-2026 14:46:04
Comments		
Input	Data	C:\Users\MGM\Desktop\الربع الاخير_2025\عبدالعظيم العجيل_تمويل_2025_قبل التحول_المصرفين.sav
	Active Dataset	DataSet3
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	14
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each analysis are based on the cases with no missing or out-of-range data for any variable in the analysis.
Syntax		T-TEST GROUPS=المصرف (1 2) /MISSING=ANALYSIS /VARIABLES=الودائع /CRITERIA=CI(.95).
Resources	Processor Time	00:00:00.00
	Elapsed Time	00:00:00.02

شغل الربع الاخير_2025_ تمويل_2025_ قبل التحول_المصرفين C:\Users\MGM\Desktop\ [DataSet3] sav

Group Statistics

	المصرف	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
	الجمهورية	7	.7486	.57975	.21913
	الوحدة	7	.3507	.27813	.10512

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means	
		F	Sig.	t	df
العائد على الودائع قبل التحول	Equal variances assumed	1.126	.309	1.637	12
	Equal variances not assumed			1.637	8.623

Independent Samples Test

		t-test for Equality of Means		
		Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference
العائد على الودائع قبل التحول	Equal variances assumed	.128	.39786	.24304
	Equal variances not assumed	.138	.39786	.24304

Independent Samples Test

		t-test for Equality of Means	
		95% Confidence Interval of the Difference	
		Lower	Upper
العائد على الودائع قبل التحول	Equal variances assumed	-.13167-	.92739
	Equal variances not assumed	-.15562-	.95133

DATASET ACTIVATE DataSet5.

GRAPH

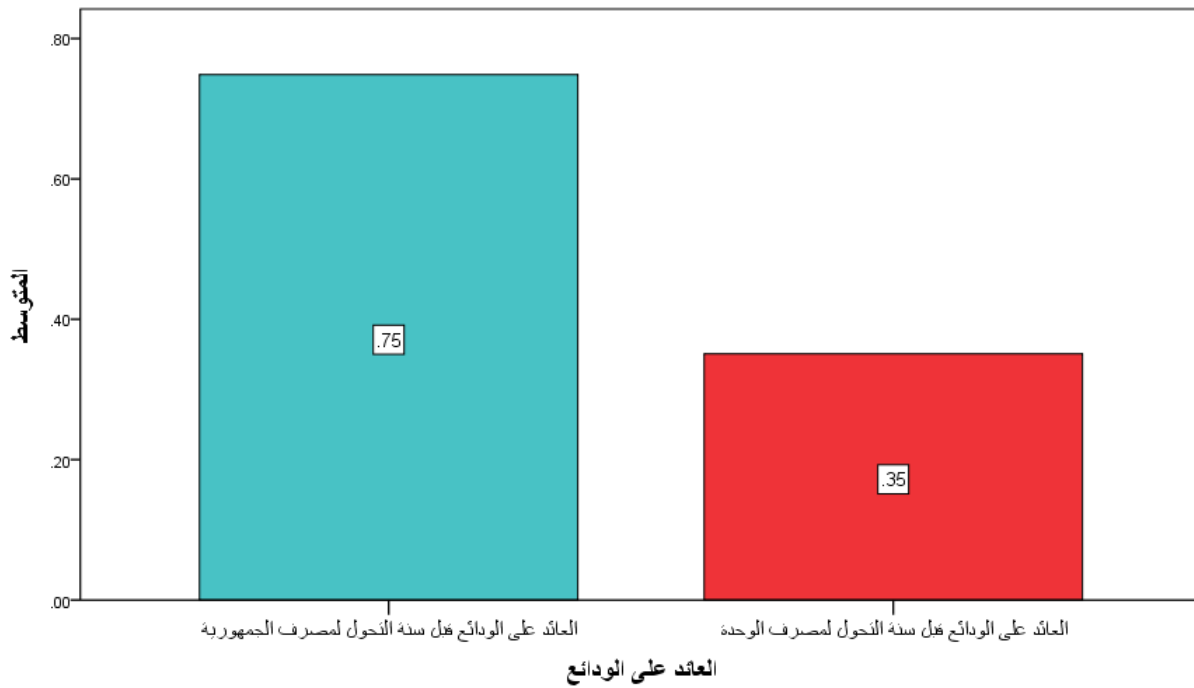
.الاصول) BY القيمة /BAR(SIMPLE)=MEAN(

Graph

Notes

Output Created		01-JAN-2026 14:49:08
Comments		
Input	Active Dataset	DataSet5
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	2
Syntax		GRAPH الاصول) BY القيمة /BAR(SIMPLE)=MEAN(
Resources	Processor Time	00:00:00.45
	Elapsed Time	00:00:00.28

[DataSet5]



DATASET ACTIVATE DataSet4.

T-TEST GROUPS=1(المصرف) 2)

/MISSING=ANALYSIS

/VARIABLES=الودائع

/CRITERIA=CI(.95).

T-Test

Notes

Output Created		01-JAN-2026 14:51:07
Comments		
Input	Data	C:\Users\MGM\Desktop\ 2025_الايير\ شغل الربع _تمويل_2025\بعد التحول للمصرفين.sav
	Active Dataset	DataSet4
	Filter	<none>
	Weight	<none>

Split File		<none>
N of Rows in Working Data File		14
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
Cases Used		Statistics for each analysis are based on the cases with no missing or out-of-range data for any variable in the analysis.
Syntax		T-TEST GROUPS=المصرف(1 2) /MISSING=ANALYSIS الودائع /VARIABLES= /CRITERIA=CI(.95).
Resources	Processor Time	00:00:00.00
Elapsed Time		00:00:00.06

[DataSet4] C:\Users\MGM\Desktop\بعد التحول للمصرفين\2025_تمويل_2025_الربع الاخير.sav شغل الربع الاخير_2025_ تمويل_2025_بعد التحول للمصرفين

Group Statistics

المصرف	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الجمهورية	7	.1843	.08502	.03213
الوحدة	7	.8314	.43048	.16271

Independent Samples Test

Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means
F	Sig.	t

العائد على الودائع بعد سنة التحول	Equal variances assumed	5.782	.033	-3.902-
	Equal variances not assumed			-3.902-

Independent Samples Test

t-test for Equality of Means

		df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference
العائد على الودائع بعد سنة التحول	Equal variances assumed	12	.002	-.64714-
	Equal variances not assumed	6.467	.007	-.64714-

Independent Samples Test

t-test for Equality of Means

		Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
			Lower	Upper
العائد على الودائع بعد سنة التحول	Equal variances assumed	.16585	-1.00850-	-.28579-
	Equal variances not assumed	.16585	-1.04596-	-.24833-

DATASET ACTIVATE DataSet5.

GRAPH

BY القيمة (الاصول) /BAR(SIMPLE)=MEAN(

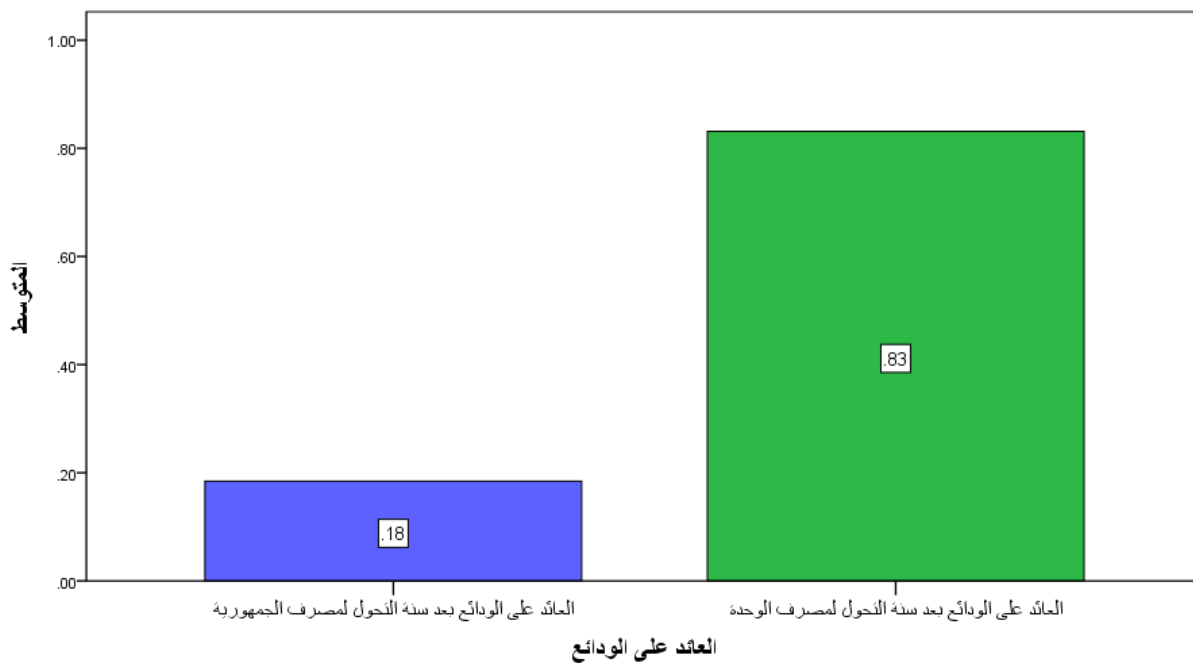
Graph

Notes

Output Created	01-JAN-2026 14:52:27	
Comments		
Input	Active Dataset	DataSet5
	Filter	<none>

Weight		<none>
Split File		<none>
N of Rows in Working Data File		2
Syntax		GRAPH /BAR(SIMPLE)=MEAN(القيمة) BY الاصول.
Resources	Processor Time	00:00:00.55
Elapsed Time		00:00:00.33

[DataSet5]



DATASET ACTIVATE DataSet3.

T-TEST GROUPS=المصرف(1 2)

/MISSING=ANALYSIS

/VARIABLES=المتاحة

/CRITERIA=CI(.95).

T-Test

Notes

Output Created		01-JAN-2026 14:57:40
Comments		
Input	Data	C:\Users\MGM\Desktop\ 2025_الربع الاخير\ شغل المصرفين _تمويل_2025\ قبل التحول_ المصرفين _sav
	Active Dataset	DataSet3
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	14
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each analysis are based on the cases with no missing or out-of-range data for any variable in the analysis.
Syntax		T-TEST GROUPS=المصرف(1 2) /MISSING=ANALYSIS /VARIABLES=المتاحة /CRITERIA=CI(.95).
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.02

[DataSet3] C:\Users\MGM\Desktop\المصرفين_التحول_2025_تمويل_2025_الربع_الاخير_2025.sav

Group Statistics

المصرف	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الجمهورية	7	.8000	.63048	.23830
الوحدة	7	.3363	.27205	.10282

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means
		F	Sig.	t
العائد على الاموال المتاحة قبل التحول	Equal variances assumed	1.364	.266	1.787
	Equal variances not assumed			1.787

Independent Samples Test

		t-test for Equality of Means		
		df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference
العائد على الاموال المتاحة قبل التحول	Equal variances assumed	12	.099	.46371
	Equal variances not assumed	8.159	.111	.46371

Independent Samples Test

t-test for Equality of Means

Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
	Lower	Upper

العائد على الاموال المتاحة قبل التحول	Equal variances assumed	.25954	-.10176-	1.02919
	Equal variances not assumed	.25954	-.13275-	1.06017

DATASET ACTIVATE DataSet5.

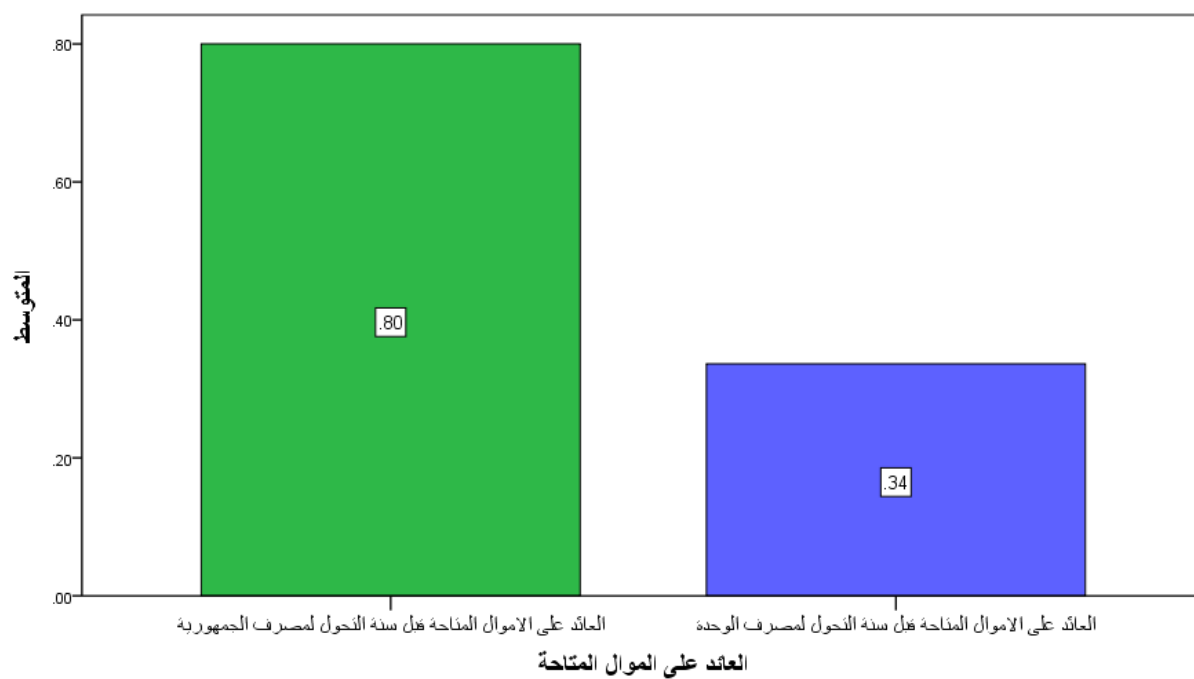
GRAPH

/BAR(SIMPLE)=MEAN(القيمة BY (الاصول).

Graph

Notes		
Output Created		01-JAN-2026 14:59:11
Comments		
Input	Active Dataset	DataSet5
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	2
Syntax		GRAPH /BAR(SIMPLE)=MEAN(القيمة) BY (الاصول).
Resources	Processor Time	00:00:00.37
	Elapsed Time	00:00:00.27

[DataSet5]



DATASET ACTIVATE DataSet4.

T-TEST GROUPS=1(المصرف) 2)

/MISSING=ANALYSIS

/VARIABLES=المتاحة

/CRITERIA=CI(.95).

T-Test

Notes

Output Created		01-JAN-2026 15:01:10
Comments		
Input	Data	C:\Users\MGM\Desktop\ \2025_الربع الاخير_ شغل الربع الاخير_تمويل_2025_بعد التحول للمصرفين.sav
	Active Dataset	DataSet4
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	14
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each analysis are based on the cases with no missing or out-of-range data for any variable in the analysis.
Syntax		T-TEST GROUPS=(1 2)المصرف /MISSING=ANALYSIS المتاحه /VARIABLES= /CRITERIA=CI(.95).
Resources	Processor Time	00:00:00.00
	Elapsed Time	00:00:00.02

[DataSet4] C:\Users\MGM\Desktop\ \2025_الربع الاخير_ شغل الربع الاخير_تمويل_2025_بعد التحول للمصرفين.sav

Group Statistics

المصرف	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
العملاء على الاموال المتاحة بعد سنة التحول	7	.1971	.09322	.03523
العملاء	7	.7786	.39696	.15004

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means
		F	Sig.	t
العملاء على الاموال المتاحة بعد سنة التحول	Equal variances assumed	5.059	.044	-3.773-
	Equal variances not assumed			-3.773-

Independent Samples Test

		t-test for Equality of Means		
		df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference
العملاء على الاموال المتاحة بعد سنة التحول	Equal variances assumed	12	.003	-.58143-
	Equal variances not assumed	6.660	.008	-.58143-

Independent Samples Test

t-test for Equality of Means				
		Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
			Lower	Upper
العائد على الاموال المتاحة بعد سنة التحول	Equal variances assumed	.15412	-.91723-	-.24563-
	Equal variances not assumed	.15412	-.94967-	-.21318-

DATASET ACTIVATE DataSet5.

GRAPH

.الاصول) BY القيمة /BAR(SIMPLE)=MEAN(

Graph

Notes

Output Created		01-JAN-2026 15:02:40
Comments		
Input	Active Dataset	DataSet5
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
N of Rows in Working Data File		2
Syntax		GRAPH القيمة) BY (الاصول. /BAR(SIMPLE)=MEAN(
Resources	Processor Time	00:00:00.28
	Elapsed Time	00:00:00.23

[DataSet5]

